



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دراسة تطبيق الحوكمة وتأثيره على الملاءة المالية لشركات التأمين
المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

صلاح عقل محمد هلوسة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438 هـ / 2016 م

دراسة تطبيق الحوكمة وتأثيره على الملاءة المالية لشركات التأمين
المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

الطالب:

صلاح عقل محمد هلسة

بكالوريوس إدارة ومحاسبة من جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

المشرف: د. إبراهيم عوض

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصص تنمية بشرية وبناء مؤسسات من معهد التنمية المستدامة،
جامعة القدس

1438 هـ / 2016 م






جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة
دراسة تطبيق الحوكمة وتأثيره على الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين
للأوراق المالية

إعداد: صلاح عقل محمد هلسة
الرقم الجامعي: 21210291
المشرف: د. إبراهيم عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2016/12/24 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

	التوقيع:	د. إبراهيم عوض	1- رئيس لجنة المناقشة
	التوقيع:	د. عزمي الأطرش	2- ممتحناً داخلياً
	التوقيع:	د. كامل أبو كويك	3- ممتحناً خارجياً

القدس - فلسطين
1438هـ - 2016م

الإهداء

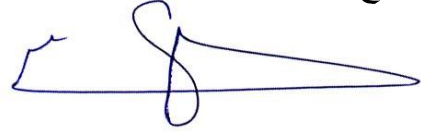
إلى من تحملا من أجلي الكثير من العناء.....
إلى من علّمني معنى العطاء..... إلى أمي و أبي
وإلى اخوتي والاهل والاحباء وإلى رفيقة العمر والابناء.. وإلى كل
الاصدقاء.... هذا الاهداء .

صلاح هلسة

الإقرار:

أقرّ أنا مقدم الرسالة أنها قُدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة بإستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: صلاح عقل محمد هلسة

التوقيع: 

التاريخ: 2016/12/24

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم، واصلي واسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فالشكر لله كثيراً على عونه وتوفيقه، ثم أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور إبراهيم عوض المشرف على هذه الرسالة على ما أولاه إليّ من جهد واهتمام، وما قدمه من نصح وتوجيه وإرشاد خلال مراحل هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى الهيئة التدريسية في معهد التنمية ممثلة بالدكتور عزمي الاطرش ولكافة أساتذتي الكرام أعضاء هيئة التدريس بالمعهد، على توجيهاتهم القيمة خلال مرحلة الدراسة، كما أشكر الزميل والصدیق محمد الرمحي على جهوده في تنسيق وتدقيق هذه الرسالة لطالما قصده فهو نعم الزميل والصدیق، وأخصّ بالشكر الخاص الى كل من ساعدني في هذه الرسالة من شركة التكافل للتأمين، والشكر موصول الى زوجتي العزيزة على صبرها واهتمامها لسير دراستي وأكرر شكري وتقديري لكل من ساهم وساعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنجاح هذا الجهد وسهوت عن ذكر اسمه.

أسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يمدنا بعونه وتوفيقه ويجعل ما تعلمناه عوناً لنا على أفضل الأداء، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والله ولي التوفيق،،،

صلاح هلسة

الملخص:

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة حوكمة شركات التأمين في فلسطين، من خلال دراسة دور تطبيق حوكمة الشركات وتأثيره على الملاءة المالية لشركات التأمين، وهي دراسة تحليلية لشركات التأمين المدرجة في هيئة سوق راس المال الفلسطينية تهدف إلى تبيان وضع قطاع التأمين من حيث دور تطبيق الحوكمة عليه، وما هو أثر ذلك على شركات التأمين المدرجة في هيئة سوق راس المال الفلسطينية، من حيث دراسة اثر عدة معايير مثل: حجم مجلس، المدة الزمنية لرئاسة مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج على الملاءة المالية لشركات التأمين، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي من خلال الحصول على البيانات المالية واستخدام أدوات التحليل المالي لذلك، بهدف معرفة مدى انعكاس تطبيق معايير الحوكمة على الاداء العام للشركة وعلى الملاءة المالية بشكل خاص، وقد تم الحصول على البيانات المالية من التقارير السنوية المنشورة لشركات التأمين لمدة 5 سنوات لشركات التأمين المدرجة في هيئة سوق راس المال الفلسطينية وعددها 7 شركات، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج وهي: ان حجم مجلس الادارة يؤثر تأثيراً مباشراً على الملاءة المالية للشركة وكلما كان حجم مجلس الادارة اكبر وتنوعت تركيبته من حيث الخبرات كان ذلك له الدور الافضل في تحسين اداء الشركة، اما من حيث الدور المزدوج لرئيس مجلس الادارة فكان تأثيره سلبي على اداء الشركة وأيضاً على ملاءتها المالية، وكان للإفصاح والشفافية الدور الموجز في تفصيل أداء مجلس الادارة والاطلاع عليه فهي النافذة التي يمكن من خلالها الاطلاع على ذلك كله، وأوصت الدراسة عده توصيات اهمها: إلزام الشركات بنشر العديد من المؤشرات المالية وغير المالية التي تعكس أداء الشركة وتوضيح ما تمثله هذه المؤشرات ونشر تقييم الجهات الرقابية وتحديد معايير المدد الزمنية لمجلس الادارة والزام هذه المجالس به.

Study of the Application of Governance and its Impact on Financial Solvency of Insurance Companies Listed in Palestinian Stock Exchange

Prepared by: Salah Aqel Mohammad Halase

Supervised: Dr. Ibraheem Awad

Abstract

This study aims at analyzing and discussing corporate governance of insurance companies in Palestine, through the study of the corporate governance, and its impact on financial solvency of insurance companies. It is an analytical study of the insurance companies Included in the body of the Palestinian Capital Market, which aims at highlighting the status of the insurance sector in terms of its role in the application of the governance system, and its impact on insurance companies Included in the body of the Palestinian Capital Market. It also terms of studying the impact of several criteria; Size of the Council, term length of presidency of the board of Directors, composition of the board, application of disclosure and transparency, and dual role of the chairman of board on financial solvency of insurance companies. The study has used the analytical method through getting to financial statements, and the use of financial analytical tools, in order to know the extent of the reflection of the application of governance criteria's on the overall performance of the companies, and particularly on solvency standards. The study used the financial data from the annual reports of seven Palestinian insurance companies published in the past 5 years.

The results of the study were as follows: The size of the board of directors directly affects the solvency of the company, and the more the size of the board of Directors is, with a diversified composition in terms of expertise, the best it is in improving the performance of the company. As for the dual role of the chairman of board, the study found that it has a negative impact on the performance of the company and its financial solvency. Finally both disclosure and transparency had a brief role in outlining, in details, the board's performance, and making it viewable.

The study's recommendations included: Obliging companies to publish many of their financial and non-financial indicators that reflect their performance, with an explanation of what do these indicators represent. The other recommendations are to publish regulators assessment, to determine the length term of the board of Directors, and to compel the boards of it.

مصطلحات الدراسة

حوكمة الشركات: تعرف بأنها مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة

والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة

التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية

الاجتماعية والبيئية للشركة (مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، 2015).

وكما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين

القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من

المساهمين "(منظمة التعاون الاقتصادية، 2004)

الملاءة المالية في شركات التأمين: يمكن تعريف الملاءة المالية بأنها القدرة على امتلاك الأموال

الكافية لمقابلة الالتزامات المالية أو هي الفرق بين الأصول المتداولة

والالتزامات قصيرة الاجل، بحيث يكون هذا الفرق دائماً في صالح الأصول

حتى يمكن القول بأنّ هيئة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة

الاجل. حيث يجب عدم المساس بأصول الشركة الثابته عند دفع الالتزامات

المختلفة، بمعنى أنّه من الطبيعي أنّ الشركة تستطيع الوفاء بالتزاماتها عن

طريق دفع المطالبات من الدخل الخاص بالأقساط الجديدة حتى لا تعرض

الشركة أصولها للوفاء بالتزاماتها فحملة الوثائق لا يهتمهم فقط قدرة الشركة

على الوفاء بالتزاماتها الآن، وإنما يهتمهم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها

طوال مدة سريان الوثيقة (ابراهيم، 2009).

مجلس الإدارة: هو مجموعة من الأفراد المنتخبين من قبل المساهمين في الشركة للإشراف على إدارة هذه الشركة ويتولون المسؤولية القانونية عن نشاطات الشركة (ديوان الفتوى والتشريع، 2015).

حجم مجلس الإدارة: يتفاوت حجم مجلس الإدارة الذي يلزم تشكيله من بلد لآخر، ولكن العدد المحدد والذي أشار إليه قانون الشركات المعمول به في فلسطين 1964\12 أن لا يقل عن خمسة ولا يتجاوز أحد عشر (ديوان الفتوى والتشريع، 2015).

تركيبة مجلس الإدارة: تعبر عن نسبة توزيع رأس المال، أي أنه يجوز لعدد من صغار المساهمين يحملون 10% من أسهم الشركة أن ينتخبوا ممثلاً لهم في مجلس الإدارة شريطة أن يقدموا مرشحين عدة لهذا المركز تمكنهم من القيام بمهامهم بفاعلية لحماية قوق الاقليه (بارود، 2010).

الافصاح والشفافية لمجلس الإدارة: الافصاح هو عملية الكشف عن المعلومات الجوهرية (المالية وغير المالية) التي تهم المستثمرين وأصحاب العلاقة والمصالح، ويتم الافصاح على أساس دوري (فترات مالية محددة) أو بشكل فوري عند حدوث أمر ما، حتى تكون المعلومات متوافرة في نفس الوقت لكافة الأطراف المعنية، وحتى لا يقوم طرف باستغلال المعلومات قبل الأطراف الأخرى (جميل، 2012).

الدور المزدوج: يمثل الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشأة، أي قيام

رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج (كرئيس لمجلس الإدارة ورئيس الإدارة

التنفيذية للمنشأة) في شركات المساهمة العامة (علي، 2012).

المركز المالي للشركة: الواقع المالي للشركة في نقطة محددة، ويرتكز ذلك في توفير معلومات عن

الوضع المالي للشركة في فترة محددة، وعلى طبيعة ومقدار الاستثمارات في

أصول المنشأة، ومصادر تمويل هذه الاستثمارات من خلال التزامات المنشأة

لدائنها، وحق المالك على صافي أصول المنشأة، فمعرفة المركز المالي

يساعد المستخدمين في تقييم بعض خصائص الوضع المالي للمنشأة بصفة

خاصة في ما يتعلق بـ (درجة السيولة، درجة المرونة المالية، تقييم هيكل

رأس المال، حساب معدلات العائد على الاستثمار، الحكم على درجة

المخاطر) (محمد، 2013).

الفصل الاول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

يختلف قطاع التأمين من حيث طبيعة المنتج عن السلع والخدمات الأخرى، كما يختلف طبيعة عمل هذا القطاع من حيث أنها مؤسسة مالية تخضع لقوانين وضوابط القطاع المالي، حيث تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها من المخاطر المتوقعة وضمان استمرار هذه المؤسسات (طبايية، 2009).

لذلك فإن تقييم الأداء لشركات التأمين يهتم في الدرجة الأولى بعدة مؤشرات لعمل التقييم، وهي مؤشرات ونسب مالية بحتة لما لها من أهمية في معرفة اتجاه الوضع المالي لشركات التأمين، وأخذ التدابير اللازمة بحسب معطيات هذه المؤشرات، وهي تنقسم إلى جزئين هما:

• الجزء الأول: المؤشر العام، ويشتمل على:

(إجمالي الانتاج، الحصة السوقية، صافي الأرباح، الفروع والانتشار والوضع العام، التطور النسبي، المطالبات للإنتاج)(حمودة، 2009).

• الجزء الثاني: النسب المالية، وتشتمل على:

(نسبة التداول، نسبة السيولة، نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات، نسبة الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية، معدل العائد على الملكية، معدل العائد على الأصول، رأس المال العامل، معدل دوران الذمم المدينة، فترة التحصيل)(طبايبة، 2009).

سيتم التطرق إلى كل تلك المؤشرات بشكل مفصل لاحقاً، والمؤشرات ما هي إلا بيئة ضابطة داخلية تكون بالدرجة الأولى من اهتمام إدارة الشركة والإدارة المالية والمدققين، وهي أكثر تعقيداً من أن تنتشر أو تقرأ من قبل المحيط الخارجي، حتى حقبة قريبة من الزمن لم تفصح إدارة شركات التأمين عن وضعها المالي والإداري لمن هم خارج إطار الشركة إلا بما تريد أن تفصح عنه وفق مصالحها الخاصة، لذلك كان لا بدّ من إيجاد آليات رقابية تكون بمثابة رقابة وضبط هذه الشركات. نظراً للتطور في نظم الرقابة العالمية الذي أدخل معايير رقابية حديثة ضمن إطار الحوكمة؛ فقد دفع ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إنشاء جهة قانونية (هيئة سوق رأس المال)، وهي تقوم بدورها بالإشراف والرقابة على القطاع المالي بشكل عام وعلى قطاع التأمين بشكل خاص، والقائمة على إدارته وتنظيمه من خلال إخضاعها للمعايير ضمن إطار الحوكمة بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال وأصول الملاك والمساهمين والمستفيدين، وتعتبر المعايير التي يتم التقييم على أساسها ذات أهمية بالغة، وبناء عليه لا بد من التطرق إلى الاتجاهين وهما: المعايير المالية ومعايير

الحوكمة العامة، وسوف تتطرق هذه الدراسة لهذين النوعين من الاتجاهات لتقييم أداء شركات التأمين وفقها (الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، 2016).

2.1 مشكلة الدراسة

مر قطاع التأمين في فلسطين بمرحلتين أساسيتين وذلك وفق وجهة تطبيق القانون وهما: أولاً: الفترة الممتدة من العام 1976 إلى العام 2004 وهي فترة تطبيق قانون الأوامر العسكرية الإسرائيلية والتي كانت تعتبر بمثابة قانون يطبق على شركات التأمين (هيئة سوق راس المال، 2015).

ثانياً: الفترة الممتدة من العام 2005 إلى الوقت الحالي، وهي الفترة التي تم إقرار قانون التأمين الفلسطيني وتعديلاته وما طبق من أنظمة ولوائح في هذه الفترة (هيئة سوق راس المال، 2015). وبما أن الفترة الممتدة من العام 2005 إلى 2015 والتي تم تطبيق قانون التأمين الفلسطيني فيها وتطبيق مبادئ الحوكمة على وجه الخصوص، لذلك عند التطرق إلى الأداء المالي لشركات التأمين، لا بدّ بدايةً من توضيح الوضع العام لقطاع التأمين في فلسطين خلال هذه الفترة وإبراز أهم المعايير الرقابية التي تنتهجها الشركات (ديوان الفتوى والتشريع، 2015).

تعد الحوكمة من أهم الأدوات الرقابية في الوقت الحاضر بما تتسم به من قيود وضوابط في مراقبة أداء القطاع المالي بشكل عام وقطاع التأمين بشكل خاص، لذلك صُبَّ اهتمام الدول على تطبيق هذه الآليات والضوابط لإتاحة المجال بشكل دائم ومستمر لتدل في الحالات التي تحتاج إلى التدخل من قبل الدولة لعدم حدوث خلل في مثل هذا القطاع الأساسي والمحوري.

إنّ هذه المعايير تُفرض على إدارات الشركات لتطبيقها والالتزام بها لتشكيل الجانب الرقابي عليها، حيث أنّها تحاول جعل بياناتها العامة تتوافق مع هذه المعايير، وحيث أنّ هذه الدراسة تختص بهامش الملاءة المالية وهو (قدرة شركات التأمين المالية) فإنّ تطبيق تلك المعايير سوف يكون له

القدرة الكافية على اظهار ذلك بالصورة الحقيقية، ويمكن إجمال ذلك من خلال السؤال التالي: ما هو دور تطبيق حوكمة الشركات على الملاءة المالية لشركات التأمين؟

3.1 أهمية الدراسة ومبرراتها

بات أداء القطاع المالي بشكل عام وقطاع التأمين بشكل خاص محور اهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمستثمرين لأي توجه مستقبلي لديهم، وأدى تعاظم اسهام هذا القطاع في اقتصاديات الدول وأصبح يشكل جزءاً مهماً من إجمالي ناتجها المحلي والذي يُعتمد عليه في القرارات المستقبلية فبعض الدول والتي تتمتع باقتصاد جيد تصل نسبة مساهمة القطاع المالي إلى 15% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، وأمّا في الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة فيعتبر الوضع مقبولاً عند نسبة 5% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، وإذا كان أقل من ذلك كما هو الحال في فلسطين حيث يشكل 1.5% فتعتبر مشاركة ضعيفة جداً (معهد ماس، 2016).

ونظراً لكون القطاع المالي يتربع على أعلى السلم الاقتصادي وهو من أعقد القطاعات وأي هزة في هذا القطاع تؤثر على اقتصاد الدولة؛ لذلك فإنّه من الضروري على الدولة أن تراقب هذا القطاع بشكل مباشر وتضع قوانين وضوابط لمراقبة أدائه، ومن هذا المنطلق فإنّ مبررات هذه الدراسة هي كالتالي:

- المبرر الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في التوصل إلى نتيج تخدم الجهات ذات العلاقة حول الدور القوي الذي تلعبه الحوكمة في رفع أداء شركات التأمين.
- توجه خاص لإظهار بعض جوانب الغموض التي تكتنف هذا القطاع من النواحي المالية والإدارية.
- في حدود معرفة الباحث؛ لا يوجد دراسات مماثلة في فلسطين تُعنى بهذا الجانب حسب علم الباحث برغم أهمية وحاجة المجتمع والجهات المعنية لمثل هذه الدراسات.

وبناء على ما سبق من مبررات حول هذا الجانب الذي تتطرق اليه هذه الدراسة فإنها تظهر جوانب الأهمية التالية:

تتبع الأهمية العلمية من حيث التركيز على خصوصية المنطقة وهي الضفة الغربية وغزة وما لها من أهمية، وأيضاً كونها تركز على خصوصية (قطاع التأمين) وأثر تطبيق نظام الحوكمة عليه، وأهمية أخرى من خلال فتح آفاق بحثية جديدة تُعنى بهذا الجانب وهذه المنطقة.

وأما الأهمية التطبيقية تتبع من خلال توفير معطيات تفيد صانعي القرار في قطاع التأمين العمل بنتائج وتوصيات الدراسة المقترحة والتي ينصح المسؤولين وأصحاب القرار بإخذها ضمن جوانب الخطة الاستراتيجية لتطبيقها على أرض الواقع والاستفادة مما توصلت إليه.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيان وضع قطاع التأمين من حيث دور تطبيق نظام الحوكمة عليه، وتقديم مقترحات وتوصيات، وما هو أثر ذلك على شركات التأمين العاملة في فلسطين، وأهم أهداف هذه الدراسة التالي:

الهدف الرئيسي:

التعرف على أثر تطبيق نظام الحوكمة في الأداء العام لشركات التأمين العاملة في فلسطين وعلى هامش الملاءة المالية لها بشكل خاص، ومن أجل تقديم صياغة من التوصيات لأصحاب القرار في هذا القطاع، من أجل زيادة الكفاءة المالية والإدارية، ولتحقيق الهدف العام سنسعى من خلال هذه

الدراسة إلى التحقق من الأهداف الفرعية التالية:

انطلاقاً من الهدف الرئيسي لهذه الدراسة سنسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- الكشف عن تأثير حجم مجلس الإدارة على الملاءة المالية للشركة.
- التعرف على دور المدة الزمنية لرئاسة مجلس الإدارة على الملاءة المالية للشركة.

- الكشف عن تركيبة مجلس الإدارة على الملاءة المالية للشركة.
- الكشف عن مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لمجلس الإدارة على الملاءة المالية للشركة.
- التعرف على دور قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج على الملاءة المالية للشركة.

5.1 اسئلة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة وهو التعرف على أثر تطبيق نظام الحكومة على قطاع التأمين في فلسطين سوف يتم طرح عدة أسئلة للإجابة عليها وتحليلها، ومن ثم الخروج بنتائج واقعية ووضع التوصيات، لذلك نتوقع من هذه الدراسة الاجابة على التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه تطبيق نظام حوكمة الشركات الجيد في ضبط أداء شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

- ما هو دور حجم مجلس الإدارة على الملاءة المالية للشركة.
- هل المدة الزمنية لرئاسة مجلس الإدارة تؤثر على الملاءة المالية للشركة.
- هل تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على الملاءة المالية للشركة.
- ما هو دور تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الملاءة المالية للشركة.
- هل يؤثر قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج على الملاءة المالية للشركة.

6.1 فرضيات الدراسة

- الفرضية الرئيسية:
- يلعب تطبيق نظام حكومة الشركات دوراً هاماً في ضبط أداء شركات التأمين.
- _ الفرضيات الفرعية.
- يؤثر حجم مجلس الإدارة على الملاءة المالية للشركة بشكل مباشر.

- طبيعة تركيبة مجلس الإدارة تؤثر إيجاباً على الملاءة المالية للشركة.
- قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج يؤثر على الملاءة المالية للشركة بشكل إيجابي.
- تضعف طول المدة الزمنية لمجلس الإدارة من ملاءة الشركة المالية.
- آلية تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية تؤثر على الملاءة المالية للشركة بشكل سلبي.

7.1 حدود الدراسة

- الحدود الزمنية:

في الفترة ما قبل عام 2005 عانى قطاع التأمين من غياب القانون والتشريعات وآليات الإشراف والرقابة وفوضى العمل وضعف الثقة التأمينية، إلى أن تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وأصبحت الجهة المخولة قانونياً في الإشراف والتنظيم والرقابة على أعمال القطاع في أواخر العام 2004، وصدور قانون التأمين رقم (20) لعام 2005 والذي أسهم في ضبط البيئة التأمينية الصحيحة، وتحويل الاتجاه لإعادة تنظيم قطاع التأمين حتى بداية العام 2008 وهي المرحلة التي بدأ من خلالها فرض إجراءات وضوابط صارمة بحق شركات التأمين والعمل على إنشاء برنامج موحد لتفعيل آليات الرقابة بالشكل الأنسب. وبناءً على ذلك؛ فإنّ هذه الدراسة سوف تتناول الفترة الممتدة بين الأعوام 2010 إلى 2015 وهي المرحلة التي صدر خلالها قانون التأمين الفلسطيني وفرض آليات الرقابة (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، لمحة تاريخية، 2015).

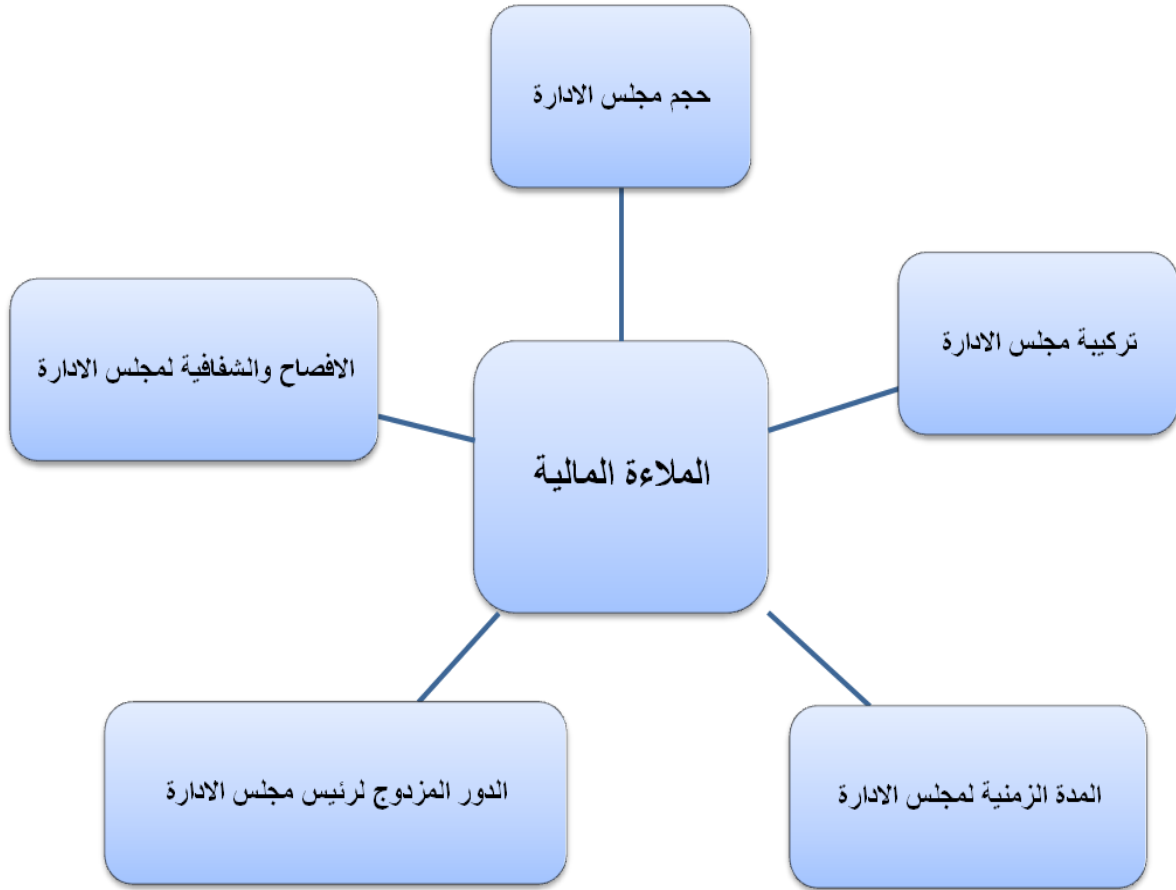
- الحدود المكانية:

إنّ غالبية شركات التأمين في الضفة الغربية لديها فروع تعمل في قطاع غزة، ولا يمكن فصل عمل هذه الشركات في الضفة الغربية عن فروعها في القطاع، وبما أنّ نتائج هذه الشركات تعتمد على عمل فروعها بشكل أساسي فإنّ الحدود المكانية للدراسة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة.

8.1 نموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة؛ فقد اعتمد الباحث النموذج التالي لدراسة

علاقات متغيرات الدراسة ويوضح الشكل هذه العلاقات:



شكل رقم (1) نموذج الدراسة

اهتمت الرقابة الفلسطينية على شركات المساهمة بترشيد الإدارة ووضعت الكثير من المعايير لذلك، كما أصدرت الكثير من المعايير الخاصة بمجلس الإدارة، في محاولة للوصول إلى تطبيق أفضل للحوكمة من خلال اعطاء دور اوسع للمساهمين عن طريق فصل الإدارة عن الملكية وتمكين صغار المساهمين، فهو هدف محفوف بالصعوبات ولعل السبب الأساسي لذلك هو لم

يكن لأصحاب الملكية البسيطة القدرة من التقدم امام حملة الالف الأسهم، لذا فإن التاسب مع قاعدة الملكية يتطلب الفصل بين الملكية والإدارة بشكل مطلق مع ابقاء الدور الرقابي للملاك وتمير الإدارة إلى سلطة أخرى تكون السلطة التنفيذية، فالسلطة التشريعية في الشركات هي سلطة المساهمين والتي يمثلها مجلس الإدارة من خلال فرض السياسات العامة والسياسات الاكتتابية مما يمكنها من مساءلة الإدارة التنفيذية، وفي جميع الأحوال لا بد من إعادة تقييم هذه المعايير للوصول إلى افضل معايير والتي تقتضيها مصلحة الشركة والتي يعبر عنها بمعايير الحوكمة، هذا التقييم الذي يمثل خطوة لابد منها من أجل ضبط أعمال الشركة ومتابعة مؤشرات الاداء والوقوف على نتائج هذه الشركات(القاضي، 2010).

فمن خلال مراجعة ادبيات حوكمة شركات المساهمة العامة اتضح تطرق الكثير منها لقياس دور مجلس الإدارة على اداء الشركة وخصوصاً العائد على حقوق الملكية، فقد تطرق الباحث(الطاهر، 2013) الى دور مجلس الإدارة في تحسين فعالية حوكمة الشركات، اما الباحث(بارود، 2010) فقد تطرق الى العضوية في مجلس الإدارة ودورها في الحوكمة، اما الباحث(درويش، 2007) فقد تطرق الى حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اما الباحث(حسين، 2012) فقد تطرق الى اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح، وتباينت هذه الدراسات في استخدام المعايير، فبعض هذه الدراسات تطرقت الى حجم مجلس الإدارة ودور رئيس مجلس الإدارة والافصاح والشفافية، والبعض الاخر تطرق الى تركيبة مجلس الإدارة والافصاح والشفافية وقياس اثر هذه المعايير على العائد على حقوق الملكية، ومن خلال ما تم التطرق اليه من هذه الدراسات تم اشتقاق معايير البحث والتي تم العمل عليها ولكن لقياس اثرها على متغير الملاءة المالية للشركة.

ومن خلال تلك الاهمية التي تحظى بها معايير مجلس الإدارة من ضمن معايير الحوكمة لتقييم اداء شركات التأمين وخصوصاً أن مجالس الإدارة هو الذي يضع السياسات المالية والادارية للادارات التنفيذية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

في العام 1995 توسع نطاق ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية لتشمل كافة مناحي الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، الأمر الذي جعل السلطة الفلسطينية في مواجهة بنية قانونية غير سوية، تختلف القوانين المطبقة في قطاع غزة عن القوانين المطبقة في الضفة الغربية؛ خاصة وأن القوانين المطبقة في قطاع غزة والضفة الغربية هي عبارة عن مزيج: منها ما هو عثماني أو بريطاني أو مصري أو أردني، إضافة إلى الأوامر العسكرية الصادرة عن جيش الاحتلال الإسرائيلي. ومن المعلوم أنّ لكل من هذه القوانين آثارها المنعكسة على الواقع الفلسطيني خاصةً الجانب الاقتصادي، حيث طبق القانون المصري على قطاع غزة، والقانون الأردني الذي طبق بأكمله على الضفة الغربية، ومع وجود العديد من القوانين المطبقة ذات المصادر المختلفة. هنا ظهرت الإشكاليات القانونية فيما يتعلق بالنظام القانوني الذي ستطبقه السلطة الوطنية في المناطق

التابعة لها وما هي طبيعة القوانين التي ستعمل بموجبها (هيئة سوق راس المال الفلسطينية، 2015).

كان لا بد من ذكر ما سبق للتعريف من أين ظهرت الإشكاليات التي تعاني منها الشركات في فلسطين وإشكالية ضبط بيئة هذه الشركات، فمع تعاقب قوانين هذه الدول على فلسطين، وكلاً منها وضعت القوانين والمراسيم التشريعية لحماية مصالحها؛ هو الذي أوجد الإشكالية، إضافة إلى تبعثر القوانين، الأمر الذي أوجد صعوبة في الوصول إلى القانون الواجب تطبيقه، إضافة إلى اختلاف القانون من حيث تطبيقه. فمثلاً الشركات العاملة في الضفة الغربية تعمل وفق القانون الأردني، بينما فروعها في قطاع غزة تعمل وفق القانون المصري، وأيضاً بالنسبة لقانون الشركات المطبق في قطاع غزة يوجد الكثير من مواد تختلف تماماً عن قانون الشركات المطبق في الضفة الغربية، بحيث أنّ الشركة القائمة في قطاع غزة بموجب القانون المطبق في الضفة الغربية لا يجوز قيدها في الضفة الغربية رغم أن كلا المنطقتين تشكل جسماً جغرافياً واحداً، كما أنّ قانون الاستثمار المطبق في الضفة الغربية يختلف في بنوده عن قانون الاستثمار المطبق لدى قطاع غزة، فهذه من الإشكاليات التطبيقية العملية التي ينعكس أثرها سلباً على كافة النواحي، الأمر الذي حرصت السلطة الوطنية على إنهائه بمجرد إنشائها، حيث صدر اثنان وعشرون قانوناً عن رئيس السلطة الوطنية ابتداءً من القانون رقم 1 لسنة 1994 وحتى القانون رقم 3 لسنة 1996 وذلك بهدف توحيد القانون الفلسطيني ولمنع الازدواجية في التطبيق ولإنهاء الإشكالية القانونية، كما صدر واحد وأربعون قانوناً عن المجلس التشريعي ابتداءً من قانون رقم 4 لسنة 1996 وانتهاءً بالقانون الأساسي المعدل. وفي محاولة لضبط البيئة القانونية للشركات وتوحيد القانون لتطبيقه على الشركات وضبط البيئة الاقتصادي صدر قانون الشركات الفلسطيني للعام 2008 والذي لم يقر لغاية الآن، مما أبقى هذه الشركات تعمل وفق القوانين القديمة المعمول بها أو وفق لوائح وأنظمة تقرر بشكل مؤقت في ظل

غياب المجلس التشريعي ولكل ما تقدم فإن بيئة عمل الشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة ستبقى بين مجموعة هذه الأنظمة والقوانين لحين إقرار قانون الشركات الفلسطيني وتطبيقه (ديوان الفتوى والتشريع، 2015).

2.2 نبذة عن شركات المساهمة العامة في فلسطين

تعدّ شركة المساهمة النموذج الأمثل للشركات والتي تهدف إلى إنشاء المشروعات الاقتصادية الكبرى، والتي تساهم في دفع عجلة الإنتاج وتنمية وتطوير الجانب الاقتصادي في كثير من دول العالم، وقد نمت وتطورت واستخدمت لكافة فروع الصناعة والتجارة بسبب تدفق رؤوس الأموال في المجال الصناعي والتجاري للدول، ويمكن تعريف الشركة المساهمة العامة بأنها " الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بمقدار أسهمهم في رأس المال"، أي أنّ الشركة المساهمة لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشركاء، بل تقوم على الاعتبار القانوني المالي للشركة، فلا يعتبر الأساس بشخص الشريك وإنما الأساس هو بتجميع رؤوس الأموال للقيام بالمشروعات الضخمة والأساس القانوني (ديوان الفتوى والتشريع، 2015).

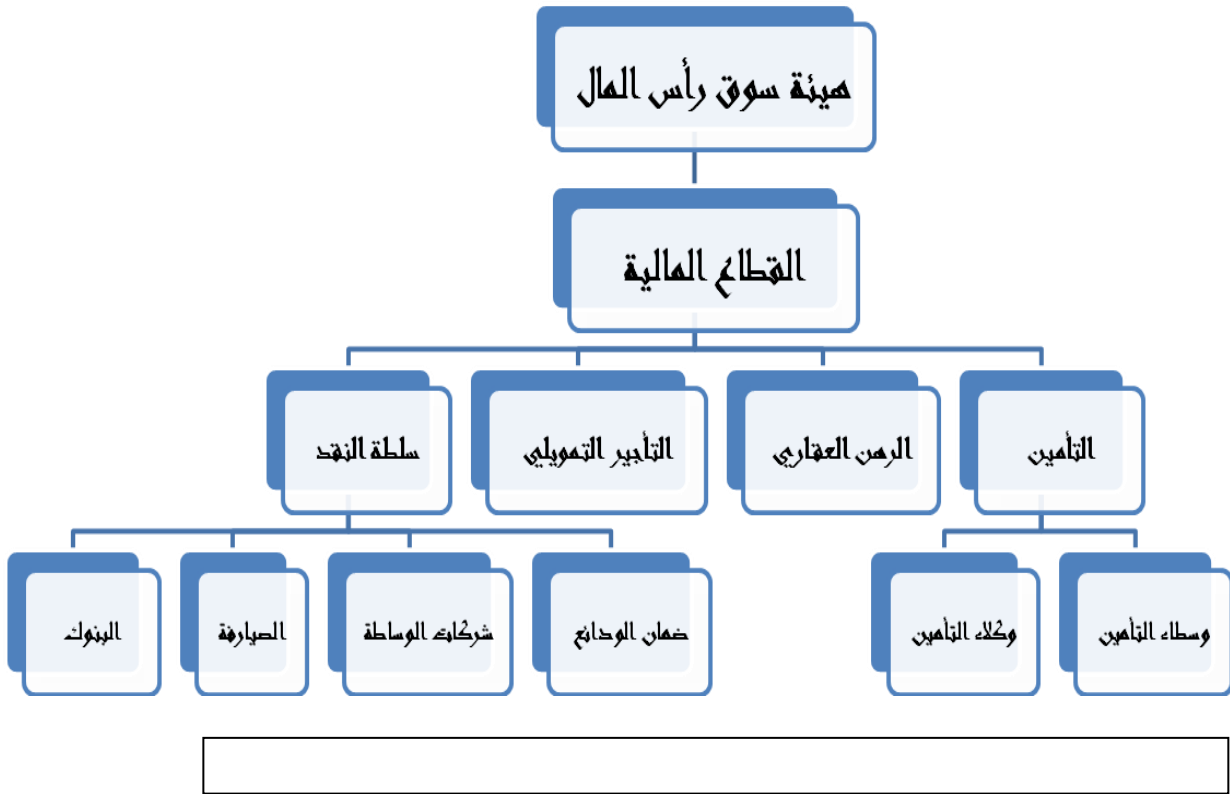
ولهذا السبب فإنها تتكون من عدد كبير من المساهمين، ويشترط قانون الشركات المادة (39) لسنة 1964 ألا يقل عدد الشركاء في الشركة المساهمة عن سبعة شركاء حيث نصت على أنه: « يجوز لسبعة أشخاص أو أكثر يتعاطون معاً عملاً بقصد الربح أن يطلبوا تأسيس شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة » وقد نصت المادة (46\1964) من نظام الشركات على أنه " لا يقل رأس مال شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام عن ثلاثين ألف دينار". ويتم تقسيم رأس المال للشركة المساهمة العامة إلى أجزاء متساوية القيمة يطلق على كل منها «سهماً» وتكون في صورة صكوك قابلة للتداول بالطرق التجارية، ويعتبر رأس مال الشركة الحد الأدنى للضمان العام المقرر للدائنين، أما قرار مجلس الوزراء للعام 1997 اشترط على أن لا يقل رأس مال شركة المساهمة

العامة عن (750) سبعمائة وخمسون ألف دينار، ولا يجوز للشركة رده إلى المساهمين حفاظاً على سلامة رأس المال، ويسأل المساهم عن الالتزامات والديون الناتجة عن الشركة في مواجهة الغير بمقدار ما يملكه من أسهم في رأس مال الشركة، فلا يسأل مسئولية شخصية وتضامنية في ذمته المالية الخاصة عن الديون الناتجة عن الشركة في حالة تجاوز هذه الديون عن قيمة الأسهم، وهو ما نصت عليه المادة (1964\39) من قانون الشركات «لا يسأل الشركاء فيها إلا بمقدار قيمة أسهمهم»، وجدير بالذكر أن مسئولية المساهم المحدودة تعد من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها، وأي اتفاق يقضي بخلاف ذلك يعد باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته لمبادئ وقواعد النظام العام وتتخذ الشركة المساهمة اسماً تجارياً يُستمد من الغرض الذي أنشئت من أجله وقد نصت على ذلك المادة (43) من قانون الشركات يجب أن يطلق على الشركة المساهمة اسم معين يدل على غايتها ولا يجوز أن يكون هذا الاسم مستمداً من اسم شخص طبيعي، ومع ذلك فقد أوردت ذات المادة استثناءً من هذه القاعدة، حيث أجازت أن تتخذ هذه الشركة اسماً لها يشتمل على اسم أحد الأشخاص الطبيعيين بشرط أن يضاف إليه عبارة شركة مساهمة وذلك في حالتين؛ الأولى إذا كان الغرض من الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم شخص طبيعي، والثانية إذا تملكت الشركة مؤسسة تجارية واتخذت اسمها اسماً له كذلك فإن إفلاس الشركة بسبب تجاوز الديون لقيمة الأسهم لا يستتبع إفلاس المساهم طالما أن مسئوليته محدودة في نطاق ما يقدمه من أسهم في رأس المال، فضلاً عن قيام الشركة على الاعتبار المالي وليس على الاعتبار الشخصي (المرجع السابق).

هيكلية القطاع المالي ضمن البيئة الضابطة، وهي تحت إطار هيئة سوق رأس المال:

تم بناء هذا النموذج بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من موقع هيئة سوق رأس المال

الفلسطينية.



شكل رقم (2) هيكلية القطاع المالي، تصميم الباحث من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2015

يعبر هذا النموذج عن البيئة الضابطة وسلطة الرقابة على قطاع التأمين حيث يوضح الشكل اعلاه أن اعلى هرم الرقابة على القطاع المالي بشكل عام هي هيئة سوق رأس المال وتقسّم الرقابة تحت هيئة سوق رأس المال الى اربعة اقسام حسب طبيعة النشاط، حيث تخضع شركات التأمين الى هيئة سوق راس المال مباشرة.

3.2 شركات التأمين في فلسطين

يعدّ أداء شركات التأمين الفلسطينية ناشئة من حيث تركيبة رأس المال والاستثمار وذلك نتيجة عوامل عديدة مرت بها هذه الشركات سواء من حيث الشكل البنوي أو من حيث الطبيعة الوظيفية الذي كانت تقوم بها، فمن خلال الفترات المتعاقبة وما تخللها من تغيير في الأنظمة والقوانين وما تلاها من خروج شركات من السوق الفلسطينية ودخول شركات أخرى، فقد مرت بكل هذه المراحل وصولاً إلى المرحلة الحالية من حيث هياكل رأس المال والبنية الإدارية والمالية مروراً بكل القوانين والأنظمة والقواعد التي فرضت خلال المراحل المختلفة. فقد كانت تعمل في السوق الفلسطينية 9 شركات تأمين تتقاسم الحصة السوقية الفلسطينية فيما بينها، ولكن خرجت من السوق شركتان خلال مرحلة فرض القوانين وتطبيقها، وذلك بسبب ضعف القدرة المالية وتراكم الالتزامات (هيئة سوق رأس المال، 2015)، وأيضاً عدم القدرة على الاندماج نظراً لطبيعة هذه الالتزامات وعدم كفاية رأس المال لسدها، إضافة إلى المنافسة الشديدة وصغر حجم السوق الفلسطيني والذي دفع شركات التأمين إلى بناء هياكل رأس المال بما يتناسب مع هذه البيئة. فشركات التأمين تُصنّف إلى نوعين وفق حجم رأس المال والنظام الاكتتابي للعمل، فالنوع الأول هي الشركات التي تقدم كافة أنواع التأمين بما فيها تأمينات الحياة، والتي يجب أن يصل رأس مالها إلى 8.5 مليون دولار وعددها في فلسطين 5 شركات، أما النوع الآخر وهي الشركات التي تقدم كافة أنواع التأمين باستثناء تأمينات الحياة، والتي يجب أن يصل رأس مالها إلى 5.5 مليون دولار وعددها شركتان، فطبيعة ترخيص هذه الشركات وآلية عملها يعتمد أساساً على حجم رأس مالها (المرجع السابق)، حيث يوضح الجدول أدناه ذلك:

جدول رقم(1) معلومات عامة عن الشركات

الشركة	ترست للتأمين	الوطنية للتأمين	العالمية للتأمين	التكافل للتأمين	الأهلية للتأمين	المشرق للتأمين	فلسطين للتأمين
عدد الفروع	17	13	19	16	14	16	8
عدد الموظفين	217	201	211	144	131	142	118
عدد الوكلاء	52	31	45	13	6	29	32
عدد المساهمين	101	2,532	496	361	562	132	21
تأسيس الشركة	1,994	1,992	2,010	2,007	1,994	1,992	1,994
رأس المال	10 مليون	12 مليون	8 مليون	8.5 مليون	10 مليون	5.200 مليون	5 مليون

الجدول اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

4.2 تعريف الحوكمة

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح (حوكمة الشركات Corporate Governance)، فمدونة الحوكمة الفلسطينية تعرفتها "مجموع القواعد والاجراءات التي يتم بموجبها ادارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الادارة، والادارة التنفيذية، والمساهمين، واصحاب المصالح الاخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة"(اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009)

وبما أن هذا المفهوم حديث نسبياً فقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح، حيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مُقدّم التعريف.

فُتعرّف مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) الحوكمة بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين." (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، 2004).

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرًا من انهيارات مالية خلال عام 2002، وتزايدت أهمية الحوكمة في كثير من دول العالم نتيجة التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر تمويل بتكلفة أقل غير الاقتراض، فالتجتهت إلى أسواق المال، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات الإدارة التنفيذية وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، الأمر دفع العالم للاهتمام بالحوكمة (اساسيات الحوكمة، 2013).

وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى (تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعاً، حق مساءلة إدارة الشركة، تحقيق الشفافية والعدالة، تنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة، مراعاة مصالح العمل والعمال، الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة) مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وأخذ منحى أكثر أمناً، كما أنّ هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ (أساسيات الحوكمة، 2013).

يمكن استخلاص الآتي: إن الحوكمة هي وضع معايير وآليات ضابطة لأداء كافة الأطراف من خلال تطبيق الشفافية وسياسة الإفصاح وتحديد أساليب لقياس الأداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجمهور في عملية الإدارة والتقييم التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى، والذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الشركة وتعميق دورها وزيادة قدرتها، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ودعم القدرات التنافسية وتوليد الأرباح.

5.2 مفهوم الحوكمة

يشير مفهوم حوكمة الشركات، بشكل عام، إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة الاسهم والسندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من ناحية أخرى) وكيف يتأكد هؤلاء أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل، ما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات الصحة والبيئة، وكيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال (مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، 2009).

ويشير مصطلح حوكمة الشركات بعض الغموض لثلاثة أسباب رئيسية مرتبطة بحدثة هذا الاصطلاح، والسبب الأول هو أنه على الرغم من أن مضمون حوكمة الشركات وكثير من الأمور المرتبطة به ترجع جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تناولتها نظرية المشروع وبعض نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن هذا الاصطلاح لم يعرف في اللغة الإنجليزية، كما أن مفهومه لم يبدأ في التبلور إلا منذ قرابة عقدين أو ثلاثة عقود (اساسيات الحوكمة، 2013).

بينما يتمثل السبب الثاني في عدم وجود تعريف قاطع وواحد لهذا المفهوم، فبينما ينظر إليه البعض من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن

تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، فإنّ هناك آخرون يعرفونه من الناحية القانونية على أنّه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أم غير كاملة، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى. كما أن هناك فريق ثالث ينظر إليه من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، مركزين بذلك على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة وحماية البيئة (اساسيات الحوكمة، 2013).

ويرجع السبب الثالث لغموض هذا المصطلح إلى أنّ هذا المفهوم مازال في طور التكوين، وما زالت كثير من قواعده ومعاييره في مرحلة المراجعة والتطوير، ومع ذلك هناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين حول أهم محدداته وكذلك معايير تقييم أهمية حوكمة الشركات (اساسيات الحوكمة، 2013).

منذ عام 1997، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات والأزمة المالية المشار إليها، قد يمكن وصفها بأنّها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة وما إلى ذلك، كما أنّ الأحداث الأخيرة ابتداءً بفضيحة شركة إنرون Enron وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية جيدة (القاضي، 2010).

وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، كما أنّ ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح (غياط، وآخرون، 2013).

وقد أدت الأزمة المالية بالكثير إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الأمثل لمنع الأزمات المالية القادمة، ويرجع هذا إلى أنّ حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط، بل إنّ حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإنّ الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لضبط أداءها، إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها إتباعها في عملها (غادر، 2012).

وعلى سبيل المثال، فإنّ حوكمة الشركات في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة، وكما أنّ حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد السائد إلى مدى ما يمثله من إعاقة للنمو وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائداً على استثماراتهم، فإنّ التمويل لن يتدفق إلى المنشآت، وبدون التدفقات المالية لا يمكن تحقيق الإمكانيات الكاملة لنمو المنشأة. وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية (أساسيات الحوكمة، 2013).

إن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون، وتتناول حوكمة الشركات موضوع تحديث العالم العربي عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل المنطقة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تحقق تكاملا للمنطقة في الأسواق العالمية (غياط، وآخرون، 2013).

وهنا نوضح الفارق ما بين المفهوم والتعريف فالمفهوم هو الفكرة التي تتكوّن في ذهن الإنسان نتيجة للخبرات المكتسبة بشكلٍ متتالٍ فيما يتعلّق بشأن من الشؤون أو تجربة من التجارب التي يختبرها بنفسه، ومع مرور الزمن تزداد خبرته بها من خلال ممارسته لها ممارسة عملية، فيتكوّن لديه مفهوم متكامل عنها، أما التعريف فهو تقديم المعلومات عن شيء معين ومحاولة ذكر مختلف الخصائص التي تميّزه بهدف تحديده ووصفه.

6.2 معايير الحوكمة

انتقل مفهوم الحوكمة من مجرد معايير ضابطة لمجرد التطبيق لتحسين الأداء إلى معايير ترقى إلى أعلى مستوى من الاهتمام، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. وهناك العديد من المؤسسات التي اهتمت بتحسين هذه المعايير وهي: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وفي الواقع نجد أنّ كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير (اساسيات الحوكمة، 2013) وذلك على النحو التالي:

1- معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organization of Economic

Cooperation and Development

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علماً بأنها قد عدلت في عام 2004 وهي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح المساهمين والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية (أساسيات الحوكمة، 2015).

2- معايير لجنة بازل:

- وضعت لجنة بازل في العام 2005 مجموعة إرشادات خاصة بالحوكمة، وهي كالتالي:
- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على ادارة العمل، و يكون أعضاء مجلس الادارة مسؤولين بشكل تام عن أداء الشركة وسلامة موقفها المالي وعن صياغة استراتيجية العمل وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح.
 - يجب أن يوافق ويراقب مجلس الادارة الأهداف الاستراتيجية وقيم ومعايير العمل ويجب أن يتأكد مجلس الادارة من أن الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية.
 - يجب على مجلس الادارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.

- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسؤولين المهارات الضرورية لإدارة أعمال الشركة وان تتم أنشطتها وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.
- يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة الشركات وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة.
- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك في الأجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف الشركة في الأجل الطويل.
- تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في الشركات، فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء ادارة الشركة في ظل نقص الشفافية.
- يجب ان يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات الشركة والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها ويمكن أن تتعرض لها الشركة لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن زبائنها الذين يستغلون خدمات وأنشطة التي توفرها الشركة لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة الشركة للخطر (محمد، 2007).

3- معايير مؤسسة التمويل الدولية:

مؤسسة التمويل الدولية وضعت في عام 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية في الحوكمة وهي كالتالي (اساسيات الحوكمة، 2013):

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً.

- القيادة.

7.2 محددات تطبيق نظام الحوكمة

من المعروف أنّ التطبيق الجيد لنظام حوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى معين من الأداء الإداري في هذه الشركات والذي يتوقف بدوره على عدة محددات، وقد قُسمت المحددات إلى مجموعتين: الداخلية و الخارجية، وفيما يلي نتطرق لهاتين المجموعتين بشيء من التفصيل كما يلي:

1.6.2 المحددات الخارجية:

يشير إلى بيئة الاستثمار في الدولة، وهي تشمل على (القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، قوانين هيئة سوق رأس المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس، كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى بعض الشركات العائلية ذاتية التنظيم للوصول إلى عمل الأسواق بكفاءة)، ومنها على سبيل المثال مدققي الحسابات والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أنّ وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة (غادر، 2012).

2.6.2 المحددات الداخلية:

تشير إلى القواعد المهنية والأسس التي تحدد آليات اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والصلاحيات في البيئة الداخلية للشركات بين الهيئة العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة،

والأمر الأساسي الذي يعول عليه في تطبيق نظام الحوكمة في النهاية زيادة الثقة في الأسواق المالية ومجالات الاستثمار وبالتالي في الاقتصاد الكلي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً خلق فرص عمل (غادر، 2012).

أهمية ومبررات الحوكمة الحوكمة:

الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات، وتشمل أهمية الحوكمة للشركات ذاتها حيث لا تعد حوكمة الشركات هدفاً في حد ذاتها، فهي لا ترتبط بعمليات رقابية إجرائية أو شكلية ولا تمثل التزاماً دقيقاً بإرشادات محدودة أو بملاحظة أو مراعاة سلوكيات إدارية معينة بل إن ما تهدف إليه في حقيقة الأمر هو تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبتكلفة معقولة، حيث أن هناك علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مدراء بمستويات عالية الجودة وتتعامل بصورة أكثر شفافية بشكل يوحي لحملة الأسهم والمتعاملين الآخرين معها بالثقة، ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال وتعد جودة حوكمة الشركات والقابلية على فهم حقوق حملة الأسهم واحدة من أنظمة الضبط ذات الأهمية لنجاح الاستثمارات في الشركات. (مدونة حوكمة الشركات في فلسطين،

(2009)

8.2 تعريف الملاءة المالية

مدى كفاية الموارد المالية للشركة للوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها وقدرتها على مواجهة المخاطر التي ترتبط بأنشطتها وعمالئها والأوراق المالية التي تتعامل بها (بن الطاهر، واخرون، 2012).

9.2 مفهوم الملاءة المالية

تعتبر الملاءة المالية قدرة الشركة على امتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية أو الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الاجل، بحيث يكون هذا الفرق دائماً في صالح الأصول حتى يمكن القول بأنّ شركة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها، ولذلك يجب عدم المساس بأصول الشركة الثابتة عند دفع الالتزامات المختلفة بمعنى انه من الطبيعي أنّ الشركة تستطيع الوفاء بالتزاماتها عن طريق دفع المطالبات من الدخل الخاص بالأقساط الجديدة حتى لا تعرض الشركة أصولها للوفاء بالتزاماتها، فحملة الوثائق لا يهتمهم فقط قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الآن؛ وإنما يهتمهم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طوال مدة سريان الوثيقة (قندوز، 2015).

10.2 آليات قياس قدرة شركات التأمين

يعتبر تقييم أو قياس أداء الشركات أحد العناصر الأساسية لنظام الرقابة الإدارية والمالية، والأكثر أهمية وأكثرها صعوبة، لذا فإنّ النظام الفعال لقياس أداء العمليات التشغيلية يجب أن يتضمن مؤشرات أساسية للأداء، وهي مقاييس تتولى دراسة نشاط الشركة ككل من وجهة نظر المستثمرين والاقتصاديين والزبائن، بهدف توفير تغذية عكسية لمساعدة أعضاء مجلس ادارة الشركة على تحديد القصور وفرص التحسين. وتساعد مقاييس الأداء الجيدة على تطابق أهداف الوحدات الفرعية مع

الأهداف الاستراتيجية للشركة، ومن ثم يجب أن يتضمن نظام قياس الأداء كلاً من مقاييس الأداء غير المالية والمالية (الجهنى، 2008).

يؤدي ربط مقاييس الأداء باهتمامات المستثمرين والزبائن، وإن كان يحتل الأولوية دائماً في الشركات، إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب متطلبات أصحاب جهات أخرى لهم علاقة بالشركة مثل الموردين، والمجتمع، لذلك يجب تحديد مقاييس الأداء على أساس تحقيق أهداف الشركة، والتي تمثل مجموعة من العناصر منها (الجودة، الوقت، تخفيض التكاليف، خدمة العملاء... الخ)، والتي تؤدي في النهاية إلى استمرار الشركة في تحقيق أرباح على المدى البعيد. لذلك يعتمد قياس قدرة شركات التأمين على أدوات مالية مختلفة لمراقبة أدائها خلال فترات للحيلولة دون وصولها إلى مرحلة مالية توصلها إلى الإفلاس، حيث تختلف هذه الأدوات باختلاف الدولة وقوانينها، لذلك سيتم التطرق إلى الأدوات المستخدمة في ذلك، وهي تقسم إلى جزئيين (مقاييس مالية- مقاييس غير مالية) (الجهنى، 2008).

1.9.2 أولاً المقاييس غير المالية

يعد التغيير في البيئة التكنولوجية للعمليات الحديثة وما صاحبها من زيادة احتياجات الزبائن وشدة المنافسة أدت إلى ضرورة إيجاد مقاييس جديدة للأداء التشغيلي للشركة تتلاءم مع الأهداف الانتاجية الحديثة مثل مقاييس الجودة، الإنتاجية، المرونة والابتكارات. وتعتبر مقاييس الأداء غير المالية أداة أساسية للرقابة الاستراتيجية، فهي تمثل محاولة لتأكيد أهمية توجيه العمليات الداخلية، بالإضافة إلى ذلك فإن مقاييس الأداء غير المالية تتضمن مقاييس كمية مثل إدارة النتائج على أساس عدد الزبائن، وهناك مقاييس كيفية تقيس مثلاً، سمعة المنتج أو الخدمة، رضا وولاء الزبائن، وتعتبر مقاييس الأداء غير المالية مهمة لاستمرار نجاح الشركة في الأجل الطويل وتقاس من خلال استبانة معززة بعدة تقارير مالية وإدارية، وتتميز مقاييس الأداء غير المالية بما يلي:

* سهولة تتبعها وربطها باستراتيجيات الشركة، فهي تساعد المديرين على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب (ابو بكر، 2009).

* يمكن تطبيقها على مستوى الدوائر في الشركة، فمن الممكن تحديد انخفاض الجودة بسرعة في ظل هذه المقاييس، ويمكن اتخاذ خطوات علاجية لحل المشكلة أو خطوات وقائية تمنع الوقوع في المشكلة.

* تتناول مشكلة استجابة الشركة للزبائن في الوقت المناسب، في حين لا تكتشف المقاييس المالية هذه المشكلة بسهولة.

* تركز على ما هو غير ملموس من عناصر الشركة، حيث يرتبط عنصر النجاح في العديد من الصناعات بالأصول الثابتة غير الملموسة مثل رأس المال الفكري وإدراك الشركات لدورها في خدمة وتنمية المجتمع المحلي والمحافظة على ولاء الزبائن، أكثر من ارتباطه بالأصول الثابتة الملموسة التي تظهر مقدرة الشركة المالية والإنتاجية.

* تقلل من الحساسية النفسية بين الموظفين بعكس المقاييس المالية، حيث تظهر تقييماً لأداء كل قسم أو فريق عمل أو موظف بشكل أكثر عدالة ومن دون تمييز بين الموظفين والأقسام، مما يحسن أداء المديرين ويوفر مؤشرات أكثر دقة لتقويم أعمالهم، ويقلل الضغط على المديرين الناتج عن أدوات القياس المالية التي تؤثر في التعاون والتكامل بين فريق العمل الذي يقوم على تحقيق أهداف الشركة.

وعلى الرغم من تلك المميزات التي تتميز بها مقاييس الأداء غير المالية فإن هناك معوقات في تطبيقها، وتتمثل في الآتي:

* صعوبة التعبير عن هذه المقاييس في صورة نقدية مثل صعوبة القياس النقدي لمقياس التسليم في الوقت المحدد أو مقياس انخفاض زمن دورة الإنتاج، أو تحديد تأثيرها على المقاييس المالية في صورة نقدية مثل الربط بين التحسينات في المقاييس غير المالية والأرباح.

* صعوبة الربط بين المقاييس المالية وغير المالية، فقد تتعارض المقاييس في الأجل القصير مما يؤثر على أداء الشركة ككل، فمثلاً من الصعب ربط الزيادة في الإيرادات عند طرح منتج جديد لأحد الدوائر بانخفاض الأداء.

* لا يوجد معيار محدد لقياس الأداء غير المالي على العكس من مؤشرات قياس الأداء المالي.
* عدم وجود الرابط السببي بين مؤشرات القياس غير المالي ومستوى الأداء المراد تحقيقه مما يقلل من موضوعية تلك المؤشرات.

إنّ قياس الأداء لم يعد يقتصر على المعيار المالي أو الكمي فقط ليعكس الصورة الحقيقية لنجاح شركة ما، أو إدارتها وأقسامها، فتقارير الأداء المبنية على مؤشرات رقمية لتبين كمية العمل ليست معبرة لقياس جهة ما وذلك لكونها تعطي رؤية محددة للأداء تؤدي إلى وصول متأخر للمعلومات، وبالتالي الوقوع في دوامة الإجراءات التصحيحية وتكاليفها الباهظة بدلاً من الإجراءات الوقائية الأسهل والأقل تكلفة. ولتقييم أداء شركة أو فروعها فإننا نحتاج إلى رؤية أشمل بتوزيع متوازن للمقاييس يوضح حصيلة الأداء الشامل للشركة. وهناك أساليب وتقنيات لإدارة الأداء أهمها استخدام بطاقة تقييم الاداء المتوازن، وهي طريقة تستخدم لتقييم أداء منشأة أو أداء وحدة وإيجاد التوازن لمعايير الأداء الناجح (البحيصي، 2010).

• أسس تقييم الأداء العام لشركات التأمين ويشمل:-

1- المعايير الخارجية والمعايير الداخلية.

2- هيكل سوق التأمين ومستوى أداء شركات التأمين.

3- الرقابة.

أولاً: المعايير الخارجية والمعايير الداخلية:

عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركات التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات انتاج السلع الصناعية، ذلك لأنّ عدداً هاماً من العناصر التي تتكون منها معايير الأداء في شركة التأمين أغلبها مبني على تقديرات عامة وغير عادية، ويمكن القول بأنّ معايير أو مقاييس تقييم الأداء في شركات التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية بالإضافة إلى المؤشرات التحليلية أي المؤشرات على شكل نسبة مئوية (الجهني، 2008).

- **المعايير الخارجية:** نقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التي يهتم بها جمهور

المتعاملين و يبنون عليها الحكم على شركة التأمين، وأهم هذه العوامل ما يلي:

1- الخدمة الجيدة للعملاء: وأهمها السرعة والعدالة في تسوية التعويضات.

2- تكلفة التأمين.

3- السمعة المالية العامة للشركة.

- **المعايير الداخلية:** وحتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديداً لقياس الأداء في شركات التأمين ومدى تطورها وتقدمها، نلجأ إلى تقييم العناصر الإدارية المختلفة في الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية، وأهمها ما يلي:

• الهيكل الوظيفي والكفاءات.

• بحوث التطوير.

• الاهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين.

• الرقابة على التعويضات.

• التسويق.

• الاستثمارات.

• التخطيط المالي والإداري.

• الكوادر وتدريبها.

ثانياً: هيكل سوق التأمين ومستوى أداء شركات التأمين.

إنّ التداخل بين عناصر عديدة في تحديد ربحية شركات التأمين، حيث يوجد علاقة متبادلة بين خصائص هيكل سوق التأمين ومستوى أداء شركات التأمين، اذ يفترض أنّ خصائص هيكل السوق تؤثر على مستوى أداء الشركات، والعكس أيضاً صحيح في المدى الطويل، حيث يؤثر أسلوب ممارسة نشاط التأمين وكذلك نتائج أعمال شركات التأمين على خصائص هيكل السوق، حيث تغير هيكل سوق التأمين في فلسطين خلال الخمسة سنوات الماضية، فقد خرجت اثنتان من شركات التأمين من السوق ودخلت شركة جديدة، مما أثر على حجم المشاركة النسبية للشركات، هذه التغيرات في نسبة المشاركة في السوق يمكن أن يكون لها أثر على ربحية شركات التأمين، وأيضاً تتداخل عناصر عديدة في تحديد ربحية شركات التأمين، فمنها ما يتصل بالخطر وطبيعته ودرجة

خطورته، ومنها ما يتصل بكفاءة سياسة الاكتتاب والتسويق وتسوية التعويضات، ومنها ما يتصل بخصائص سوق التأمين من حيث درجة المنافسة وحجم الطلب الإجمالي وقوانين الإشراف والرقابة. ومن المعلوم أنّ تعظيم الربح هو أحد أهم أهداف شركات التأمين، مما يؤكد على أهمية دراسة العناصر المحددة لأرباح شركات التأمين (حسن، 2011).

ثالثاً: الرقابة:

إنّ صناعة التأمين مثل أي صناعة تقدم الخدمات المالية؛ تعمل من خلال إطار رقابي يفرض عليها من المشرّع ومجلس الإدارة والقضاء، وفي ظل اقتصاد مختلط يتطلب الأمر أن تكون الرقابة على صناعة التأمين مثل القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ تكمل ميكانيكية حرية السوق وإلا ستكون غير قادرة على التأثير الإيجابي على النظام المالي. وعلى الرغم من أنّ بعض قطاعات الأعمال بدأت تتخلى عن الرقابة إلا أنّ صناعة التأمين ما زالت من الصناعات التي تُراقب بدرجة كبيرة، ولذلك فإنّ الرقابة على التأمين -وبسبب عدم الملاءة لبعض الشركات- أصبحت في الوقت الحاضر محل جدل ودراسة على نطاق واسع، ويمكن القول باختصار أنّه إذا أمكن التخلي عن الرقابة في صناعات معينة فإنّه لا يمكن التخلي عن الرقابة والمتابعة المستمرة لشركات التأمين لسبب بسيط وهو حماية حقوق حملة الوثائق (المرجع السابق).

2.10.2 ثانياً: المقاييس المالية:

نظراً إلى اهتمام إدارة الشركات بزيادة ثروة المساهمين وتقييم الأداء الاقتصادي للوحدات الفرعية في الشركة؛ فقد انتشر استخدام مقاييس الأداء المالية التي تعتمد على المعلومات المالية والمحاسبية، ومنها على سبيل المثال العائد على الاستثمار، والقيمة الاقتصادية المضافة، والملاءة المالية، الربح الاكتتابي والربح الاستثماري، ونظام الانذار المبكر، وتعتبر مقاييس الأداء المالية ترجمة لنتائج القياس التشغيلي والتي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

ومن أهم فوائد استخدام المقاييس المالية لتقييم أداء الشركات الآتي:

* أنها تصور تأثير القرارات بوحدة قياس قابلة للمقارنة وهي النقود، والتي تسمح بتجميع النتائج عبر وحدات الشركة.

* أنها توضح تكاليف المبادلات بين الموارد، ومن ثم يبقى الأداء المالي مؤشراً ضرورياً لقياس الأداء.

* يُمكن القياس الكمي للأداء بربط نظام الأجور والحوافز بالأداء والإنجازات الفعلية، مما يؤدي إلى تطوير أداء العاملين بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية، وبذل الجهد الكافي في حسن استغلال الموارد لتحقيق الأهداف المحددة بالكفاءة والفاعلية المطلوبة (طبايية، 2009).

1- الملاءة المالية

إنه وبسبب النقص والقصور في وجود نظرية للملاءة المالية بشكل سلس فإن اختيار أفضل المتغيرات المستقلة تأثيراً على الملاءة أصبح هو المعيار الأساسي لنجاح النموذج من عدمه، وقد لاقت النسب المالية أهمية كبيرة من قبل المحللين نظراً لتوافر البيانات الخاصة بها ولنجاح النماذج التي تعتمد عليها، وهي تعطيهم وصفاً دقيقاً تقريباً لواقع شركات التأمين واتجاه سيرها ويوجد هناك ثمانية نسب أو معدلات مالية اتضح أنها الأكثر تأثيراً على الملاءة المالية لشركة التأمين، وأنها ذات تأثير على الملاءة المالية لشركات التأمين (حسن، 2011) وهي:

- نقص القدرة على الاكتتاب (صافي الأقساط المكتتبه / الفائض).
- السيولة.
- التشغيل.
- أرصدة الوكلاء / إجمالي الأصول.

- أداء الاستثمار: (تكلفة الأسهم / القيمة السوقية للأسهم).
 - متغير تقريبي لعمر الشركة: (تكلفة السندات / القيمة السوقية للسندات).
 - معدل مصاريف الاكتتاب.
 - الإدارة العامة: (الأرباح الموزعة على حملة الأسهم / صافي الدخل قبل الضرائب)
- وبما أنّ الملاءة المالية للشركة تعبير عن مدى متانة الوضع المالي (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2011) فيعتبر اشتقاق معادلة متانة الوضع المالي من خلال الركائز الأساسية التي تعبر عن ذلك من خلال المعادلة التالية:

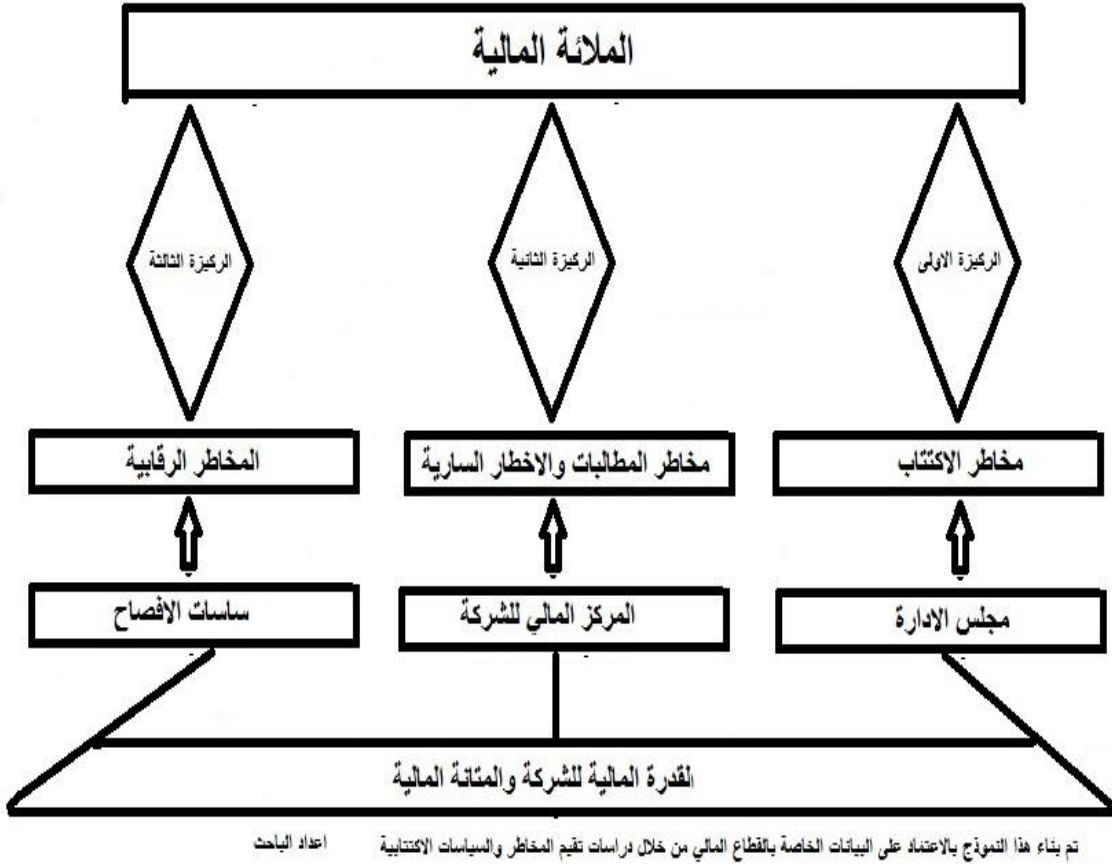
القدرة المالية للشركة (مركزها المالي)

ملاءة الشركة =

مخاطر الاكتتاب + مخاطر المطالبات والاحطار السارية + المخاطر الرقابية

وبناء على ما سبق، يستخلص الباحث الشكل التالي لتوضيح علاقة الملاءة المالية بمعايير

قياس المخاطر والتي هي في الأساس القدرة المالية:



شكل رقم(3) القدرة المالية

يشير هذا النموذج الى اهم الاسس التي يتم الاعتماد عليها في معايير ضبط الاداء وتقييم السياسات الموجهة من قبل مجلس الادارة والجهات الرقابية.

علاقة الملاءة المالية بالإفلاس:

إنّ أي تدهور يتم ملاحظته في النسب المالية الفنية لشركات التأمين يدل على اقتراب الشركة من حالة الإفلاس، فتلك النسب تعكس المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وفي صناعة التأمين تعتبر الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل التأمين، ويعبر عنها بتوافر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية لهذه الشركات (حسن، 2011).

2- الربح التشغيلي والربح الاستثماري:

لا توجد شركات تأمين تحقق أرباحاً من جراء أعمالها التأمينية البحتة بمعزل عن استثماراتها (إلا في نطاق ضيق جداً) حيث أنّ الاعتماد على الربح الاكتتابي كمؤشر أساسي لسلامة الأداء وكمقياس للنجاح أو الفشل بغض النظر عن الظروف والجوانب الأخرى غير دقيق، فشركات التأمين مشروع تجاري يهدف إلى تحقيق الربح، وبلوغ هذا الهدف منه يمكن أن يكون مقياساً لنجاح الإدارة و سلامة الأداء، غير أنّ ارتفاع معدل الربح الاكتتابي قد يُخفي ممارسة سلبية في تحديد سعر التأمين أكثر، مما يعني نجاحاً حقيقياً، ويتوجب وضع ضوابط وممارسة رقابة فنية قادرة على وضع معايير لا لتعالج حالة الربح المتحقق في حالة السوق الاحتكارية فحسب، بل وبنفس الأهمية لتمنع التنافس السلبي الذي قد يؤدي بسلامة الأسعار في حالة الأسواق التي يتضخم فيها عدد الشركات بشكل يزيد عن حاجة السوق واستيعابه. إنّ تقييم النجاح والحكم على سلامة الأداء لا يقتصر على النظر إلى معدلات الربح التي ربما كانت مشوبة بما أشرنا إليه، بل يجب النظر في زيادة عدد الزبائن وتنوع المنتج، وليس الاكتفاء بزيادة الأقساط السنوية وتطور الانتشار الجغرافي للشركة ونمو الأقساط الواردة عن العمليات التي يتم التأمين عليها لزاماً، بل يجب زيادة نسبة الأقساط التي يتم التأمين عليها طوعاً في محفظة الشركة، ووجود سياسة تسويقية عملية ومتناسقة، وأيضاً تطبيق وقياس كفاءة برنامج إعادة التأمين الصادرة وملاءمتها من حيث التكلفة والحاجة للجهد المبذول.

وحيث أنّ الربح الاستثماري لشركة التأمين لا يقل أهمية عن الربح الاكتتابي ونتيجة العمليات الاستثمارية قد تكون أكثر استقراراً، وتعمل على تلطيف النتائج الاكتتابية الخاسرة إذا تمت وفق منهج صحيح، وفي إطار النوع الملائم للأموال المتاحة للاستثمار، والدور الإيجابي الذي تظهره ميزانية بعض الشركات هو حقيقة قائمة وظاهرة عامة يمكن بلوغها بانتهاج السبيل الصحيح لذلك، ومن ناحية أخرى يرى البعض أنّ عمليات إعادة التأمين قد تكون مفيدة في تحقيق الربح الاكتتابي،

فعندما تتخفض الملاءة المالية لشركات التأمين تكون مضطرة للمحافظة على استمرار عمليات الاكتتاب بها إلى اللجوء إلى وسيلة أو أكثر، على الرغم من أنّ هذا الأمر قد يكون مفيداً في الأجل القصير، إلا أننا نرى أنّ شركات التأمين يجب ألا تعتمد على الربح الاستثماري أو عمليات إعادة التأمين لتغطية خسائر الاكتتاب أو لتحقيق مستوى مقبول من الملاءة المالية، لأنّ الجزء الأكبر من هذه الملاءة سوف يكون وهمياً، ولذلك ينبغي الاهتمام بالاكتتاب في حد ذاته من حيث العمل وفقاً للأسس الفنية للاكتتاب وتجنب الاختيار العكسي، والعمل على زيادة المحفظة من الأخطار الجيدة (الجهنى، 2008).

3- نظام الإنذار المبكر.

لقد تم وضع تطبيق ما من قبل الخبراء يطلق عليه نظام الإنذار المبكر، حيث يقوم على أساس تصنيف النسب المالية في أربع مجموعات كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية لشركات التأمين، وهي (النشاط والربحية والسيولة وتقدير الاحتياطيات)، حيث تخضع جميع شركات التأمين إلى نظام الإنذار المبكر لتحليل بيانات القوائم المالية عن طريق الحاسب الآلي، من خلال مقارنة 11 نسبة لتأمين الممتلكات والمسئولية المدنية، و 12 نسبة لتأمين الحياة والتأمين الصحي بمعدلات نمطية أو مدى معين يعد مقبولاً لكل نسبة، وإن لم تكن النسبة مقبولة فإن ذلك يعد بمثابة علامة إنذار مبكر لاحتمال العسر المالي، ولكن مع الأسف فإنّ هذا النظام غير مطبق في فلسطين (اسماعيل، 2012).

حيث يتم تقسيم النسب كالتالي:

- التأمينات العامة، تنقسم النسب المالية إلى أربع مجموعات كالتالي:

المجموعة الأولى: مجموعة أخطار المحفظة التأمينية: وتشمل النسب التي تقيس:

(حجم الأخطار، التغير في الاكتتاب، أخطار إعادة التأمين).

آلية احتساب مجموعة أخطار المحفظة التأمينية:

وتشمل النسب التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين، وترتبط أساساً بكل من

حجم أقساط الاكتتاب والتقلبات فيها وترتيبات إعادة التأمين، وذلك على النحو التالي:

حجم الأخطار: (نسبة صافي الأقساط إلى الفائض التأميني)، فحجم أقساط الاكتتاب (اقساط التأمين)

يعبر عن الأخطار الأصلية المقبولة بالمحفظة وذلك بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر (بعد

طرح ما تم نقله من أخطار إلى معيدي التأمين)، وتعتبر صافي الأقساط عن الأخطار التي تتعرض

لها شركة التأمين والمتمثلة في التقلبات في نتائج المحفظة، وخارج قسمة صافي أقساط الاكتتاب

على الفائض؛ يعكس قدرة الشركة على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار الأصلية

المغطاة بالمحفظة، والهدف من هذا المقياس هو تبيان حجم الأقساط الصافية المكتتب بها كالتزام

وما يقابلها من رأسمال واحتياطيات رأسمالية (الفائض أو إجمالي حقوق المساهمين)، وكلما زادت

هذه النسبة كلما زادت الخطورة على رأس المال (اسماعيل، 2012).

التغير في الاكتتاب: (صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي - صافي أقساط الاكتتاب للعام

السابق)/صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق)، قد تؤدي الزيادة في حجم الاكتتاب عن المدى المقبول

من سنة لأخرى إلى تعريض الشركة للخطر، وبنفس المنطق فإنّ نقص حجم الاكتتاب عن المدى

المقبول يعني انكماش النشاط بنسبة كبيرة قد يؤدي إلى مشاكل مالية وإدارية تتعرض لها شركة

التأمين، هذا المقياس يظهر التغير في حجم الأقساط الصافية لسنة ما مقارنا بالسنة التي قبلها، حيث

أنّ الزيادة في حجم الأقساط الصافية المكتتب بها تتطلب زيادة في رأس المال والاحتياطيات.

أخطار إعادة التأمين: (نسبة عمولة إعادة التأمين الصادر إلى الفائض)، فزيادة هذه النسبة تعكس

انخفاض احتفاظ شركة التأمين، وتعرض الشركة لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين

وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب (اسماعيل، 2012).

المجموعة الثانية: مجموعة أخطار الاكتتاب: وتشمل النسب التي تقيس:

(ربحية الاكتتاب، عائد الاستثمار، التغير في الفائض).

آلية احتساب مجموعة أخطار المحفظة التأمينية:

ربحية الاكتتاب: تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين (معدل الخسارة + معدل المصروفات - معدل الاستثمار)، حيث معدل الخسارة = (التعويضات التحميلية ومصروفاتها عن سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين)، ومعدل المصروفات = (المصروفات الإدارية والعمومية عن سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين)، ومعدل الاستثمار = (الدخل من الاستثمار عن سنتين)، حيث تقيس هذه النسبة ربحية الشركة والتي تعطي مؤشراً عن متانة المركز المالي أيضاً (طبايية، 2009).

عائد الاستثمار: (صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق)، وتعد هذه النسبة من النسب المهمة التي تظهر ربحية الشركة، فهي تعطي مؤشراً جيداً لجودة محفظة استثمارات الشركة.

التغير في الفائض: (الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق / الفائض المعدل للعام السابق)، حيث الفائض التأميني المعدل = (الفائض المذكور في الميزانية (حقوق المساهمين + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة)، ومصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة = (المصروفات الإدارية والعمومية + العمولات وتكاليف الإنتاج). وتُعطي هذه النسبة مؤشراً عن التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام (طبايية، 2009).

المجموعة الثالثة: مجموعة الأخطار المالية: وتشمل النسب التي تقيس:

(السيولة، التحصيل).

آلية احتساب مجموعة أخطار المحفظة التأمينية:

السيولة: (الالتزامات المتداولة / قيمة الأصول السائلة)، حيث تُعطي هذه النسبة مؤشراً لمدى استجابة شركة التأمين لأي مطالبات مالية، كما أنها تُعطي مؤشراً عاماً عن إمكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية (طبايية، 2009).

التحصيل: (الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء / الفائض)، وتُعطي هذه النسبة مؤشراً إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على استحقاقات يمكن أن لا يتحقق في حالة التصفية، كما أنّ هذه النسبة تفرّق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك التي لا تواجه مشاكل مالية.

المجموعة الرابعة: مجموعة اخطار الاحتياطي: وتشمل النسب التي تقيس:

(تطور الاحتياطي، عجز الاحتياطي).

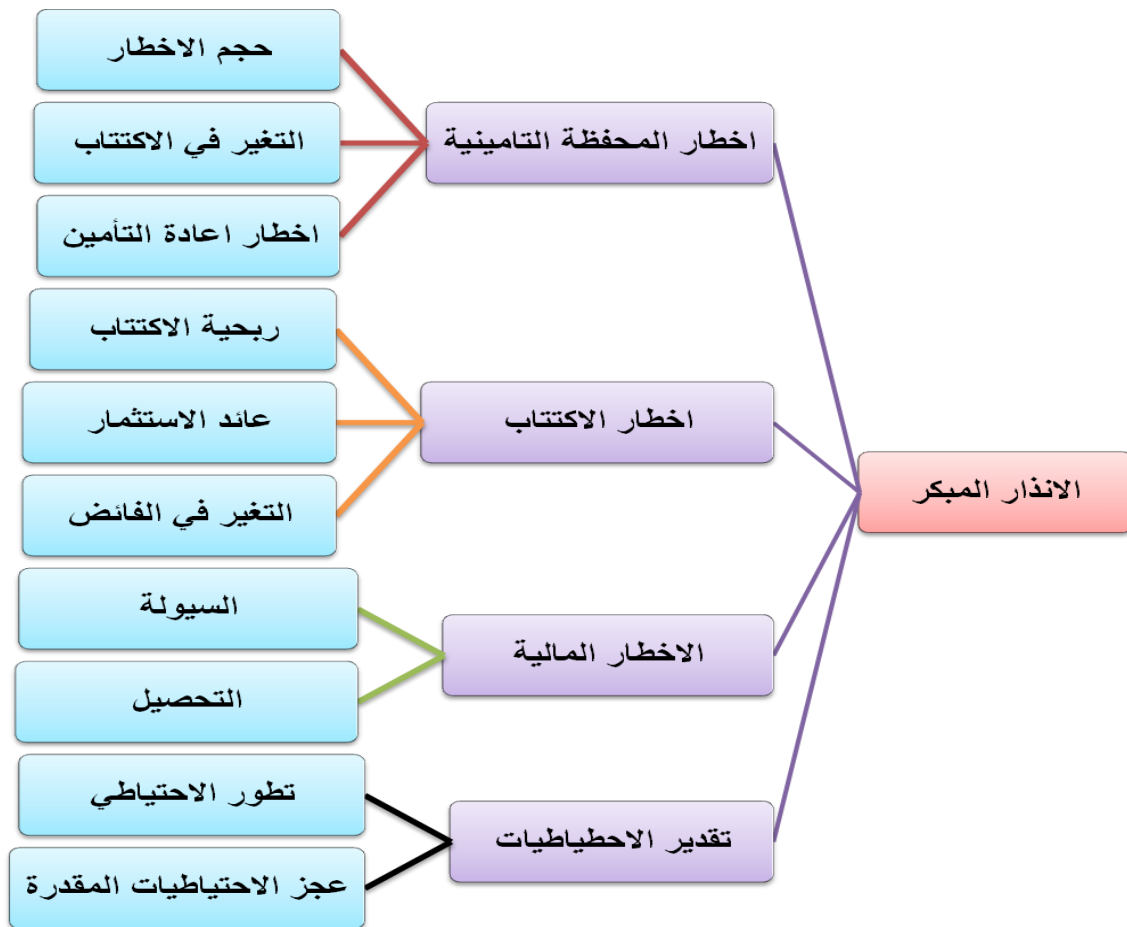
آلية احتساب مجموعة أخطار الاحتياطيات:

تطور الاحتياطي: (التطور في الاحتياطي عن سنة إلى الفائض = التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة / الفائض للعام السابق)، حيث التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما بلغت في العام الماضي، والهدف من هذه النسبة تعد مؤشراً لدقة الاحتياطيات المتكونة في العام السابق.

تغير الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض: (التغير في الاحتياطي عن سنتين / الفائض للعام قبل السابق)، حيث التغير في الاحتياطي عن سنتين = (التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام والعام السابق - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما بلغت في العام قبل السابق)، والهدف من هذه النسبة تُعطي مؤشراً لدقة الاحتياطيات المتكونة في العام قبل السابق (اسماعيل، 2012).

عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض: (العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة / الفائض)، حيث العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة = الاحتياطات المقدرة المطلوبة - احتياطات هذا العام)، والهدف من هذه النسبة تُعطي مؤشراً للتنبؤ بدقة احتياطات هذا العام (اسماعيل، 2012).

وبناء على ما سبق توضيحه يستخلص الباحث الشكل التالي لتوضيح مفهوم نظام الإنذار المبكر كما يلي:



شكل رقم (4) الإنذار المبكر، من إعداد الباحث

الدراسات السابقة

(Edwin,et al.2014): أظهر في دراسته أثر حوكمة الشركات على أداء شركات التأمين في

نيجيريا , حيث استخدم الباحث عدداً من المتغيرات؛ وهي (حجم مجلس الإدارة، تركيب مجلس الإدارة) وتأثيره على العائد على حقوق المساهمين، وتم اختيار عينة من ثلاث شركات تأمين مدرجة في السوق المالي من خلال النظام المالي فيها وتقاريرها المالية السنوية، وخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير محدد لحجم مجلس الإدارة أو تركيبة مجلس الإدارة على العائد على حقوق المساهمين.

(Fadun, 2013): تمحورت دراسته حوكمة الشركات ونمو شركات التأمين "التحديات والفرص"

فقد استخدم الباحث متغير الحوكمة كمتغير مستقل وقياس أثره على نمو شركات التأمين كمتغير تابع، وقد استخدم الباحث لقياس هذا الأثر استبانة أعدت لهذا الغرض على مجتمع دراسة مكون من شركات التأمين المدرجة في نيجيريا، وعينة دراسة مكونة من خمس عشرة شركة تأمين، وقد خلص الباحث إلى أنّ الحوكمة تعود بالنفع على شركات التأمين لأنها تسهل الآليات المحاسبية وتدير الشفافية في العمليات التي تجري وتعزز ربحية الشركة، وأيضاً تفيد الحوكمة في حماية حقوق أصحاب الملكية، ومحاذاة الاهتمامات مع الإدارة، ووجد الباحث أيضاً أنّ الحوكمة تأثر إيجاباً على نمو الشركات.

(Wanyama et al, 2013) أظهر في دراسته آثار حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات

التأمين المدرجة في كينيا، حيث استخدم الباحث عدداً من المتغيرات وهي (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، نفوذ رئيس مجلس الإدارة) من خلال قياس أثرها على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، من خلال عينة الدراسة وهي ست من الشركات المدرجة، وقد استخدم الباحث نوعين من البيانات؛ وهي استبانة لموظفي

هذه الشركات من خلال العينة العشوائية وأيضاً التقارير المالية لهذه الشركات، حيث توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن حجم مجلس الإدارة يؤثر سلباً على أداء شركات التأمين، أما تركيبة مجلس الإدارة فهي تؤثر بشكل إيجابي كبير على أداء الشركة.

(رشيدة، 2013) دراسة حول دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، حيث استخدم الباحث متغيرين وهما (آليات الحوكمة، الأداء المالي) في تقييم الأداء المالي للشركة من خلال دراسة الحالة على الشركة وإجراء المقابلات، ومن خلال التقارير الصادرة عن هذه الشركات لربط الجانب النظري بالواقع العملي والأدوات الإحصائية، وذلك من خلال منهاج مقسم إلى (الوصفي، التحليلي)، ولذلك أعدّ الباحث استمارة استبيان، وبناءً على التحليل الذي أجراه الباحث توصل إلى النتائج التي تشير إلى أنّ آليات الحوكمة تساهم في تحسين الأداء المالي للشركات، ونتائج إيجابية متعددة، وهي توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية كمحدد أساسي لقرار المستثمر.

(Najjar, 2012) أظهر في دراسته أثر الحوكمة على أداء شركات التأمين في البحرين، قاس الباحث عدداً من المتغيرات وهي (حجم مجلس الإدارة، مكانة رئيس مجلس الإدارة، تركيز ملكية الشركة، حجم الشركة، أداء الصناعة، الموظفين، الأسهم المتداولة) من أجل قياس هذه المتغيرات وأثرها على العائد على حقوق المساهمين. من أجل تلك الغاية؛ تم أخذ عينة مكونة من خمس شركات تأمين المدرجة، وخلص الباحث إلى النتائج التالية: من حيث الفرضية الأساسية التي اعتمدها عليها الباحث في دراسته والتي مفادها أنه لا يوجد أثر كبير للحوكمة على أداء الشركات؛ تبين أنّ هنالك أثر كبير للحوكمة على أداء الشركات، وأيضاً من خلال المتغيرات المستقلة التي تم قياسها، فقد كانت النتائج: هنالك أثراً لـ (رئيس مجلس الإدارة، تركيز مجلس الإدارة، أداء الصناعة، عدد الموظفين، الاسهم المتداولة) على العائد على حقوق المساهمين.

(Tomyeva et al, 2012) دراسته حوكمة الشركات وأداء الشركات 'دلائل من قطاع التأمين في

غانا"، حيث استخدم الباحث عدداً من المتغيرات، وهي (حجم مجلس الإدارة، مهارة مجلس الإدارة، مهارة الإدارة، مدة خدمة رئيس مجلس الإدارة، حجم ملاحظات التدقيق، استقلالية ملاحظات التدقيق، ملكية الأجانب، ملكية المؤسسات)، حيث توصل الباحث إلى أنّ استخدام معايير الحوكمة تأثر بشكل إيجابي كبير على أداء الشركات من حيث المعايير التي تم قياسها، وأيضاً من حيث تنوع مجلس الإدارة وحجمه يؤثر بشكل ملحوظ على أداء الشركة، وتعزز أيضاً معايير الحوكمة من حيث حقوق المساهمين وتعزز ثققتهم من ناحية الإدارة.

(Chaudhary, 2014) في دراسة تمحورت حول حوكمة الشركات في قطاع التأمين؛ أعدت الدراسة في الهند حول الدور الحاسم للحوكمة على القطاع المالي بشكل عام وعلى شركات التأمين بشكل خاص. وقد اعتمد الباحث على عدة متغيرات لقياس أثرها على أداء قطاع التأمين وهي (المساءلة، المحاسبة، الشفافية، العدالة، الأسهم المتداولة، حجم مجلس الإدارة، كفاءة مجلس الإدارة، فترة مجلس الإدارة، حجم واستقلالية ملاحظات التدقيق)، حيث أظهرت هذه الدراسة أنّ شركات التأمين يجب أن يكون لديها مجلس إدارة ذو حجم جيد، وذو استقلالية عالية عن إدارة الشركة، وأيضاً ذو مهارة عالية، حيث سيؤدي ذلك إلى آثار إيجابية على الشركة والحفاظ على قدرة و كفاءة الشركة وتعظيم قيمتها. ولقد استخدم الباحث الفهم الوصفي التحليلي من خلال تحليل التقارير والقوائم المالية من خلال عينة عشوائية من قطاع التأمين بشكل عام.

(HSU at al, 2010) أثر حوكمة الشركات على فاعلية الأداء لشركات التأمين لغير الحياة في تايلند، حيث احتجرت هذه الدراسة فاعلية الأداء لشركات التأمين في تايلند خلال فترة ما بين العام 2000 إلى 2007 من خلال تحليل البيانات ضمن معايير (التخصص، التكلفة، العائد، أثر كل من استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، الأداء) حيث توصل الباحث إلى أنّ هذه المعايير لها

أثر إيجابي على أداء شركات التأمين من حيث ملاحظات التقدير والأداء توضح جوهر هذه الأقران من حيث حجم التصويت و النقد المالي والمهارة والخبرة.

(Maweshdehrz, 2014) في دراسته حول فاعلية حكومة الشركات على أداء الشركات في الأردن؛ تناولت هذه الدراسة أداء الشركات ما بين العام 2000 إلى عام 2010 لتبيان العلاقة بين أداء الشركات وحوكمة الشركات، حيث استخدم الباحث متغيرين أساسيين لقياس ذلك، وهما (تغيير المدراء، الأسهم المتداولة) وتبيان أثر معايير الحوكمة عليهم وهي (حجم مجلس الإدارة، ملكية الشركة، تركيز الملكية). وقد تم استخدام أسلوب التحليل من خلال البيانات المالية المعلقة، فقد تم أخذ عينة مكونة من 115 شركة مسجلة في الأردن، حيث أظهرت الدراسة أن آثار الحوكمة إيجابية بشكل كبير على أداء الشركات و خصوصاً حجم مجلس الإدارة وتأثيره على أداء الشركة وعلى العائد على حقوق المساهمين.

نقاش و دلالات الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة يتضح للباحث ما يلي: تباينت الدراسات السابقة في استخدام معايير الحوكمة مع إبقاء المتغير الرئيسي وهو العائد على حقوق المساهمين، لذلك اشارت الدراسات السابقة إلى وجود أثر كبير عند تطبيق معايير الحوكمة على أداء شركات التأمين، وهذه المعايير (تركيز مجلس الإدارة، صلاحيات رئيس مجلس الإدارة، مهارة مجلس الإدارة، استقلالية المدقق الداخلي، مهارة الموظفين، الأسهم المتداولة، مهارة الإدارة، حجم الشركة) وهذه المعايير لها أثراً كبيراً على أداء شركات التأمين، نظراً لكون هذه المعايير تؤدي إلى ضبط الأداء ومتابعته، وأيضاً تعزيز ثقة المساهمين والمنتفعين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أداء هذه الشركات ونموها وبالتالي العائد على حقوق المساهمين.

أما المعايير التي تم استخدامها ولم يكن لها تأثير على أداء شركات التأمين محور الدراسة فهي (تركيز ملكية الشركة، حجم ملاحظات المدقق الداخلي، ملكية الأجانب، ملكية الشركة) وذلك لعدم وجود أثر على أداء الشركات أو على قرارات المساهمين أو المنتفعين وبالتالي على حقوق المساهمين.

ومعظم هذه الدراسات لجأت إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة أساسية، وبعض هذه الدراسات استخدمت أسلوب تحليل التقارير والبيانات المالية من خلال النسب المالية. وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسات من حيث التالي:

أولاً: المتغير التابع: حيث سيتم استخدام الملاءة المالية للشركة لقياس اثر المتغيرات المستقلة عليه.
ثانياً: المتغيرات المستقلة حيث استخدم في الدراسات السابقة مجموعة متغيرات مختلفة مثل (تركيز الملكة، صلاحيات رئيس مجلس الإدارة، مهارة مجلس الإدارة)، اما الدراسة الحالية فإنه سوف يتم استخدام متغيرات مختلفة وهي (حجم مجلس الإدارة، المدة الزمنية لمجلس الإدارة، الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية).

الفصل الثالث:

منهجية وإجراءات الدراسة:

1.3 منهجية البحث:

مقدمة

اعتمد الباحث المنهج التحليل من خلال البيانات المالية لشركات التأمين والتي تمّ الإفصاح عنها، إذ يتميز المنهج التحليلي عن غيره من المناهج العلمية بقدرته على التحكم والضبط في مختلف العوامل التي يمكن أن تكون مؤثرة، كما أنه يتيح الكشف عما بين الأسباب والنتائج ومن ثم التوصل لتقديم الفرضيات وتحليلها وربط النتائج بمشكلة الدراسة واهدافها.

في ضوء مشكلة البحث واختبار فروضه وتحقيق أهدافه، يتبع الباحث الخطوات المنهجية الآتية:

1 - تحديد مشكلة البحث، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والنظم والمعايير المرتبطة بخصائص مجلس الإدارة وطبيعة استقلاليته، فضلاً عن محددات ومقاييس الملاءة المالية لشركات التأمين.

2 - تحديد فروض البحث، التي تمثل حلاً مقترحة لعناصر مشكلة البحث المحددة بخمسة فرضيات، وهي تأثير حجم مجلس الإدارة، طول المدة الزمنية لمجلس الإدارة، طبيعة تركيب مجلس الإدارة، آلية تطبيق مبدأ الإفصاح، وقيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج على الملاءة المالية للشركة.

3 - تجميع البيانات المطلوبة لاختبار الفروض، تم الحصول على البيانات من خلال البيانات المنشورة لشركات التأمين خلال السنوات 2005 إلى 2015 والمدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددها 7 شركات.

4 - اختبار الفروض والوصول إلى النتائج، أُجريت الاختبارات وتحليل البيانات باستخدام نسب التحليل المالي والتحليل المباشر للبيانات وذلك لبيان صحة فروض البحث ونتائجه.

مصادر البيانات

لأغراض اختبار فرضيات البحث والاجابة عليها تم تقسيم مصادر البيانات بحسب طبيعتها وطريقة الحصول عليها وفق التالي:

- معلومات عامة تم الحصول عليها من الموقع الالكتروني للشركات وتشمل
 - سنة التأسيس.
 - عدد المساهمين.
 - عدد الفروع والمكاتب.
 - عدد الموظفين.
 - عدد الوكلاء والمنتجين.
- معلومات الانتاجية والمعلومات المالية، حيث تم الحصول عليها من بورصة فلسطين من خلال التقارير السنوية المنشورة، وتقسم إلى جزئين:

** نتائج أعمال التأمين وهي:

- مجموعة الأقساط مقسمة على المنتج.
- إجمالي المطالبات المتكبدة.

** ملخص موجودات ومطلوبات الشركة وهي:

- إجمالي الموجودات المتداولة.
- إجمالي الاستثمارات.
- إجمالي الذمم المدينة.
- إجمالي شيكات برسم التحصيل.
- إجمالي الموجودات.
- موجودات عقود التأمين.
- مطلوبات عقود التأمين.
- رأس المال المدفوع.
- الاحتياطي الإجباري.
- الاحتياطي الاختياري.
- الأرباح (الخسائر) المدورة.
- حقوق الملكية.

وقد تمّ الحصول على هذه البيانات بشكل مفصل في التقارير السنوية من العام 2010 إلى العام 2015

اسلوب التحليل

يعتمد اسلوب التحليل على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية لشركات التأمين، وذلك لاستخدام التحليل المالي وأساليب المؤشرات المالية وربطها بفرضيات البحث ومقارنة النتائج.

وصف متغيرات البحث

تم استخدام خمسة متغيرات مستقلة لقياس أثرها على المتغير التابع، وهي:

- **حجم مجلس الإدارة:** يلعب حجم مجلس الإدارة دوراً مهماً في طبيعة وهرمية القرارات المتخذة في الشركة ومالها من انعكاس على الوضع المالي (الطاهر، 2013).
- **تركيبة مجلس الإدارة:** يعد التوافق بين أعضاء مجلس الإدارة أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح الشركة وتطورها، والأهم من هذا التوافق أن تكون تركيبة هذا المجلس من حيث الخبرات العلمية والعملية التي يتمتع بها اعضاءه متنوعة، إضافة إلى الاتزان في عدد أفراد العائلة ضمن أعضاء مجلس الإدارة (الطاهر، 2013).
- **المدة الزمنية لمجلس الإدارة:** يؤدي طول المدة الزمنية إلى إحدى حالتين: اما استقرار في الأداء بشكل ايجابي للشركة أو بشكل سلبي، وهذا يرجع في نهاية الأمر إلى طبيعة تركيبة مجلس الإدارة أيضاً (الطاهر، 2013).
- **الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة:** إن من أهم العوامل التي تؤثر على أداء الشركة في الجوانب الإدارية والمالية وضعف في الرقابة هو عدم فصل الإدارة التنفيذية عن مجلس الإدارة (الطاهر، 2013).
- **تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية:** تقاس نتائج الشركات بكافة جوانبها من خلال ما يتم الإفصاح عنه بتقاريرها المالية والإدارية، وهذا الجانب الأساسي والمهم في عمل مجلس

الإدارة لاطلاع الملاك والمتعاقدين على واقع الشركة الحالي والتوجهات المستقبلية، وذلك له أثراً مباشراً على الوضع المالي للشركة (حسين، 2012).

استخدمت المتغيرات المستقلة أعلاه لقياس أثرها على المتغير التابع وهو:

- **الملاءة المالية:** تعد الملاءة المالية من أهم المؤشرات التي تقيس القدرة المالية للشركة ووضعها المالي الحالي والمستقبلي، لذلك تعد المحور الرئيسي الذي يتم التطرق إليه عند تقييم أوضاع الشركات، لذلك كان لا بد من معرفة ما هو أثر المتغيرات المستقلة عليه من خلال الفروض المطروحة والية حساب الملاءة المالية من خلال عدة معايير معدة من قبل هيئة سوق رأس المال (اسماعيل، 2012).

من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على عدد من صيغ التحليل المالي استخدم تقييم متغيرات الدراسة:

● الجزء الأول: المؤشر المالي العام، ويشتمل على:

- إجمالي الانتاج يعد الانتاجية أساس دراسة أوضاع شركات التأمين، وهو من أهم المعايير التي يركز عليها تقييم أداءها ومحورها الأساسي، ويعود ذلك لكون باقي المعايير مرتبطة ارتباطاً مباشراً به.

- إجمالي الانتاج = { الحريق + عمال + هندسي + صحي + عامة + سيارات + بحري } (حمودة، 2009).

- الحصة السوقية: هي نصيب المنظمة أو نسبة مبيعاتها إلى المبيعات الإجمالية للصناعة، ويساعد تحليل الحصة السوقية إلى التعرف على موقف مبيعات المنظمة بالنسبة للمبيعات الخاصة بالصناعة ودرجة التغير فيها بصرف النظر عن الثبات أو الزيادة أو النقصان في

مبيعات هذه المنظمة, حيث يمكن أن تتخضع مبيعات المنظمة ولكن حصتها السوقية قد تكون ثابتة أو في زيادة أو انخفاض و العكس صحيح(دخان، 2010).

مبيعات الشركة في فترة زمنية معينة(سنة)

$$\text{الحصة السوقية الإجمالية} = \frac{\text{مبيعات الصناعة في نفس الفترة}}{100\%}$$

مبيعات الصناعة في نفس الفترة

- مجمل الأرباح: ويعني الفرق بين المبيعات المحققة خلال الفترة الزمنية من نشاط المؤسسة الرئيسي وتكاليف هذه المبيعات، بالإضافة إلى المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع(حمودة، 2009).

مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة المبيعات.

- الفروع والانتشار: عدد فروع الشركة في النطاق الجغرافي والانتشار النسبي لها حيث يعد ذلك من ضمن سياسات التوسع وتطوير الخدمات للوصول الى الزبائن في كل مكان.
- والوضع العام: هو نسبة انتاجية الشركة واداءها العام بالاعتماد على المعايير اعلاه.
- التطور النسبي: وهو تطور اداء الشركة من حيث تطور مواردها البشرية والكفاءة والتدريب.

المطالبات للانتاج: هي الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو التعويضات المستحقة للمؤمن لهم عند تحقق الخطر المؤمن ضده يوجد في كل شركة تأمين دائرة متخصصة لتسوية المطالبات، وتقوم هذه الدائرة بدراسة المطالبات حسب الأسس الموضوعية لهذه الغاية، وباختيار مستوى الخسائر المناسب، واتباع الخطوات المختلفة في عملية تسوية المطالبات، فهي تعود اساساً لحجم الانتاج وتقاس به(حمودة، 2009).

المطالبات للانتاج = المطالبات المحققة خلال العام \ الانتاج المحقق خلال العام.

• الجزء الثاني: النسب المالية، وتشتمل على:

- نسبة التداول: الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة، حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية على المدى القصير ويفضل ان يكون المعدل 1:2 في معامل الصناعة(مفلح، 2008).

- نسبة السيولة السريعة: (النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) / المطلوبات المتداولة، وهي تقيس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من نقدية والموجودات شبه نقدية(مفلح، 2008).

- نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات: إجمالي الديون / إجمالي الموجودات، وتشمل جميع مصادر التمويل في الجانب الدائن من قائمة المركز المالي باستثناء حقوق المساهمين سواء كانت هذه الالتزامات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل (مفلح، 2008).

- نسبة الالتزامات المتداولة إلى حقوق الملكية: الالتزامات المتداولة / حقوق الملكية تهدف هذه النسبة إلى تبيان مقدار مساهمة الالتزامات قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية، وزيادة هذه النسبة تدل على زيادة اعتماد المنشأة على الالتزامات قصيرة الأجل في تمويل نشاطها (مفلح، 2008).

- معدل العائد على الملكية: الربح الصافي بعد الضرائب/ حقوق الملكية، تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة (مفلح، 2008).
- معدل العائد على الأصول: الأرباح المعدلة للتوزيع / إجمالي الأصول، وتشير هذه النسبة إلى الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في الشركة، وهو يعكس قدرة الشركة على ادارة موجوداتها وادارة استثماراتها (مفلح، 2008).
- رأس المال العامل: مجموع الموجودات المتداولة - مجموع الالتزامات المتداولة، ويُعرّف إجمالي رأس المال العامل بأنه مجموع استثمارات المؤسسة في الأصول المتداولة، أي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال سنة دون خسارة تذكر، وهذه الأصول تشمل النقد والأوراق المالية والحسابات المدينة(ذمم) (مفلح، 2008).
- معدل دوران الذمم المدينة: صافي المبيعات / الذمم المدينة، وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة الشركة في تحصيل ديونها، ويقاس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة كلما كان ذلك مؤشراً جيداً، والعكس بالعكس، وكلما قلت فترة التحصيل كان ذلك جيداً (مفلح، 2008).
- فترة التحصيل: 365 / معدل دوران الذمم المدينة ويساعد معدل دوران الذمم المدينة في احتساب فترة تحصيل الذمم المدينة بالأيام لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحصيل ديونها(مفلح، 2008).

الفصل الرابع:

تقييم الأداء العام لشركات التأمين والمؤشرات المالية:

1.4 مقدمة

تعد الانتاجية أساس دراسة أوضاع شركات التأمين، وهي من أهم المعايير التي يركز عليها تقييم أدائها ومحورها الأساسي، ويعود ذلك لكون باقي المعايير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بها، حيث يلعب الانتاج في شركات التأمين دوراً مهماً في تحديد مكانة الشركة وتطورها. فعند تقييم أيّ من هذه الشركات يتم البحث أولاً عن حجم إنتاجها، فهو بمثابة صمام أمان يحدد مدى قدرة الشركة على بناء التزاماتها بناءً على حجم التدفقات النقدية منه، وهي أيضاً خط أمان للحفاظ على أموال المتعاقدين من الشركات والمؤسسات والمشاريع المختلفة لضمان حقها من خلال الرغبة في الحصول على الأمان، وليس من شك في أنّ حجم الإنتاج يعطي هذا المؤشر بالدرجة الأولى ويقدم هذا الأمان لهم، ونظراً للثقة التي يثبتها، مما يؤدي إلى ازدهار ونمو، و يصبح أداة لزيادة نمو الشركة فهو يؤدي إلى المحافظة على عناصر الشركة وخاصة رؤوس الأموال، ورغم كل ما ذكر حول ذلك يلعب حجم السوق دوراً رئيسياً في طبيعة الأداء والمنافسة لشركات التأمين، الأمر الذي

ينعكس على باقي القطاعات الاقتصادية، فحجم السوق وطبيعة تركيب السوق هي النواة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تكوين شركة التأمين وبناء عناصرها ومنتجها. ولكن ما يلاحظ في السوق الفلسطيني صغر السوق الفلسطيني بالإضافة إلى أنّ أنواع التأمين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية محددة، وتقتصر حالياً على مجموعة محددة من الأنشطة والمنتجات، أي أنّ سوق التأمين في فلسطين صغير مما يساهم في زيادة حدة المنافسة بين الشركات العاملة في القطاع، حيث أنّ حجم سوق التأمين في فلسطين يصل إلى حوالي 160 مليون دولار أمريكي، يشكل تأمين المركبات حوالي 60% والتأمين الصحي حوالي 15%، الأمر الذي يعني أنّ التأمينات الأخرى بجميع أنواعها سواء تأمينات حياة أو تأمينات حريق أو مسؤوليات أو تأمينات إصابات عمل أو تأمينات بحري أو تأمينات حريق وحوادث عامة لا يتجاوز حجمها 25% من حجم السوق، أي حوالي 40 مليون دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ عدد شركات التأمين العاملة والمرخصة في السوق هو سبعة شركات، فهذا يعني أنّ متوسط الإنتاج لكل شركة لجميع أنواع التأمين لا يتجاوز 23 مليون دولار، يشكل تأمين المركبات والتأمين الصحي 75% منها، مما يفاقم من مشكلة شركات التأمين ويجعل الاستثمار فيها غير مجزٍ، أيضاً هناك إشكالية في آلية تطبيق قانون التأمينات، إضافة إلى عدم وجود وعي كافٍ حول التأمينات وأنواعها وفوائدها. وحيث أنّ تأمينات المركبات هي أكثر الأنواع شيوعاً والأكثر خطورة؛ فهو ذلك النوع من التأمين الذي يفرضه القانون ويلزمه على كل من يمتلك مركبة تتحرك على الطرق (معهد ماس، 2016).

لذا فإنّ مستقبل أي شركة واستمراريتها يعتمد أساساً على وضعها المالي وتحقيق الأرباح ومدى قدرتها على مواجهة الأحداث في المستقبل، والاحتفاظ بسيولة ملائمة، وقدرتها على خدمة زبائنها ومساهمتها، لذلك يعتبر موضوع دراسة وتحليل وضع الشركات المالي والتنبؤ بالحالة المالية للشركات من الأمور المهمة لجميع الأطراف سواء في داخل الشركات أو خارجها ومن خلال

استعراض التقارير السنوية للشركات حول الأداء المالي والاداري لها؛ سيتم تقسيم تحليل أوضاع الشركات إلى ثلاثة مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: يستعرض القسم الأول الأداء العام لشركات التأمين من خلال عرض موجز عن أوضاع الشركات خلال السنوات الماضية.

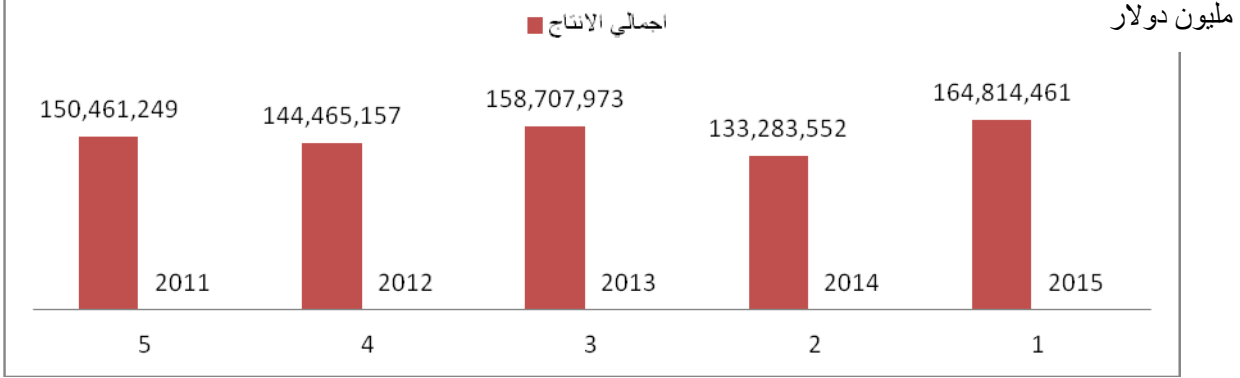
المرحلة الثانية: تستعرض أداء الشركات بشكل منفصل فضلاً عن التحديات والاستراتيجيات.

المرحلة الثالثة: تستعرض المؤشرات المالية العامة لشركات التأمين.

2.4 المرحلة الأولى: الأداء العام لشركات التأمين

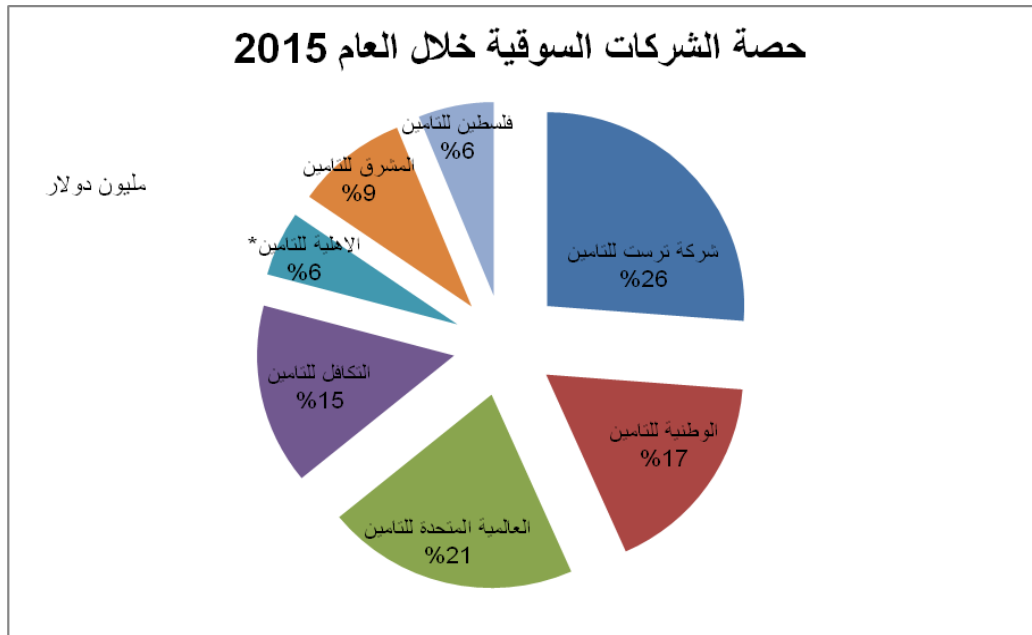
منذ العام 2005، بلغ العدد الإجمالي لشركات التأمين العاملة في السوق الفلسطيني 10 شركات ولكن هذا العدد انخفض ليبقى فقط 7 شركات تعمل في السوق الفلسطيني، ويعود ذلك إلى إقرار قانون التأمين الفلسطيني، وإنشاء هيئة الرقابة على التأمين التي صوّتت أوضاع بعض الشركات من حيث آليات الأداء والنظم واللوائح، مع إغلاق بعض الشركات التي عانت من أوضاع مالية سيئة، حيث بلغ مجموع أقساط التأمين للعام 2015 لكافة أنواع التأمين 164,814,461 مليون دولار، مع العلم أنّ مجموع أقساط التأمين بلغت في العام 2011 ما مجموعه 150,461,249 مليون دولار، أي بنمو مقداره 9% خلال خمسة سنوات بواقع 1.8% سنوياً، ولو تمّ مقارنة ذلك بمعدل انتشار الشركات وفروعها والزيادة في عدد مواردها البشرية لاتضح أنّ هذه النسبة متواضعة مع ما هو مطلوب في هذا القطاع أو في حجم النمو المطلوب ضمن سياسة الشركات المالية ومعدلات النمو المطلوبة، وأيضاً التذبذب خلال السنوات المختلفة ويعبر عن ذلك النموذج التالي:

اجمالي انتاج شركات التأمين خلال خمسة سنوات



شكل رقم (5) انتاج الشركات، هيئة سوق راس المال الفلسطينية، احصائيات قطاع التأمين، 2015

وبمقارنة الحصة السوقية لكل شركة تأمين على حدة للوقوف على وضعها المالي ونسبة انتاجها من الإجمالي، فقد قسّمت هذه الحصة على سبعة شركات فقط في العام 2015 مع العلم أنّ عدد الشركات كان في العام 2014 ثمانية شركات، ويوضح الشكل المرفق ذلك:

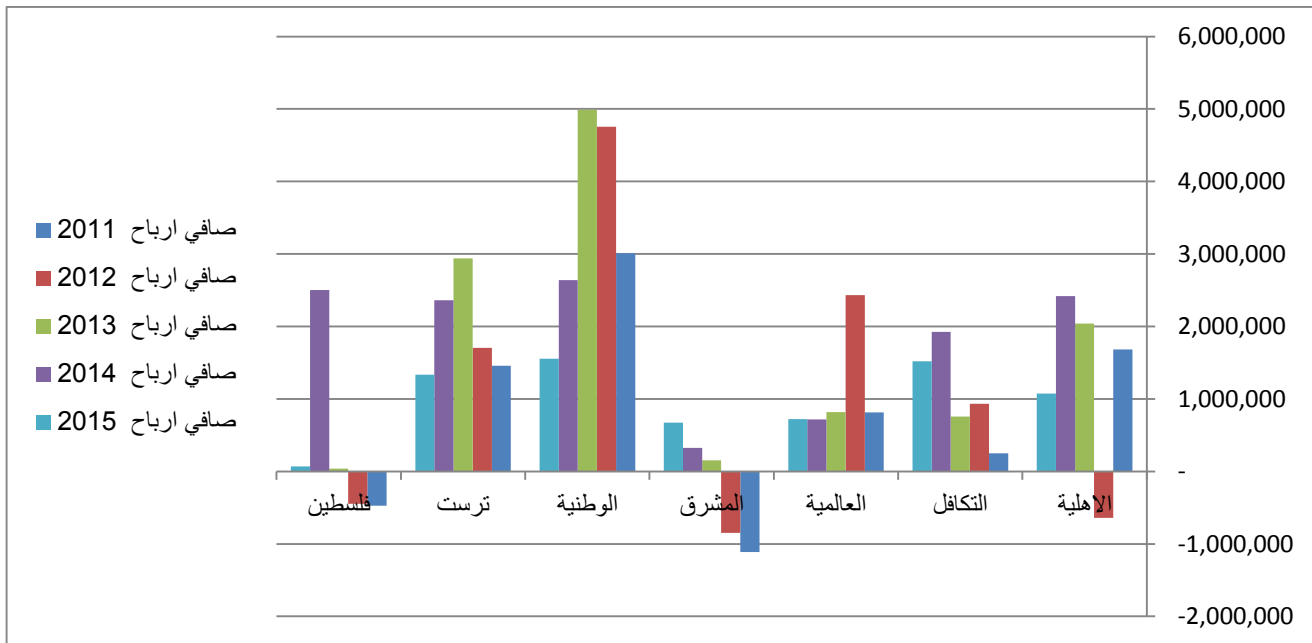


شكل رقم (6) الحصة السوقية، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين، 2015

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنّ شركة ترست للتأمين هي التي استحوذت على الحصة السوقية الأكبر من حيث حجم الانتاج بنسبة 26%، ومن ثم تلاها العالمية المتحدة للتأمين بنسبة 21%، ثم

الوطنية للتأمين بنسبة 17%، ثم التكافل بنسبة 15%، ثم تلاها شركة المشرق للتأمين بنسبة 9%، ثم الأهلية للتأمين بنسبة 6%، وفلسطين للتأمين بنسبة 6% أيضاً.

لكن لو تم الاعتماد على هذا المؤشر بشكل منفرد لتقييم أداء وقدرة شركات التأمين لتبين أنه غير دقيق، فهو يعتبر مؤشراً رئيسياً ولكن هناك مؤشرات أخرى يجب أن تكون إلى جانب هذا المؤشر لتوضح ذلك بشكل أدق والتي يمكن القول بأنه يمكن الاعتماد عليها مجتمعة لإعطاء صورة أكثر وضوحاً، فمثلاً من المؤشرات التي يجب أن ترافق التقييم هي صافي الأرباح، المصاريف الإدارية والعمومية، معدلات الزيادة في عدد الموظفين ومعدلات الانتشار، حيث توضح الأشكال المرفقة أدناه ذلك:



شكل رقم (7) صافي الارباح: بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة، 2015

جدول رقم (2) صافي الأرباح

						تصنيف
2015	2014	2013	2012	2011		
1,072,589	2,420,471	2,041,528	-639,340	1,684,443	الاهلية	5
1,518,480	1,924,573	755,334	932,465	252,286	التكافل	3
720,281	719,372	820,629	2,433,201	813,840	العالمية	4
673,661	325,585	151,858	-847,672	-1,113,489	المشرق	6
1,553,948	2,641,147	4,987,162	4,756,330	3,007,942	الوطنية	1
1,334,005	2,362,362	2,936,927	1,703,788	1,456,537	ترست	2
71,174	2,504,279	36,381	-446,937	-474,666	فلسطين	7

المصدر: بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة، 2015

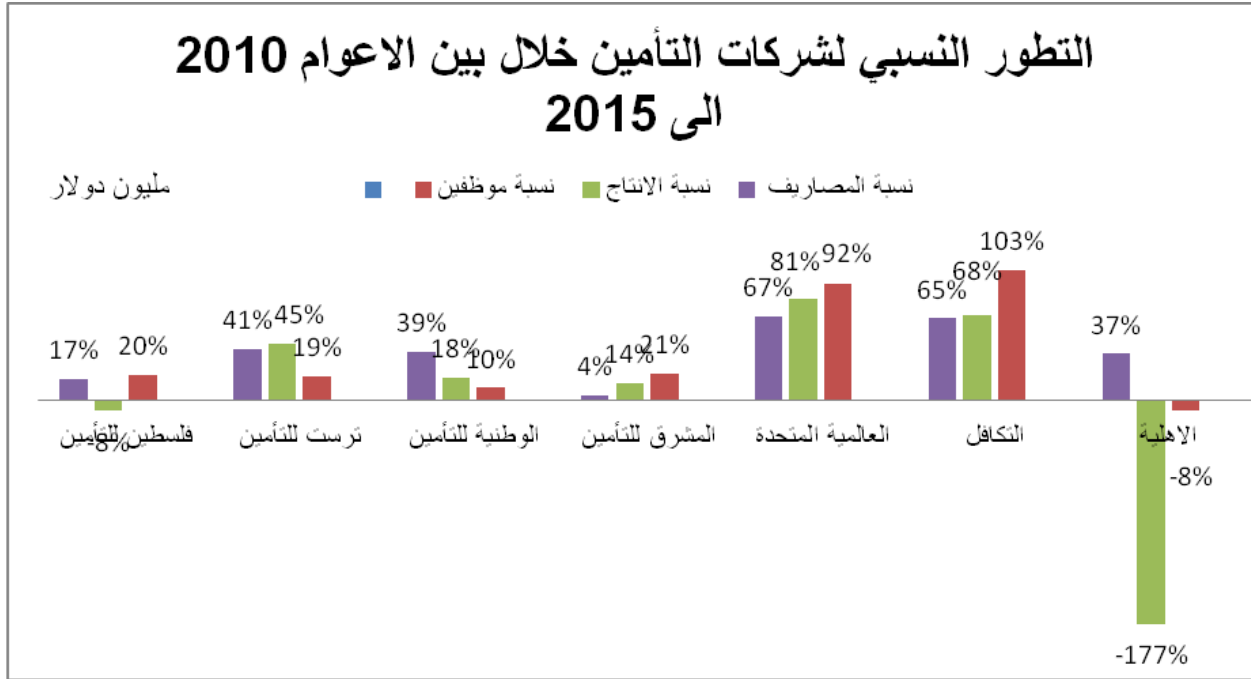
جدول رقم (3) معلومات عامة 2

فلسطين	المشرق	الاهلية	التكافل	العالمية	الوطنية	ترست	
ن	ق			المتحدة			
8	16	14	16	19	13	17	عدد الفروع
118	142	131	144	211	201	217	عدد الموظفين
32	29	6	13	45	31	52	عدد الوكلاء
31	132	562	361	496	2,532	101	عدد المساهمين
1994	1992	1994	2007	2010	1992	1994	تأسيس الشركة

يظهر تطور صافي الأرباح خلال الخمس سنوات ما هو مختلف عن تطور شكل الانتاج

خلال السنوات من العام 2010 إلى العام 2015 من حيث ترتيبها في تطور أرباحها.

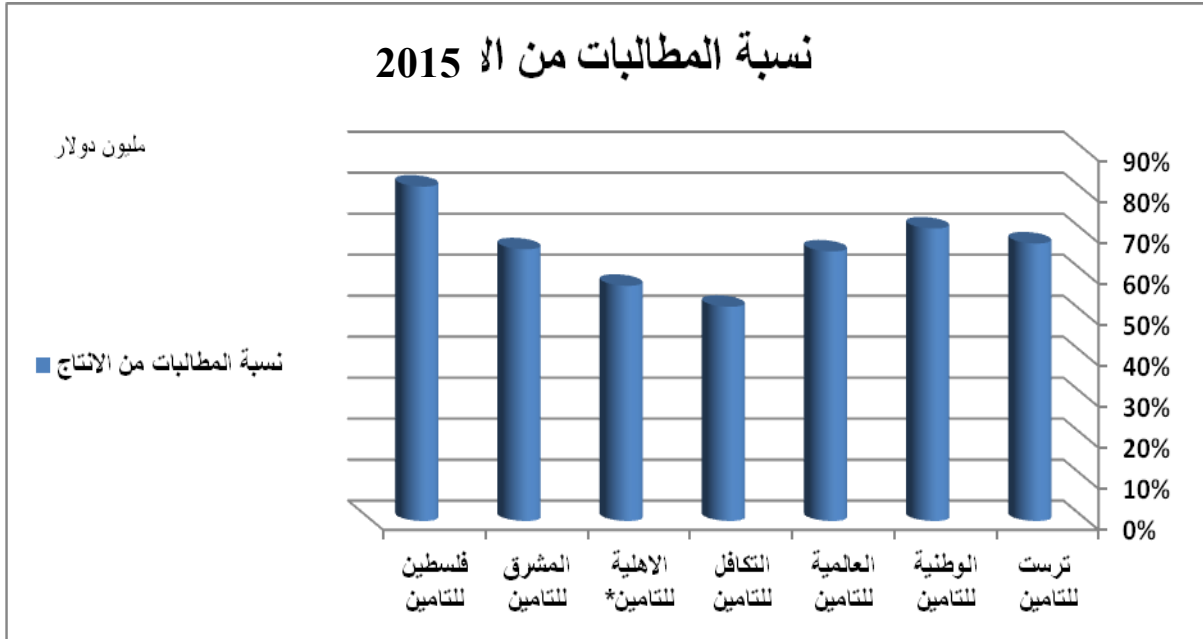
وبما أنّ التطور خلال السنوات من حيث الانتشار والزيادة في أعداد الموظفين هو أحد المؤشرات الأساسية في تقييم وضع شركات التأمين؛ فقد تم أخذ الاعوام من 2010 الى 2015 كمؤشر على ذلك من خلال الشكل أدناه:



شكل رقم (8) التطور النسبي، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة، 2015

حيث تشير المصاريف الإدارية والعمومية إلى ازدياد خلال الأعوام في معظم هذه الشركات برغم الانخفاض في الانتاج، وكذلك بالنسبة لأعداد الموظفين لديها؛ فبعض هذه الشركات انخفض عدد الموظفين لديها ومع ذلك بقي مؤشر المصاريف الإدارية والعمومية في الصعود، والبعض الآخر يشير المؤشر إلى نسبة زيادة حادة في عدد الموظفين تتوافق وحجم انتاجها، لذلك إذا توافقت حجم الانتاج مع باقي المؤشرات للشركة فيشير ذلك إلى السياسات المالية والإدارية الجيدة، وأيضاً كدليل نوعاً ما على الوضع المالي الجيد لها. ففي بعض الأحيان ينتج صعود إحدى الشركات إلى درجة جيدة وأيضاً أرباح جيدة إلى إحدى الحالات التي يكون بسبب تضخم عارض على الانتاج، وبالتالي على أرباحها خلال إحدى السنوات المالية.

ومن الملاحظ أيضاً هذا التطور في حجم الانتاج خلال السنوات الخمس الماضية رافقة أيضاً تطور في حجم الالتزامات من حيث حجم الادعاءات المتكبدة خلال الفترة، فإن ذلك يشير إلى طبيعة المحفظة التأمينية والسياسات الاكتتابية المتبعة، وأيضاً إلى حجم ما تم إنهاءه من تعويضات خلال الأعوام السابقة وما تم ترحيله إلى سنوات لاحقة، حيث يوضح الشكل التالي ذلك:



شكل رقم (9) المطالبات من الانتاج، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة، 2015

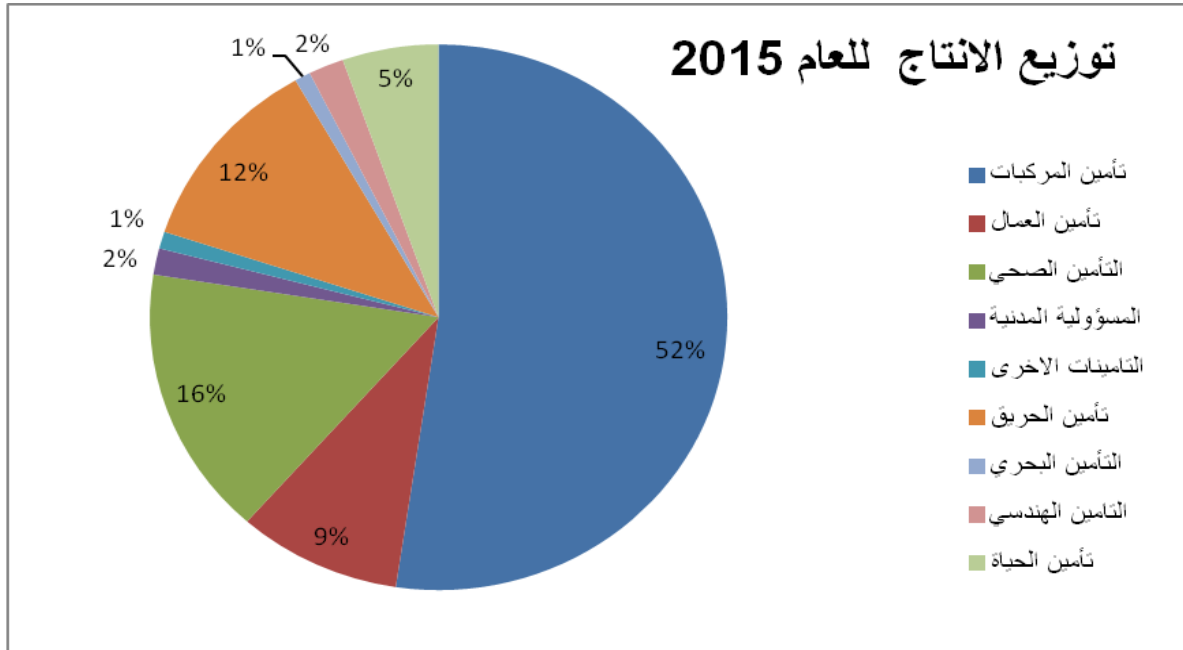
من خلال البيانات التي في الشكل أعلاه توضح أن حجم المطالبات المتكبدة سنوياً يصل إلى ما نسبته 50% فأعلى من الانتاج، الأمر الذي يوضح أنه مع ارتفاع النسبة إلى أعلى من ذلك فإنه يشكل خطراً على ربحية الشركة، وأيضاً على نسبة السيولة لديها، ومما يؤدي إلى هذه الزيادة عدة عوامل، منها السياسات الاكتتابية، بعض أنواع التأمينات الخطرة، عدم تنوع المحفظة التأمينية، إلخ...

المرحلة الثانية: يستعرض القسم الثاني أداء الشركات بشكل مخصص

شركة ترست للتأمين: معلومات عامة عن شركة ترست للتأمين

جدول رقم (4) ترست - معلومات ونتاج

2015								
معلومات عامة	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين	عدد الوكلاء	عدد المساهمين	تأسيس الشركة			
	17	217	52	101	1,994			
اجمالي انتاج شركة ترست للتأمين - 2015								
المركبات	العمال	الصحي	المسؤولية المدنية	التأمينات الاخرى	الحريق	البحري	الهندسي	الحياة
22,470,000	3,928,000	6,860,000	673,000	431,000	5,012,000	380,000	848,000	2,307,000
اجمالي الانتاج						42909000 دولار		



شكل رقم (10) توزيع الانتاج ترست، البيانات المالية المنشورة لشركة ترست للتأمين 2015

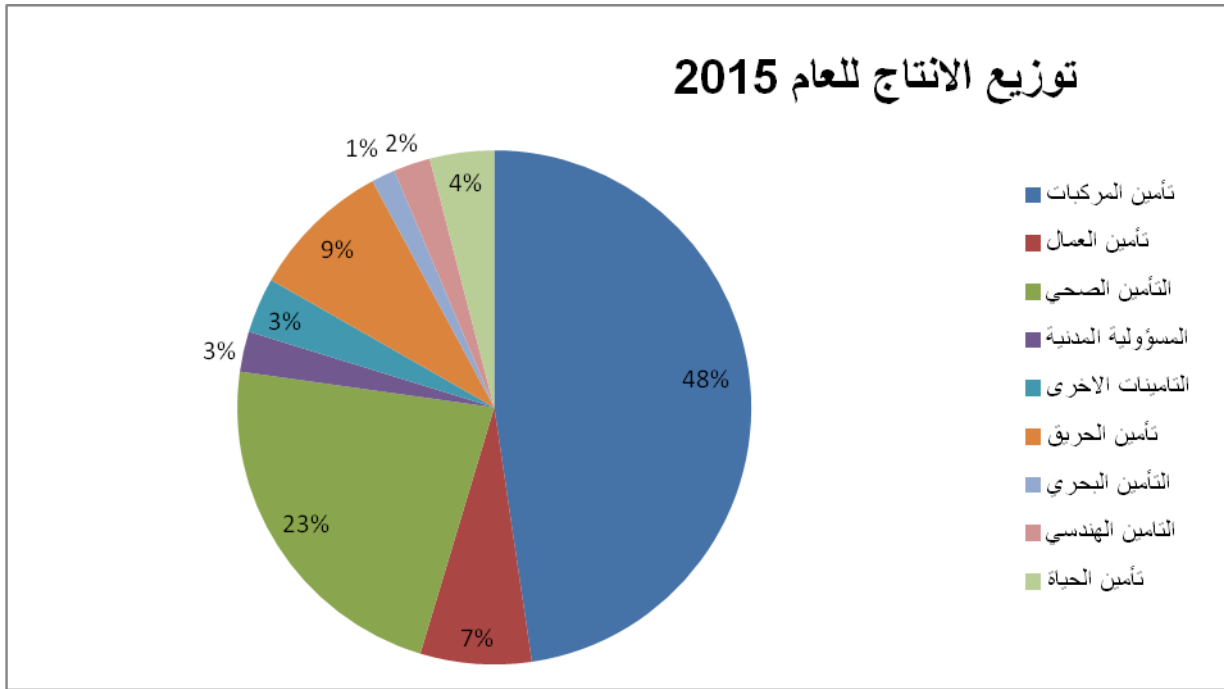
البيانات المالية

تشير البيانات المالية السنوية لشركة ترست للتأمين المفصح عنها للسنة المالية 2015 إلى أنّ صافي أرباح الفترة بعد الضريبة قد بلغ 1,334,005 دولار مقارنة مع صافي أرباح بعد الضريبة بمقدار 2,362,362 دولار في بيانات العام 2014 بانخفاض بلغ نسبته 44%. أمّا مجموع موجودات الشركة فقد بلغت 100,378,666 دولار في 2015 بعد أن كانت 94,254,897 دولار في عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 6%، وبلغت مجموع المطلوبات 61,664,585 دولار في عام 2015 بعد أن كانت 58,378,882 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 6%، وقد بلغت مجموع حقوق الملكية في نهاية عام 2015 ما مجموعه 38,714,081 دولار بعد أن كانت 35,876,015 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 8%، علماً بأنّ إنتاج الشركة بلغ 42,908,727 دولار في العام 2015، بعدما كان 44,297,170 دولار في العام 2014 أي بانخفاض بلغت نسبته 4%.

- شركة التأمين الوطنية: معلومات عامة عن شركة التأمين الوطنية

جدول رقم (5) وطنية - معلومات وإنتاج

2015							
معلومات عامة	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين	عدد الوكلاء	عدد المساهمين	تأسيس الشركة		
	13	201	31	2532	1992		
اجمالي إنتاج شركة ترست للتأمين - 2015							
المركبات	العمال	الصحي	المسؤولية المدنية	التأمينات الأخرى	الحريق	البحري	الهندسي
13,374,698	1,961,925	6,336,404	711,098	978,673	2,491,681	420,739	650,242
28061494 دولار						اجمالي الإنتاج	



شكل رقم (11) توزيع الانتاج وطنية، البيانات المالية المنشورة لشركة التأمين الوطنية 2015

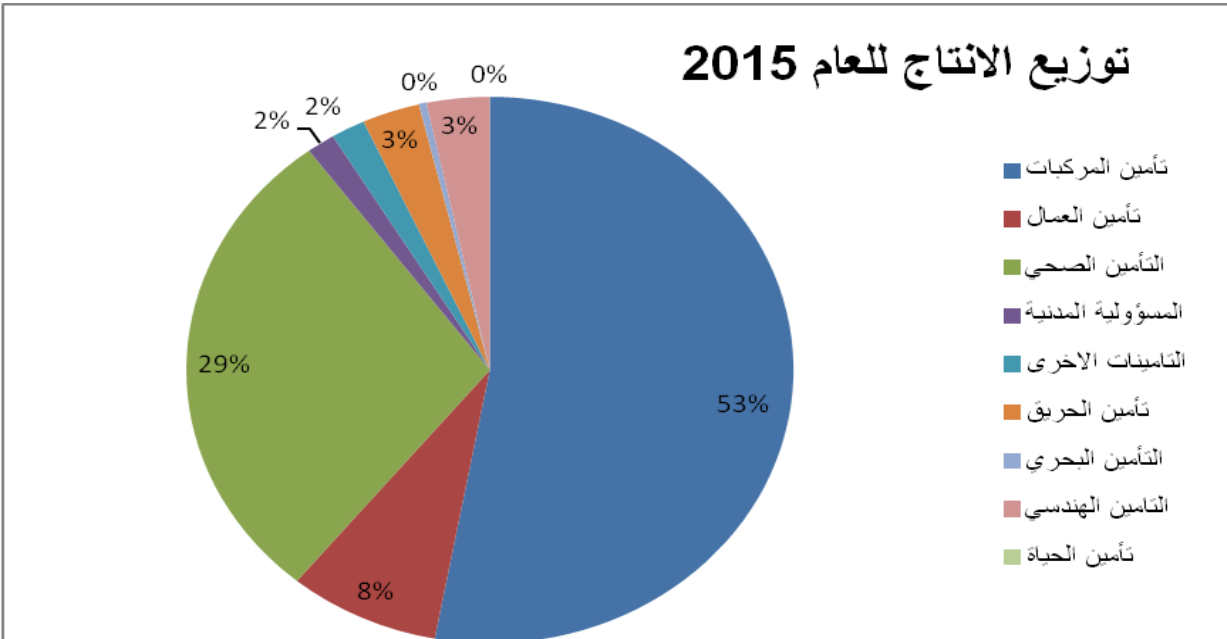
البيانات المالية:

تشير البيانات المالية السنوية لشركة التأمين الوطنية المفصح عنها للسنة المالية 2015 إلى أنّ صافي أرباح الفترة بعد الضريبة قد بلغ 1,553,948 دولار مقارنة مع صافي أرباح بعد الضريبة بمقدار 2,641,147 دولار في بيانات العام 2014 بانخفاض بلغ نسبته 41%، أمّا مجموع موجودات الشركة فقد بلغت 74,887,224 دولار في 2015 بعد أن كانت 73,244,670 دولار في عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 2%، وبلغت مجموع المطلوبات 47,824,889 دولار في عام 2015 بعد أن كانت 45,502,411 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 5%، وقد بلغت مجموع حقوق الملكية في نهاية عام 2015 ما مجموعه 27,062,335 دولار بعد أن كانت 27,742,259 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 2%، علماً بأنّ انتاج الشركة بلغ 28,061,494 دولار في العام 2015، بعدما كان 26,842,752 دولار في العام 2014 أي بارتفاع بلغت نسبته 5%.

شركة التأمين العالمية: معلومات عامة عن شركة التأمين العالمية
جدول رقم (6) العالمية - معلومات ونتاج

2015					
معلومات عامة	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين	عدد الوكلاء	عدد المساهمين	تأسيس الشركة
	19	211	45	496	2010

اجمالي انتاج شركة التأمين العالمية - 2015								
المركبات	العمال	الصحي	المسؤولية م	التأمينات الاخرى	الحريق	البحري	الهندسي	الحياة
17,925,954	2731670	9769067	511414	618009	1043961	136468	1139570	0
اجمالي الانتاج			33876113 دولار					



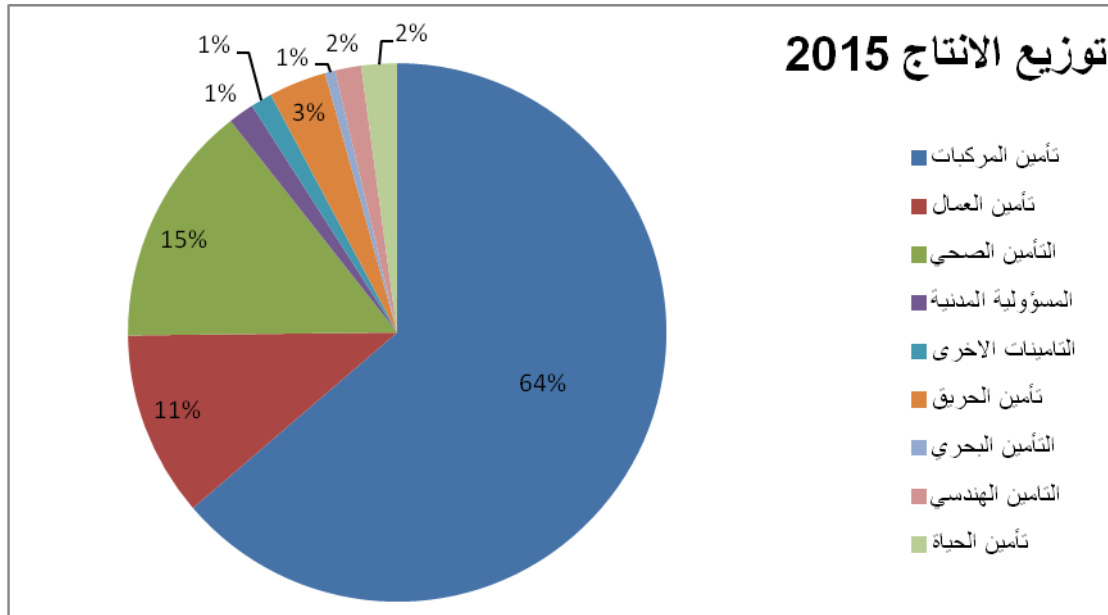
شكل رقم (12) توزيع الانتاج - العالمية، البيانات المالية المنشورة لشركة التأمين العالمية 2015

البيانات المالية:

تشير البيانات المالية السنوية لشركة التأمين العالمية المفصح عنها للسنة المالية 2015 إلى أنّ صافي أرباح الفترة بعد الضريبة قد بلغ 720,281 دولار مقارنة مع صافي أرباح بعد الضريبة بمقدار 719,372 دولار في بيانات العام 2014، دون أي تغيير يذكر، أمّا مجموع موجودات الشركة فقد بلغت 47,263,859 دولار في 2015 بعد أن كانت 43,200,209 دولار في عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 9%، وبلغت مجموع المطلوبات 34,474,799 دولار في عام 2015 بعد أن كانت 31,812,123 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 8%، وقد بلغت مجموع حقوق الملكية في نهاية عام 2015 ما مجموعه 12,789,060 دولار بعد أن كانت 11,388,086 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 4%، علماً بأنّ إنتاج الشركة بلغ 33,876,113 دولار في العام 2015، بعدما كان 33,503,285 دولار في العام 2014 أي بارتفاع بلغت نسبته 1%.

شركة التكافل للتأمين: معلومات عامة عن شركة التكافل للتأمين:
جدول رقم (7) التكافل - معلومات وإنتاج

2015								
معلومات عامة	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين	عدد الوكلاء	عدد المساهمين	تأسيس الشركة			
	16	144	13	361	2007			
اجمالي إنتاج شركة التكافل للتأمين - 2015								
المركبات	العمال	الصحي	المسؤولية	التأمينات الأخرى	الحريق	البحري	الهندسي	الحياة
15,723,240	2,745,909	3,592,768	383,466	318,280	853,147	150,474	386,611	529,548
اجمالي الإنتاج						33876113 دولار		



شكل رقم (13) توزيع الانتاج - تكافل، البيانات المالية المنشورة لشركة التكافل للتأمين 2015

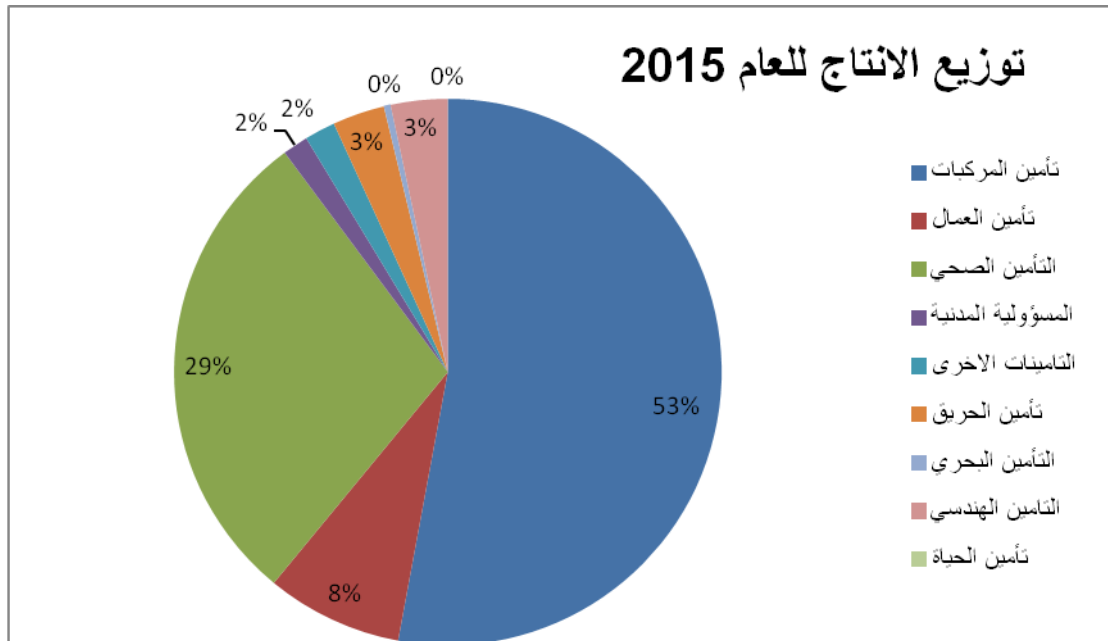
البيانات المالية:

تشير البيانات المالية السنوية لشركة التكافل للتأمين المفصح عنها للسنة المالية 2015 إلى أنّ صافي أرباح الفترة بعد الضريبة قد بلغ 1,518,480 دولار مقارنة مع صافي أرباح بعد الضريبة بمقدار 2,469,507 دولار في بيانات العام 2014، بانخفاض بلغت نسبته 39%، أمّا مجموع موجودات الشركة فقد بلغت 33,849,734 دولار في 2015 بعد أن كانت 27,190,901 دولار في عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 24%، وبلغت مجموع المطلوبات 22,984,536 دولار في عام 2015 بعد أن كانت 16,682,569 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 23%، وقد بلغت مجموع حقوق الملكية في نهاية عام 2015 ما مجموعه 10,865,198 دولار بعد أن كانت 10,508,332 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 1%، علماً بأنّ انتاج الشركة بلغ 24,683,479 دولار في العام 2015، بعدما كان 19,001,150 دولار في العام 2014 أي بارتفاع بلغت نسبته 21%.

- شركة التأمين الأهلية: معلومات عامة عن شركة التأمين الأهلية

جدول رقم (8) الاهلية معلومات ونتاج

2015								
معلومات عامة	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين	عدد الوكلاء	عدد المساهمين	تأسيس الشركة			
	14	131	6	562	1994			
اجمالي انتاج شركة التأمين الأهلية - 2015								
المركبات	العمال	الصحي	المسؤولية م	التأمينات الاخرى	الحريق	البحري	الهندسي	الحياة
5,803,908	622,568	1,174,875	389,529	102,495	342,176	23,565	431,247	0
اجمالي الانتاج						8890363 دولار		



شكل رقم (14) توزيع الانتاج - الاهلية، البيانات المالية المنشورة لشركة التأمين الأهلية 2015

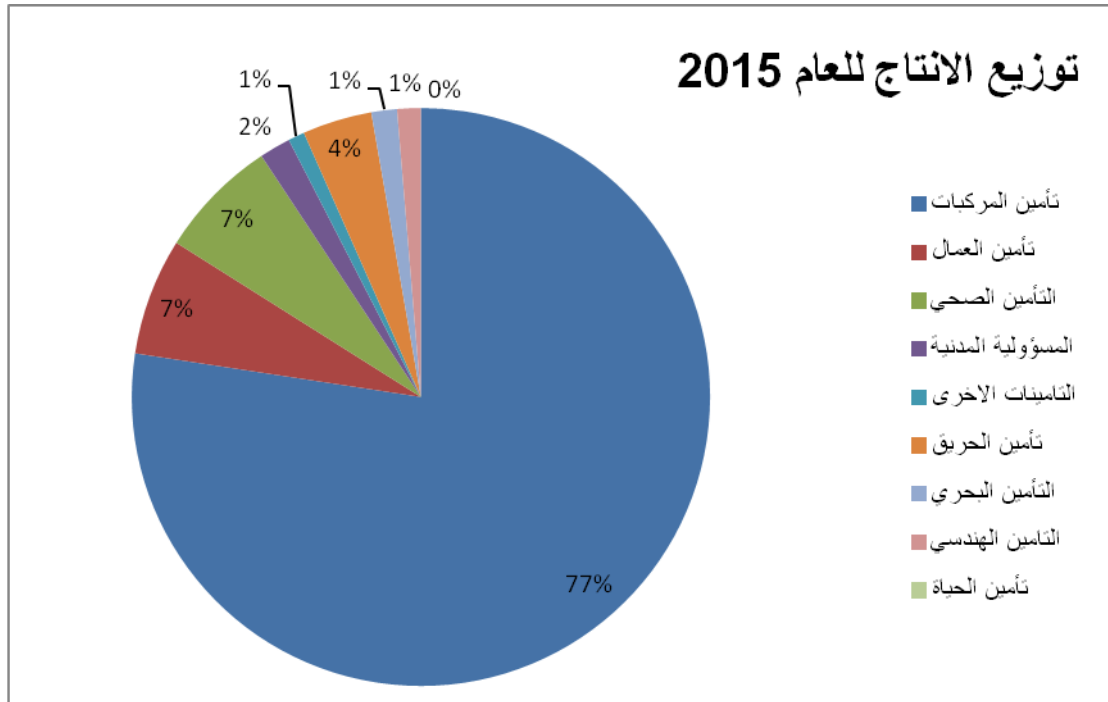
البيانات المالية:

تشير البيانات المالية السنوية لشركة التأمين الأهلية المفصح عنها للسنة المالية 2015 إلى أنّ صافي أرباح الفترة بعد الضريبة قد بلغ 1,072,589 دولار مقارنة مع صافي أرباح بعد الضريبة بمقدار 1,048,568 دولار في بيانات العام 2014، بارتفاع بمقدار 2%، أمّا مجموع موجودات الشركة فقد بلغت 47,045,800 دولار في 2015 بعد أن كانت 46,119,240 دولار في عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 2%، وبلغت مجموع المطلوبات 30,659,465 دولار في عام 2015 بعد أن كانت 30,715,078 دولار في نهاية عام 2014 بانخفاض بلغت نسبته 0.2%، وقد بلغت مجموع حقوق الملكية في نهاية عام 2015 ما مجموعه 16,386,335 دولار بعد أن كانت 15,404,162 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 3.2%، علماً بأنّ إنتاج الشركة بلغ 8,890,363 دولار في العام 2015، بعدما كان 7,908,286 دولار في العام 2014 أي بارتفاع بلغت نسبته 12.4%.

- شركة المشرق للتأمين: معلومات عامة عن شركة المشرق للتأمين:

جدول رقم (9) المشرق معلومات وإنتاج

2015								
معلومات عامة	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين	عدد الوكلاء	عدد المساهمين	تأسيس الشركة			
	16	142	29	132	1992			
اجمالي إنتاج شركة المشرق للتأمين - 2015								
المركبات	العمال	الصحي	المسؤولية م	التأمينات الاخرى	الحريق	البحري	الهندسي	الحياة
11,719,069	990,688	1,020,504	264,337	138,845	588,160	216,901	199,461	0
15137965 دولار						اجمالي الانتاج		



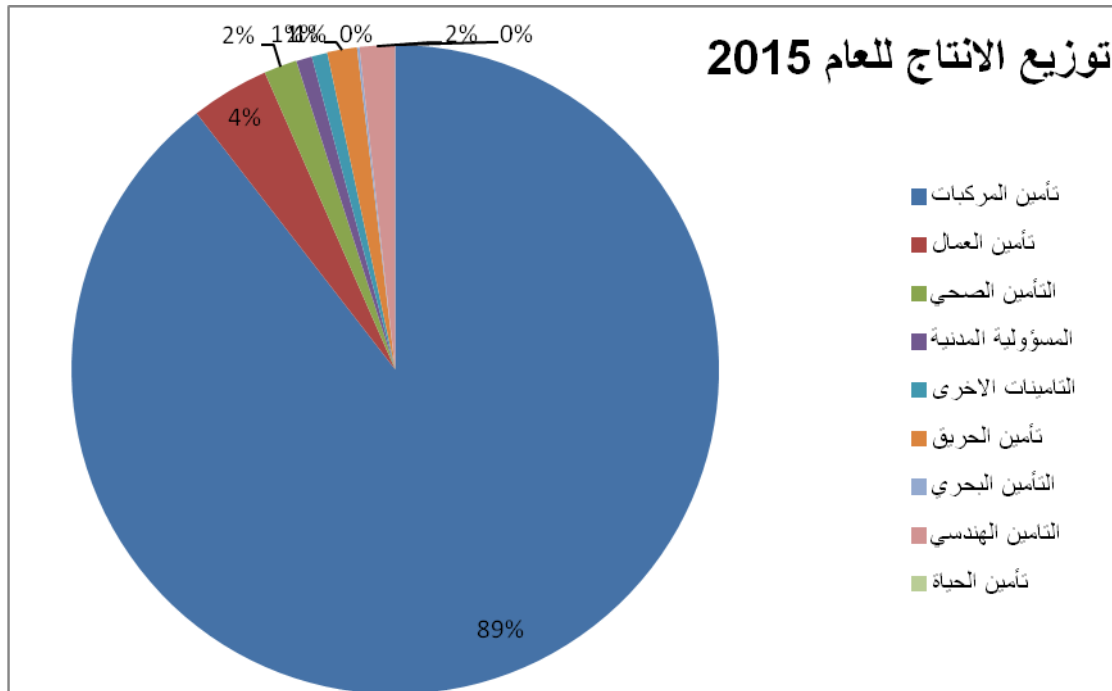
شكل رقم (15) توزيع الانتاج - المشرق، البيانات المالية المنشورة لشركة المشرق للتأمين 2015

تشير البيانات المالية السنوية لشركة المشرق للتأمين المفصح عنها للسنة المالية 2015 إلى أن صافي أرباح الفترة بعد الضريبة قد بلغ 673,661 دولار مقارنة مع صافي أرباح بعد الضريبة بمقدار 263,006 دولار في بيانات العام 2014، بارتفاع بمقدار 156%، أما مجموع موجودات الشركة فقد بلغت 30,017,509 دولار في 2015 بعد أن كانت 26,566,551 دولار في عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 13%، وبلغت مجموع المطلوبات 22,702,034 دولار في عام 2015 بعد أن كانت 20,543,822 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 8%، وقد بلغت مجموع حقوق الملكية في نهاية عام 2015 ما مجموعه 7,715,475 دولار بعد أن كانت 6,022,769 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 6%، علماً بأن انتاج الشركة بلغ 15,137,965 دولار في العام 2015، بعدما كان 14,675,744 دولار في العام 2014 أي بارتفاع بلغت نسبته 2%.

جدول رقم(10) فلسطين معلومات وانتاج

2015								
معلومات عامة	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين	عدد الوكلاء	عدد المساهمين	تأسيس الشركة			
	8	118	32	21	1994			
اجمالي انتاج شركة فلسطين للتأمين - 2015								
المركبات	العمال	الصحي	المسؤولية م	التأمينات الاخرى	الحريق	البحري	الهندسي	الحياة
9,078,146	396,478	167,286	79,985	79,700	150,622	12,423	178,783	0
اجمالي الانتاج			10143423 دولار					

- شركة فلسطين للتأمين: معلومات عامة عن شركة فلسطين للتأمين:



شكل رقم(16) توزيع انتاج - فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركة فلسطين للتأمين 2015

تشير البيانات المالية السنوية لشركة فلسطين للتأمين المفصح عنها للسنة المالية 2015 إلى أنّ صافي أرباح الفترة بعد الضريبة قد بلغ 71,174 دولار مقارنة مع صافي أرباح بعد الضريبة

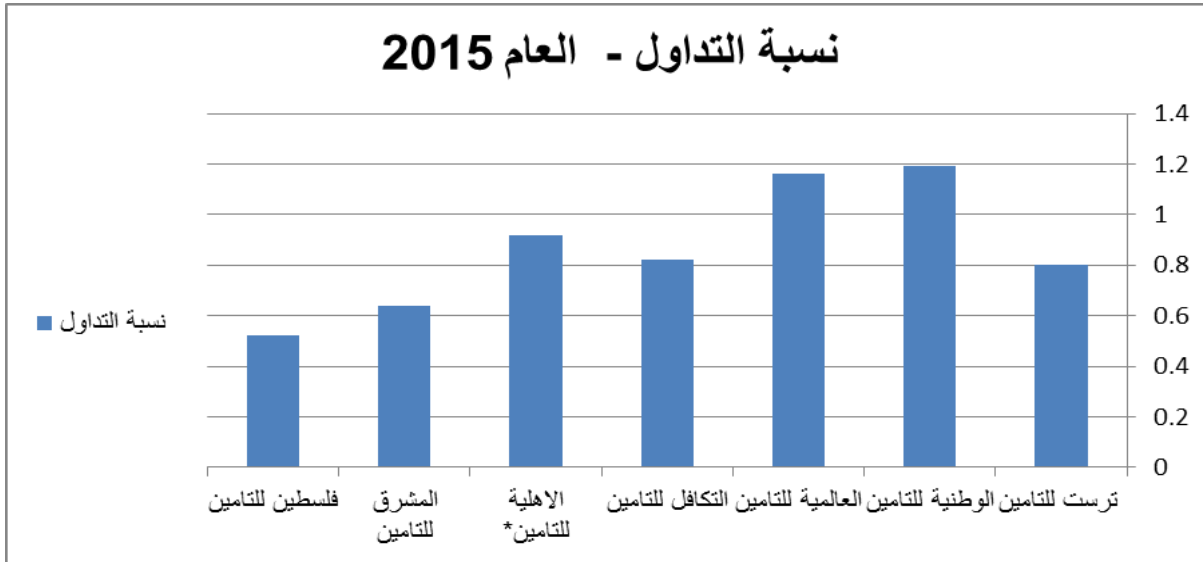
بمقدار 2,504,279 دولار في بيانات العام 2014، بانخفاض مقدار 97%، أما مجموع موجودات الشركة فقد بلغت 33,788,069 دولار في 2015 بعد أن كانت 32,587,161 دولار في عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 4%، وبلغت مجموع المطلوبات 28,014,090 دولار في عام 2015 بعد أن كانت 26,874,888 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 3%، وقد بلغت مجموع حقوق الملكية في نهاية عام 2015 ما مجموعه 5,773,979 دولار بعد أن كانت 5,712,273 دولار في نهاية عام 2014 بارتفاع بلغت نسبته 0.2%، علماً بأنّ إنتاج الشركة بلغ 10,143,423 دولار في العام 2015، بعدما كان 8,455,766 دولار في العام 2014 أي بارتفاع بلغت نسبته 5.2%.

المرحلة الثالثة: يستعرض القسم الثاني المؤشرات المالية العامة لشركات التأمين.

تتسم المرحلة الثانية من تقييم الأوضاع المالية لشركات التأمين العاملة في فلسطين بجانب آخر مشترك ومتوازي مع الجانب الأول، حيث يتيح القسم الأول من دورة عمل شركات التأمين خلال فترة التقييم إعطاء دلالة واضحة لما تشير إليه الأرقام والتحليلات وتفسيرها بناءً على تطور ونمو الشركة وأدائها خلال تلك الفترة، فدلالة معدل السيولة يُشار إليه من خلال الانتاج ومعدل المطالبات المتكبدة، وأمّا العائد على حقوق المساهمين وعلى رأس المال فيشار إليه من خلال مفهوم أوسع وهو الانتاج والتعويضات والمصاريف الإدارية والعمومية.

أولاً: نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة، حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية على المدى القصير (مفلح، 2008).

وحتى نستطيع إلقاء نظرة على واقع الشركات من حيث سيولتها سيتم استخدام العام 2015 لقياس ذلك:



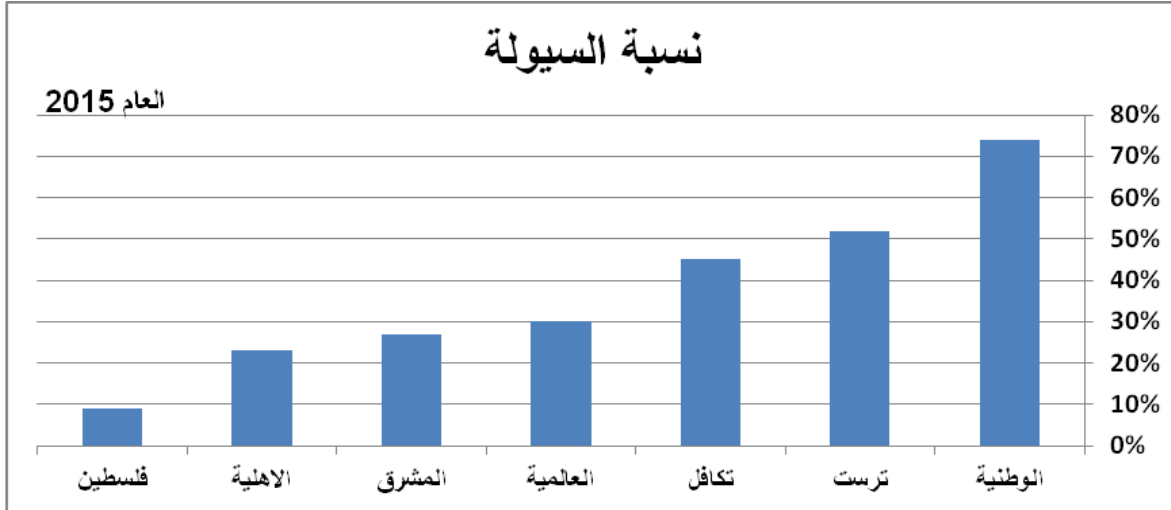
شكل رقم (17) نسبة التداول، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين 2015

وبما أن هذه النسبة تعبر عن قدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها فإنّ ما توضحه بيانات شركات التأمين خلال العام 2015 يوضّح أنّ معظم هذه الشركات لم تصل إلى الحدّ الآمن، وهو عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد، فكما يظهر أنّ الوطنية والعالمية هما الشركتان الوحيدتان اللتان وصلتا إلى معدل 1 فأعلى مع العلم أن معمل الصناعة 1:1.5، فهي تحقق درجة عالية من الأمان في مراحل متقدمة، والقدرة على تحديد آليات تخطيط التطور والتوسع ولكن ليس بالضرورة أن يكون ذلك سلبياً ففي بض الظروف التي يتم فيها توظيف السيولة بشكل جيد في الجوانب الاستثمارية.

ثانياً: نسبة السيولة السريعة = (النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) / المطلوبات

المتداولة، وهي تقيس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من

نقدية والموجودات شبه نقدية (مفلح، 2008).



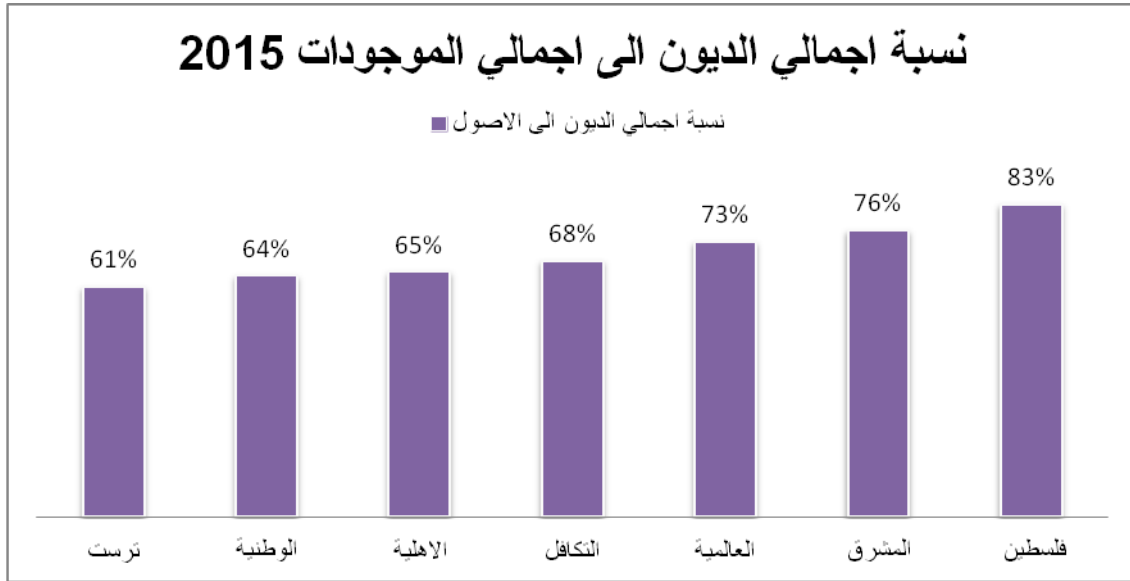
شكل رقم (18) نسبة السيولة السريعة، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين 2015

وحيث أنّ السيولة تتحدد بأكثر من بند فيتم الحصول عليها من النقد وما في حكمه، والودائع تحت الطلب، والشيكات برسم التحصيل التي تستحق خلال عام، وتتكون النقدية المعادلة من الاستثمارات ذات الآجال القصيرة، التي تستحق في حدود ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها، والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية دون أن تتعرض لمخاطر التغيير في قيمتها، ويتم الاحتفاظ بالنقدية والنقدية المعادلة لغرض مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسييل الأصول الثابتة أو الاقتراض، وليس لغرض الاستثمار أو أية أغراض أخرى، وعادة لا تعتبر الاستثمارات في الأسهم نقدية معادلة إلا إذا كانت تمثل في جوهرها نقدية معادلة، ومثال ذلك سندات الخزينة والأسهم الممتازة التي يتم شرائها قبل التاريخ المحدد لسداد قيمتها بفترة قصيرة ويعتبر الاقتراض من البنوك بصفة عامة أحد الأنشطة التمويلية، ورغم ذلك فإنّ رصيد

حساب الجاري مدين أحد مكونات النقدية والنقدية المعادلة، ومن خصائص تلك الترتيبات البنكية أن يكون رصيد حساب البنك متقلباً من كونه رصيداً موجباً إلى السحب على المكشوف.

ومن أهم أهداف إدارة السيولة المحافظة على استمرار عمل الشركة وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها، مع العلم أن معيار الصناعة 1:1 وإذا لم تتمكن الشركة من إدارة سيولتها بالشكل السليم فإنها قد تواجه بعسر ناتج عن عدم القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيدها، وبناءً على البيانات التي في الشكل أعلاه حول نسبة السيولة لشركات التأمين في فلسطين يدل على أنّ غالبية الشركات لا تصل سيولتها حتى إلى 50% من المطلوبات المتداولة لديها، فمن الممكن أن يقودها ذلك إلى حالة العسر المالي، وأي ظهور لمشكلة في السيولة وعدم قدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة في مواعيدها يؤدي إلى تفاقم الأزمة وتحويلها إلى سنوات لاحقة وعدم المقدرة للسيطرة على حجم هذه الأزمة المالية، وأيضاً تشير البيانات أعلاه إلى طبيعة ترتيب الشركات من حيث السيولة فليس بالضرورة أن يكون حجم إنتاج هذه الشركات كبيراً لتكون في ترتيب جيد من حيث سيولتها، فدلالة البيانات أعلاه تشير إلى أنّ الأوضاع المالية لشركات التأمين العاملة في فلسطين ليست بالوضع الجيد، فبدون شك يجب أن تصوّب أوضاعها المالية ليضمن لها ذلك القدرة على الاستمرارية.

ثالثاً: نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات = إجمالي الديون / إجمالي الموجودات، وتشمل جميع مصادر التمويل في الجانب الدائن من المركز المالي باستثناء حقوق المساهمين سواء كانت هذه الديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل (مفلح، 2008).



شكل رقم (19) اجمالي الديون، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين 2015

نسب المديونية تقيس المدى الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير (الديون) لتمويل احتياجاتها، بمعنى آخر تقيس هذه المجموعة من النسب مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل الشركة، حيث تشير النسب أعلاه إلى مساهمة متوسطة للمساهمين والدائنين في تمويل هذه الشركات، وبالرغم من ذلك فإنّ هذه النسب تُعد مرتفعة نسبياً بكونها اجتازت سقف 50%، وهذا يضعف القدرة على إيجاد مصادر تمويل في حالة الطوارئ والأزمات، وأمّا الشركات التي اجتازت هذا السقف بكثير، تشير النسب لديها بما هو أسوأ من ذلك، فقد وصلت إلى درجات مرتفعة جداً تتبناها بأزمات مالية، فمثلاً ما وصلت إليه شركة فلسطين من نسبة اجتازت سقف 80% وصولاً إلى شركتي المشرق والعالمية اللتان اجتازت النسبة لهما سقف 70% وهو مؤشر مقلق للجهات الدائنة والمساهمين، حيث تعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية، ومن ناحية أخرى هناك طريقتين لقياس نسب المديونية، الأول يعتمد على قائمة المركز المالي، و يقيس مدى الاعتماد على الديون في تمويل الشركة، أما الثاني فيعتمد على قائمة الدخل، و

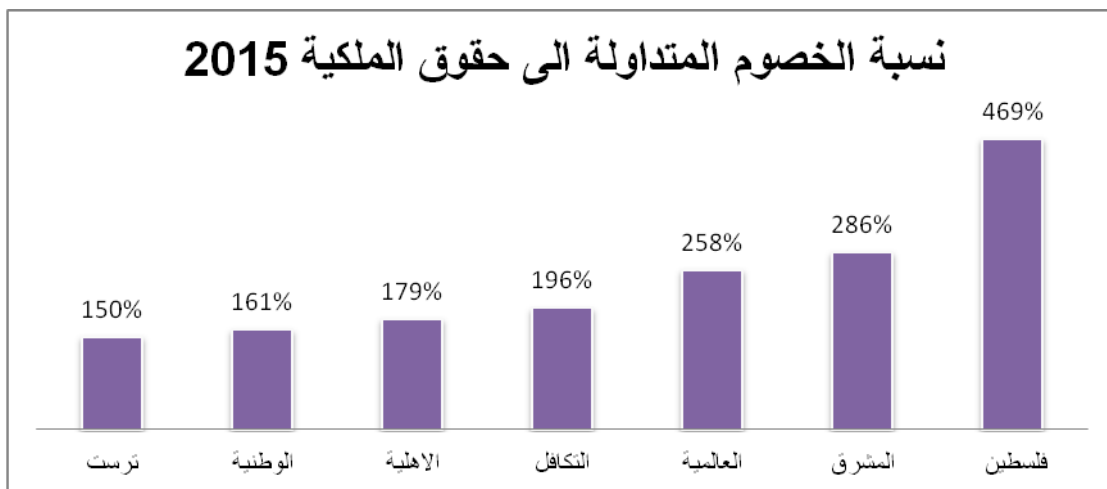
يقيس درجة مخاطر الديون من خلال معدل اكتساب الفوائد ومعدل تغطية الأعباء الثابتة، وعادة ما يستخدم معظم المحللون (خاصة أصحاب القروض طويلة الأجل) هذين الدخلين معاً لأنهما مكملان لبعضهما البعض، حيث يهتم الدائنون بهذه النسب إذ تعتبر بالنسبة لهم بمثابة مؤشر فيما إذا كان من الصواب منح الشركة قرضاً إضافياً أم أن الأمر يتطلب غير ذلك، نظراً لضخامة الأموال التي سبق للشركة أن اقترضتها.

فمع بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها، فإنه كل ما زادت قيمة القروض الممنوحة للشركة، كلما أدى ذلك إلى تقلص فرص المقرضين في الحصول على الفوائد، واسترداد القيمة الأصلية لقرضهم، فالدائنون ينظرون إلى رأس مال المالكين كضمان احتياطي لقرضهم، وعليه وفي حالة ما إذا كانت مساهمة المالكين تشكل نسبة ضئيلة من مجمل التمويل، فإن مخاطر الاستثمار في الشركة سوف تقع على عاتق الدائنين، كما ويهتم المساهمون بهذه النسب نظراً لأن زيادة نسبة القروض في الهيكل المالي للشركة (زيادة معدل الرفع المالي)، تؤدي إلى مضاعفة العائد على الأموال الخاصة، فيما إذا كان عائد الاستثمار (العائد على إجمالي الأصول) المحقق أو المتوقع أكبر من تكلفة الأموال المقترضة، فمثلاً إذا استخدمت الشركة الأموال المقترضة بما يحقق معدل عائد يعادل 15%، وكانت تكلفة هذه الأموال المقترضة 10%، فهذا يعني بأن المساهمين سوف يحصلون على 5% من العائد، بالإضافة إلى العائد على أموالهم المستثمرة في الشركة، ولذلك يقع على عاتق المستثمر مقارنة الديون طويلة الأجل للشركة، في ضوء معدل الدين الذي تتحمله الشركات المماثلة العاملة في نفس القطاع، وعليه تجنب الاستثمار في شركة تكون ديونها أعلى بكثير من معدل الدين في القطاع، بالإضافة إلى ضرورة معرفة الشروط والأحكام الخاصة بالديون طويلة الأجل، على سبيل المثال، بعض المصارف المالية تشترط حداً أدنى من نسب السيولة والمديونية، بحيث يكون لها الحق في إجبار الشركة على تسديد القروض بصورة غير متوقعة مما

قد يؤدي إلى تصفيتها، وتلجأ الشركات إلى استخدام القروض الرأسمالية لتمويل موجوداتها، وتشير نسبة الرفع المالي إلى مستوى القروض الرأسمالية في هيكل رأس المال، ولا بد من وجود مستوى معين من القروض، حيث يمكن أن يكون ذلك مفيداً للشركة، إلا أنّ وجود عنصر القروض في هيكل رأس المال يعني مخاطرة مالية إضافية، تعرف أيضاً بـ"مخاطر الإفلاس"، لذلك فمن المهم تدبّر أمر التعرض للمخاطر المالية. وبشكل عام؛ فإنه كلما قلّ اعتماد الشركة على القروض لتمويل أصولها، كانت هذه الشركة أقلّ تعرضاً للمخاطر، لأنّ خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها يؤدي إلى استنزاف موارد الشركات من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها، لذلك يُفضّل الاستثمار في شركات تكون قليلة الديون، فهذا قد يكون مؤشراً على الوضع الجيد الذي تتمتع به الشركة من حيث السيولة النقدية. ويطلق "الرفع المالي" على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة، ويمكن أيضاً زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية والعقود الآجلة، ومع ذلك فالرفع المالي ذو أثر مزدوج، فقد يكون الأثر على حملة الأسهم العادية أثراً إيجابياً، كما قد يكون أثراً سلبياً، فإذا كان معدل عائد الاستثمار الذي تحققه الشركة أقل من تكلفة الأموال المقترضة، فسوف يؤدي الرفع المالي إلى تخفيض صافي الدخل، ومن ثم تخفيض العائد على حقوق حملة الأسهم العادية، فلو أنّ العائد على الأصول في مثال انخفاض إلى 5%، فإنّ الفرق بين هذا العائد و تكلفة الأموال المقترضة (10% - 5%) سيتم اقتطاعه من نصيب السهم في الأرباح الإجمالية، يضاف إلى هذا، إذا كانت مديونية الشركة كبيرة بدرجة تجعل الشركة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها سواءً في شكل فوائد أو أقساط، فقد يعرض ذلك الشركة للإفلاس، أو إعادة تنظيم الأمر الذي يسبب أضراراً للمساهمين.

وبناءً على ما سبق؛ يُتَوَقَّع أن تتعرض تلك الشركات ذات النسب المنخفضة للرفع المالي لدرجة أقل من المخاطر في تلك الفترات التي يتجه فيها الاقتصاد نحو الكساد، و لكنها وفي المقابل تحقق عوائد منخفضة نسبياً في فترات الرواج، وعلى خلاف هذا فإنّ الشركات ذات النسب المرتفعة للرفع المالي، تتعرض لمخاطر الخسائر الكبيرة في فترات الكساد، إلا أنّها ومقابل هذا قد تحقق عوائد مرتفعة في فترات الرواج، ومما لا شكّ فيه أنّ تحقيق عوائد مرتفعة يُعدّ أمراً مرغوباً فيه، غير أنّ المستثمرين عادةً ما يكونوا كارهين للمخاطر، ولهذا فإنّ الأمر يقتضي ضرورة العمل على إحداث توازن بين العوائد المرتفعة من جهة وبين المخاطر المتزايدة من جهة أخرى عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالرفع المالي.

رابعاً: نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية = الالتزامات قصيرة الاجل / حقوق الملكية (مفلح، 2008).

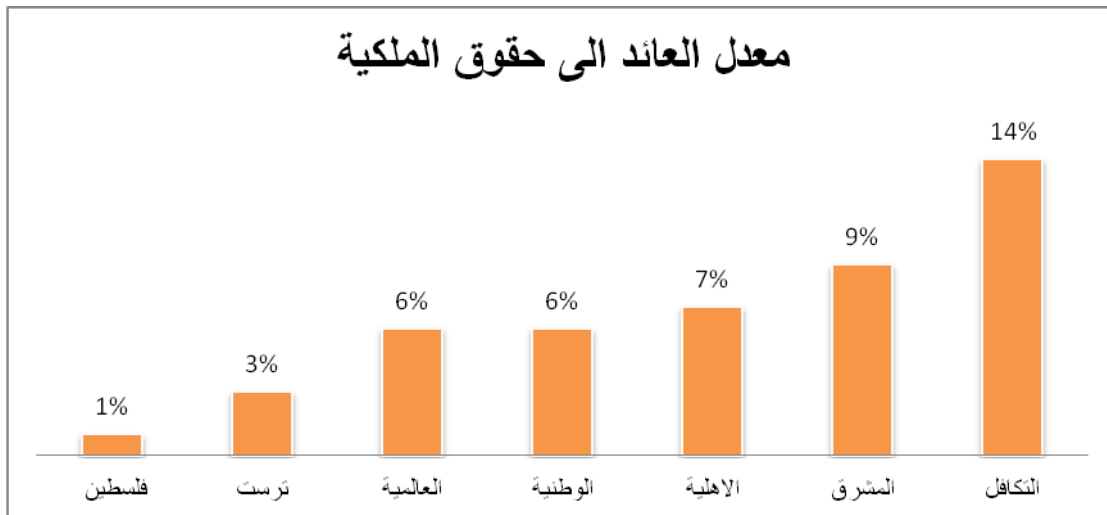


شكل رقم (20) الخصوم المتداولة، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين 2015

تهدف هذه النسبة إلى تبيان مقدار مساهمة الالتزامات قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية، وزيادة هذه النسبة تدل على زيادة اعتماد المنشأة على الالتزامات قصيرة الأجل في تمويل نشاطها، فلا تلجأ المؤسسة إلى زيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها الطويلة الأجل إلا بعد استفاد قدرتها

على الاقتراض الطويل الأجل بسبب انخفاض رأسمالها أو ارتفاع المخاطر التشغيلية لها بسبب احتمالات تأثر حجم نشاطها سريعاً بالتغيرات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، وارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 70% قد يكون مؤشراً باقتراب الخطر، ومؤشراً على اضطرار المؤسسة إلى زيادة الاعتماد على المصادر قصيرة الأجل عوضاً عن المصادر طويلة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل. وما تظهره البيانات في الشكل أعلاه اجتياز كافة الشركات إلى ضعف نسبة مؤشر الخطر باعتماد مصادر التمويل قصيرة الأجل، وهذه دلالة عدم مقدرة شركات التأمين كسر حاجز القلق المالي الموجود في السوق الفلسطيني من أوضاعها المالية على المدى الطويل، لذلك فإنّ مصادر التمويل قصيرة الأجل هي المنفذ الأفضل من حيث مقدرة دراسة أخطاره وسرعة الاستجابة.

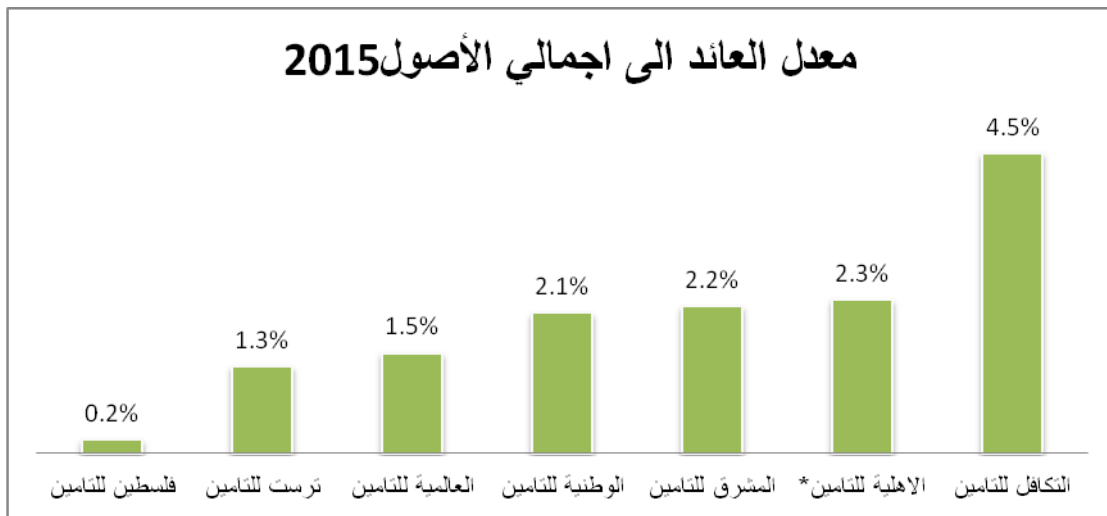
خامساً: معدل العائد إلى حقوق الملكية = صافي الأرباح بعد الضريبة/ حقوق الملكية، تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة (مفلح، 2008).



شكل رقم (21) معدل العائد على الملكية، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين 2015

العائد على حقوق الملكية هو العائد من الأرباح بالنسبة لحقوق الملكية؛ أي نسبة توليد أرباح الاستثمار بالنسبة للمساهمين، وبالطبع هذه النسبة من مؤشرات الربحية المهمة جداً بالنسبة للمستثمرين في الشركات، حيث أنها توضح نسبة الأرباح المتولدة نتيجة استثمارهم في الشركة، وتوضع العائد على الاستثمار في الشركة وتعطي رؤية في الاختيار بالنسبة لمستثمري الأسهم بين الشركات، حيث يفضل بالطبع الشركات التي يكون العائد على الملكية لها عالياً لأنه هو ما سوف يعود عليه بالفعل، وهي تختلف من مجال إلى آخر، وبالطبع هذه النسبة قد تكون مؤشراً مهماً للمستثمرين في شركات الأسهم في كيفية توجيه استثماراتهم في أي مجال وأية شركة ليعرف بالضبط مدى العائد على حقوق الملكية دون أي مبالغ أخرى أن تدخل في هذه النسبة، وما تظهره نتائج شركات التأمين الفلسطينية خلال العام 2015 يوضح أنه ليس بالضرورة أن يكون إنتاج هذه الشركة مرتفعاً لتحقيق عائداً جيداً على حقوق الملكية، فإن الأثر المباشر لذلك هي النتائج من خلال أرباح هذه الشركات وكفاءة الإدارة التنفيذية في استخدام الموارد المالية والأدوات المالية.

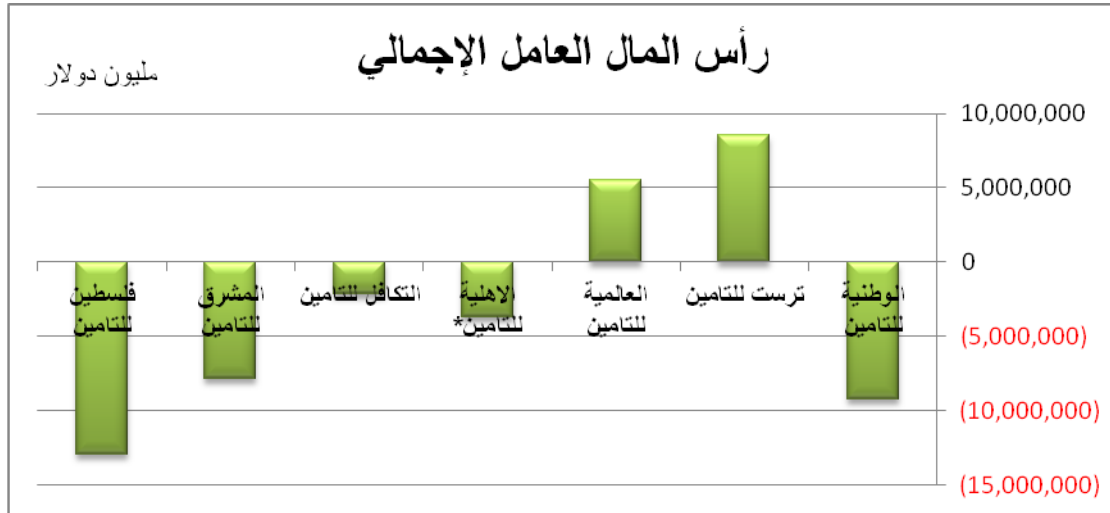
سادساً: معدل العائد إلى إجمالي الأصول = صافي الأرباح بعد الضريبة / إجمالي الأصول، وتشير هذه النسبة إلى الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في الشركة (مفلح، 2008).



شكل رقم (22) العائد إلى الأصول، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين 2015

توضح علاقة ربح الشركة بإجمالي أصولها وكيفية استخدام إجمالي الأصول لتوليد أرباح للشركة وذلك بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول، وبالطبع لا تخفى أهمية معدل العائد على الأصول بالنسبة لجميع الشركات، حيث أنه يعبر عن العائد على الاستثمارات بالنسبة للمساهمين في الشركة، فالأصول تساوي الخصوم (وهي التزامات الشركة للغير) وحقوق الملكية (وهي التزامات الشركة لأصحاب الشركة)، وهذه الالتزامات هي التي تستثمرها الشركة في مجال عملها، فهي بذلك توضع العائد على استثمارات أصحاب الشركة والعائد على الالتزامات التي على الشركة وتستخدم في عمليات الشركة للوصول إلى الإنتاج، وبالطبع قيمة العائد على الأصول تختلف من مجال لمجال آخر؛ بمعنى أنها مثل النسب الأخرى تختلف من مجال لمجال، وطبيعة الشركة أيضاً، مع أهمية قياس أي نسبة مع السنوات السابقة، والشركات الناجحة في نفس المجال، وهذه النسبة كمؤشر كلما ارتفعت كانت جيدة للشركة لأنها توضح قيمة الأموال المستثمرة في الأصول في توليد الأرباح. وما تظهره البيانات المالية في الشكل أعلاه حول معدل العائد على أصول الشركة ضئيل جداً أو متواضع برغم حجم الأموال المستثمرة، وهذا دلالة على طبيعة توجيه هذه الأموال من قبل الإدارة التنفيذية واتجاهاتها الاستثمارية.

سابعاً: رأس المال العامل = مجموع الموجودات المتداولة - مجموع الخصوم المتداولة، ويُعرّف إجمالي رأس المال العامل بأنه مجموع استثمارات المؤسسة في الأصول المتداولة، أي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال سنة مخصصاً منها المطلوبات المتداولة، وهذه الأصول تشمل النقد والأوراق المالية والحسابات المدينة (مفلح، 2008).

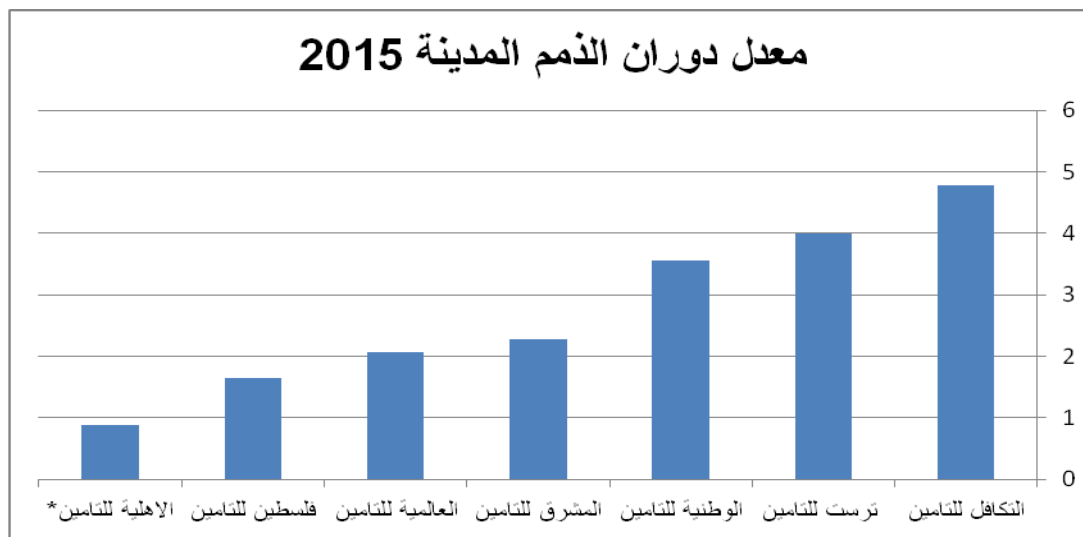


شكل رقم (23) رأس المال العامل، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين 2015

يقيس رأس المال العامل قدرة الشركة على تغطية التزاماتها على المدى القصير والطويل الأجل، ويوضح أيضاً استراتيجيتها في تشغيل وتوظيف استثماراتها وأموال مساهميها من خلال بيان الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان صافي رأس المال العامل، وبشكل عام كلما كانت أصول الشركة المتداولة أكبر من التزاماتها المتداولة كلما كانت قدرتها على سداد التزاماتها أكبر ويتأثر صافي رأس المال العامل بالسلب أو الإيجاب وفق السياسة الاستثمارية التي تتبعها الشركة إذا ما كانت سياستها الاستراتيجية تتطلب مخاطرة عالية في الاستثمار عن طريق زيادة في الاقتراض، وإما أن تتبع استراتيجية متوازنة بمخاطر متوسطة بحيث توازن بين متطلباتها المتداولة وأصولها المتداولة، أو سياسة محافظة بمخاطر منخفضة، فتجد لديها فائض كبير في السيولة وصافي رأس مال عامل ايجابي بمعدلات عالية، وأثر ذلك على المبادلة بين المخاطر والعائد والربحية، والبيانات في الشكل أعلاه تشير إلى ذلك بشكل جيد، حيث أنها توضح استراتيجيات الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشركات التي لديها عجز كبير هو نتيجة سياسات مالية غير

سليمة، أيضاً الشركات التي لديها معدلات مرتفعة ايجاباً فإن سياساتها المالية متحفظة اكثر من اللازم ولا تتجه إلى الاستثمار على المخاطر.

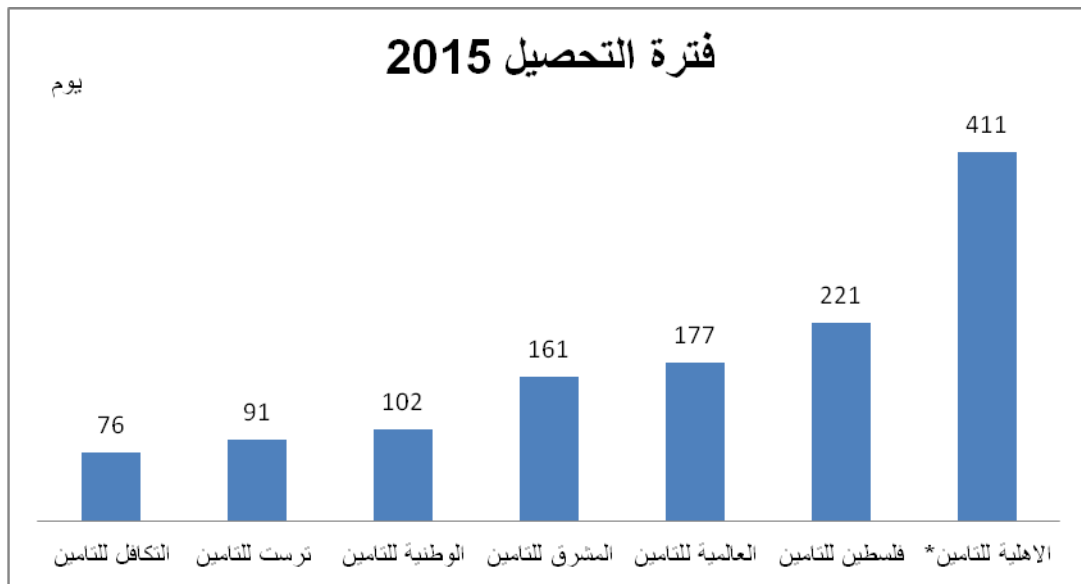
ثامناً: **معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / الذمم المدينة**، وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة الشركة في تحصيل ديونها، ويقاس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة كلما كان ذلك مؤشراً جيداً، والعكس بالعكس، وكلما قلت فترة التحصيل كان ذلك جيداً (مفلح، 2008).



شكل رقم (24) دوران الذمم، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين 2015

ويرتبط ذلك بعدد مرات تحصيل الديون خلال فترة معينة، فكلما انخفض المعدل عن الشركات المماثلة فهو يشير إلى تحسن إدارة الشركة في تحصيل ديونها، وبعض الشركات تُظهر في تقاريرها المالية حجم المبيعات الكلي، وهذا يمكن أن يؤثر على هذه النسبة وفقاً لحجم المبيعات النقدية وضمناً للدقة في احتساب هذا المؤشر فإنه يجب أخذ مجموع الحسابات المدينة قبل طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، كما يتم إضافة قيمة أوراق القبض برسم التحصيل إلى مجموع حسابات الذمم المدينة وذلك في حال تم خصم هذه المبالغ مباشرة من حسابات الذمم قبل

التأكد من تحصيلها، في حين تتطلب الممارسة السليمة لإدارة الحسابات بفتح حسابات خاصة بأوراق القبض لكل مورد أو مقترض ويتم التأكد من تحصيلها، ويساعد معدل دوران الذمم المدينة في احتساب فترة تحصيل الذمم المدينة بالأيام لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحصيل ديونها، طريقة الاحتساب: $365 /$ معدل دوران الذمم المدينة، وغالباً ما يتجه هدف المحلل المالي عند تحليل الحسابات المدينة إلى المقارنة بين شروط الشركة في البيع وبين فترة التحصيل، ومن جهة ثانية مقارنة شروط البيع مع الشروط الخاصة بالمنافسين والصناعة، وعادة ما يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على فترة تحصيل الذمم المدينة بخصم ثلاثة أيام من النتيجة النهائية كمتوسط فترة تحصيل الشيكات لدى البنوك.



شكل رقم (25) فترة التحصيل، بورصة فلسطين، البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين 2015

ومن أهم المعايير التي يتم التطرق إليها في تحديد عدد الأيام التي يتم فيها تحصيل الذمم هو بناء المخصص القانوني لذلك والذي يتم تصنيفه وفق الآليات المحاسبية وهي 4 أرباع، في الربع الاول يتم احتساب المخصص 25% من الذمم المدينة التي مر على تحصيلها 90 يوماً، وفي الربع الثاني يتم احتساب المخصص 50% من الذمم التي مر على تحصيلها 180 يوماً، وفي

الربع الثالث 75% من الذمم التي مرّ على تحصيلها 270 يوماً، وفي الربع الرابع يتم احتساب المخصص 100% من قيمة الذمم التي مرّ على تحصيلها 365 يوماً وذلك لقدرة الشركة على بناء المخصص وإعطاء بيانات مالية دقيقة.

3.4 مناقشة نتائج البحث حسب الفرضيات

الفرضية الأولى يؤثر حجم مجلس الإدارة على الملاءة المالية للشركة بشكل مباشر: والتي يعمل الباحث للإجابة عنها هي قيام مجلس الإدارة بعدد من الوظائف والمهام التي تحددها التشريعات خاصة منها قوانين الشركات والحوكمة، حيث تعاضم الدور المطلوب من المجلس أن يقوم به في ظل حالات التلاعب وممارسات إدارة الشركات والأعمال اللازمة لتحقيق الأداء الأفضل، والتي تدخل في اختصاص الجمعية العمومية والتي حددت مسؤوليات مجلس الإدارة في مبادئ حوكمة الشركات، ومن بينها (مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، خطط العمل، متابعة التنفيذ والأداء، اختيار المديرين التنفيذيين، تحديد تعويضاتهم، الرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم، التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة) ونظراً لأهمية الخصائص التي يجب أن يتمتع بها مجلس الإدارة وأثرها في أداء المنشأة وعلى ملاءتها المالية وسياساتها والقرارات التي تتخذها الإدارة التي تتضمن اختيار السياسات المالية، ركزت الدراسة تركيزاً كبيراً على أثر تلك الخصائص على الملاءة المالية؛ إذ تطرقت الدراسة إلى العديد من خصائص مجلس الإدارة التي تؤثر تأثيراً فعالاً في أداء المنشأة وقيمتها، ومن أبرزها (حجم مجلس الإدارة، طول المدة الزمنية لمجلس الإدارة، طبيعة تركيب مجلس الإدارة) وتزامن ذلك أيضاً مع مبدئين من مبادئ الحوكمة لما لهما من أهمية، وهما: آلية تطبيق مبدأ الإفصاح، والمركز المالي للشركة، ولما لهذه المبادئ من أهمية ودور رئيسي في ضبط أداء الشركات وتقييمها (وهو ما تمّ منه اشتقاق فروض هذه الدراسة للخروج بنتائج حول أثر هذه

المبادئ على ملاءة شركات التأمين المالية) سيتم التطرق إلى كل مبدأ وفق أهمية هذا الدور وربطه بالواقع المالي لشركات التأمين العاملة من خلال بياناتها المالية وأوضاعها التي تمّ تقييمها سابقاً، وبما أن هنالك تداخل في بعض المصطلحات والمفاهيم عند الحديث عن الملاءة المالية مخطئاً من يظن أنها متطابقة مع فكرة كفاية رأس المال فقط، لذلك من المهم أن نتطرق الى النقاط المهمة المرتبطة بموضوع الملاءة المالية وعلاقتها بالمؤسسات المالية، فيجب أن يوضح موضوع الملاءة المالية ومدى ارتباطها بشكل واضح مع المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين، وذلك لطبيعة عملها المعتمد على الاستثمار المالي، فقد أصبح الاعتماد على رأسمال الشركات كمؤشر ومعيار لقوة الشركة المالية، فالشركات التي تملك رأسمال كافياً تعتبر شركة مليئة، ومن المهم قبل توضيح معيار كفاية رأس المال من المهم جداً أن نتحدث عن ماهية الملاءة المالية، بالية توضيح بسيطة نستطيع أن نحدد المقصود بملاءة الشركة المالية، وذلك بالنظر الى المعادلة المحاسبية التالية:

الأصول = المطلوبات + حقوق المساهمين، ومن هذه المعادلة ممكن أن تصبح:
حقوق المساهمين (رأس المال + الأرباح المحتفظ بها) = الأصول - المطلوبات

نستطيع أن نقول أنه كلما كانت حقوق المساهمين رقماً ايجابياً (أي الأصول تزيد على المطلوبات) كانت هناك ملاءة مالية للشركة، اذاً عندما تنخفض قيمة الأصول عن قيمة المطلوبات، فهنا يجب ان يكون هناك رأسمال كافٍ حتى يوازن المعادلة المحاسبية السابقة، وقد يؤدي عدم التوازن بين الأصول والمطلوبات الى انخفاض في قيمة حقوق المساهمين، ويستمر الاعتماد على حقوق المساهمين ليحقق التوازن الى أن يكون قيمة سالبة، وهذا ما يسمى بحالة عدم الملاءة المالية، أو حالة التعثر، ومن المهم أن نفرق بين هذه المصطلحات، وذلك لتقاربها الشديد من الناحية المالية

والمحاسبية واختلافها فقط للتعرف على نوع المعالجة لكل حالة، وهذا الأمر بيد هيئة الرقابة على التأمين، لكن من المهم أن نتعرف على نوعين من حالة عدم الملاءة المالية وبشكل موجز:

- عدم الملاءة المالية من واقع المركز المالي
- وعدم الملاءة المالية من واقع التدفق النقدي

فعدم الملاءة من واقع المركز المالي يعني أن حجم المطلوبات يتعدى حجم الأصول أو عندما يكون رأس المال مساوياً لصفر أو يكون رقماً سالباً، أما عدم الملاءة المالية من واقع التدفق النقدي للمؤسسة فهو عدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها المالية عند استحقاقها أو طلبها، وهنا ممكن أن تكون الشركة مليئة من واقع المركز المالي، ولكنها تفتقد السيولة الكافية لدفع التزاماتها في وقت معين، طبعاً هناك علاقة وثيقة بين الحالتين وغالباً تحقق أي منهما يعني أن الشركة في طريقها إلى التعثر المالي.

مما سبق يتأكد أهمية رأس المال وكفايته في اعطاء مؤشر لمتانة وقوة الشركة المالية، لكن كيف يتم التأكد من كفاية رأس المال، وهل هو معدل بسيط يتم حسابه ومراقبته من قبل هيئة الرقابة على التأمين، طبعاً لا، خصوصاً إذا عرفنا ان معيار كفاية رأس المال انتقل من كونه معادلة بسيطة تحسب عن طريق قسمة قيمة على اخرى، الى ان اصبح مؤشراً يتم حسابه بتعقيد كبير، وذلك لتداخل عدة عناصر ضمن معادلته وهي المخاطرة، ونسبة الاعداد، ومؤشر القدرة المالية لتأمينات الحياة، وهي الركيزة الاساسية في كفاية رأس المال، فأساس رأس المال بحسب المخاطرة تعتمد على أن الشركات الأكثر مخاطرة يجب أن تحتفظ برأسمال أكبر من الشركات الأقل مخاطرة، وهنا لن يتم اعتماد نسبة مئوية تعتبر مقياس رئيسي لكافة الشركات وتعتبر مؤشر خطر في حالة النقص عن هذه القيمة لأي من الشركات وهي (150%) (هيئة سوق راس المال الفلسطينية، 2015) اقرت من قبل هيئة الرقابة على التأمين الفلسطينية، وحيث أن الملاءة المالية تعتمد بشكل مباشر على عدة

جوانب تختص بجوانب كفاية رأس المال والاعتماد على السيولة فهي بشكل مباشر تعتمد على قدرة ومهارة مجلس الإدارة ومن ثم الإدارة التنفيذية للشركة

والسؤال الذي يعمل الباحث للإجابة عنه هو: هل لحجم مجلس الإدارة أثراً في ملاءة الشركة المالية؟ فالقضية هنا ترتبط بما تمّ تحليله سابقاً، إذ أنّ ذلك يدخل في إطار استقلالية مجلس الإدارة ودوره الإشرافي على عمل الإدارة والقرارات التي تتخذها، حيث طرحت الدراسة أثر حجم مجلس الإدارة في أداء المنشأة وخصائص التقرير المالي، مع أنّ التشريعات تركت للمنشآت تحديد الحد الأدنى لعدد أعضاء المجلس وتركت الحرية في تحديد حجم المجلس، ففي التشريع الفلسطيني حددت المادة (12\104) من قانون الشركات لعام 1964، أنّ عدد أعضاء المجلس لا يقل عن خمسة أشخاص في الشركة المساهمة، ولا يزيد على أحد عشر) (ديوان الفتوى والتشريع، 2016)، وعدد أعضاء مجلس الإدارة أمراً مهماً في فعاليته، وهذا ما تظهره نتائج الدراسة حول العلاقة بين حجم المجلس وفعاليته في ملاءة الشركة المالية؛ أي أنّ الحجم الصغير للمجلس قد لا يكون أفضل من الحجم الكبير.

ومن خلال تتبع واقع الشركات يتبين أنّ لحجم مجلس الإدارة أهمية كبيرة؛ فمثلاً تظهر البيانات المالية لشركات التأمين أنّ بعض هذه الشركات يتضمن أعضاء من العائلة في مجلس الإدارة، وعليه فإنّ صغر حجم مجلس الإدارة يوضح تركيز القرارات من خلال آلية التصويت على أي قرارات تطرح من قبل رئيس مجلس الإدارة أو الأعضاء تكون محسومة نظراً لعدم وجود العدد الكافي من الأعضاء.

جدول رقم (11) نسبة الملكية

نسبة الملكية للموجودات %	اجمالي الموجودات مليون دولار	حقوق الملكية مليون دولار	الحصة السوقية %	عدد المساهمين	حجم مجلس الإدارة	الشركة
35%	47,045,800	16,386,335	6%	562	5	شركة التامين الأهلية
39%	100,378,666	38,714,081	26%	101	9	شركة ترست للتأمين
27%	47,263,859	12,789,060	21%	496	8	شركة التامين العالمية
32%	33,849,734	10,865,198	15%	361	9	شركة التكافل للتأمين
36%	74,887,224	27,062,335	17%	2532	10	شركة التامين الوطنية
26%	30,017,509	7,715,475	9%	132	11	شركة المشرق للتأمين
17%	33,788,069	5,773,979	6%	21	7	شركة فلسطين للتأمين

الجدول اعلاه من خلال البيانات المالية لشركات التأمين 2015

وهذا ما تظهره هذه البيانات في اختبار الفرضية بوجود تأثير قوي لحجم المجلس في قدرة الشركة المالية وبالتالي ملاءتها وذلك في ضوء طبيعة اتخاذ القرارات، فكلما ازداد حجم الفريق القائم على اتخاذها، ازدادت كفاءة الأداء، فعلى صعيد القرارات ومتابعة أداء هذه الإدارات وخصوصاً خصائص التقارير المالية والتقارير الإدارية بحاجة إلى تنوع الخبرات والكفاءة وهذا ما يتوفر في حجم مجلس إدارة كبير.

وعليه فإنّ المعطيات ضمن البيانات المالية أعلاه تشير إلى صحة هذه الفرضية بأنّ الأداء الجيد ونتائج الشركات مقروناً بشكل مباشر بحجم مجلس الإدارة، فمثلاً: بعض شركات التأمين ضمن الجدول أعلاه يتمثل عدد أعضاء مجلس إدارتها من 5 إلى 9 أعضاء، مع العلم أنّ عدد أفراد العائلة في كلا الشركتين هو 3 أعضاء، ولكن بفارق أنّ عدد أعضاء المجلس 5 يشير إلى أنّ الغالبية من نفس العائلة (3 أعضاء)، بينما عدد أعضاء المجلس 9 أعضاء (3 أعضاء من نفس العائلة) فالغالبية هم مستقلون، وهذا ما تبينه البيانات المالية ايضاً، فالتراجع في الحصة السوقية خلال الأعوام المتتالية وعدم استقرار في الأداء المالي كانت مميزة للشركات ذات حجم مجلس إدارة صغير، ويظهر ذلك في المقارنة ما بين عدد من الشركات تم تأسيسهم في نفس الفترة الزمنية، بحسب ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (12) مقارنة شركات

شركة الوطنية للتأمين		شركة فلسطين للتأمين		شركة التأمين الأهلية		شركة ترست للتأمين		البند / الشركة
2015	2006	2015	2006	2015	2006	2015	2006	
1992		1994		1994		1994		التأسيس
28,061,494	13,273,180	10,143,423	7,084,686	8,890,363	13,595,184	42,909,000	13,167,428	اجمالي الانتاج
8,943,131	4,361,263	3,730,595	1,707,263	2,076,142	1,812,324	8,639,000	3,921,018	المصاريف الإدارية والعمومية
32%	33%	37%	24%	23%	13%	20%	30%	نسبة المصاريف من الانتاج
201	133	118	110	131	134	217	132	عدد الموظفين
10		7		5		9		اعضاء مجلس الإدارة

الجدول اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

حيث تظهر البيانات أنّ حجم مجلس الإدارة له دور مباشر في ضبط أداء هذه الشركات، والرقابة على طبيعة القرارات المالية، وهذا ليس بمعزل عن التوجه الإداري من خلال تركيبة مجلس الإدارة.

الفرضية الثانية: طبيعة تركيبة مجلس الإدارة تؤثر إيجاباً على الملاءة المالية للشركة: اهتمت التشريعات بدور تركيبة مجلس الإدارة في القطاع المالي عامة وفي شركات التأمين خاصة، وبضرورة تشكيل مجالس إدارة تتصف بخصائص نوعية تقوم بدور إشرافي فعال على عمل الإدارة التنفيذية، ولذلك تُشكّل تركيبة المجلس واستقلالية أعضائه إحدى أبرز هذه الخصائص، ومحوراً أساسياً في فعالية دوره الإشرافي والتوجيهي وقد ركّز جزءاً كبيراً من المعايير المعاصرة على أهمية تعزيز استقلالية مجلس الإدارة وضرورة تعيين أعضاء مستقلين عن الإدارة التنفيذية، والسبب في ذلك يعود إلى ضرورة تقليل تدخل الإدارة في عملية التقرير المالي بشكل نفعي، وتعزيز الشفافية والإفصاح وملائمة التقارير المالية، إذ إنّ لهذا الدور الإشرافي للمجلس على ممارسات الإدارة أثراً مهماً في زيادة كفاءة الأداء وضبطه وتعظيم المنفعة، وفي هذا الإطار نعرض الإجابة على فرض فيما إذا كانت تركيبة مجلس الإدارة تؤثر في ملاءة الشركة المالية، وحيث تمّ مناقشة أهمية حجم مجلس الإدارة على الملاءة المالية، وتمّ التطرق إلى أنّه ليس بمعزل

عن تركيبته، وما أظهرته النتائج حول حجم المجلس وما له من دور، فإن لتركيبه المجلس واستقلالية أعضائه دوراً مضاعفاً، وهو ما تظهره البيانات أدناه:

جدول رقم (13) مجلس الإدارة 1

العالمية			ترست		
المسمى	المؤهل	الاسم	المسمى	المؤهل	الاسم
مدير عام ورئيس مجلس إدارة	ماجستير إدارة اعمال	جمال براهيمة	مدير عام	بكالوريوس علوم	انور الشنطي
عضو	دبلوم رياضيات	نبيل قطران	عضو	رجل اعمال	ماجد عقيل
عضو	بكالوريوس ادارة اعمال	سعيد صيام	عضو	بكالوريوس ادارة اعمال	وليد السعدي
عضو	بكالوريوس ادارة وتامين	روبرت جنفريان	رئيس مجلس ادارة	بكالوريوس رياضيات	كامل ابو نحل
عضو	بكالوريوس ادارة اعمال	تحسين براهيمة	عضو	بكالوريوس فنون	ناصر آل ثاني
عضو	ماجستير هندسة مدنية	لؤي خوري	عضو	ماجستير ادارة اعمال	جمال ابو نحل
عضو	دكتوراة في التخطيط	سميح العبد	عضو	رجل اعمال	محي الدين الجمل
عضو	معهد تامين	جان صليب	عضو	ماجستير في التامين	خالد نحل
			عضو	رجل اعمال	ايهاب الاشقر

الجدول اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

جدول رقم (14) مجلس الإدارة 2

الوطنية			الأهلية للتأمين		
المسمى	المؤهل	الاسم	المسمى	المؤهل	الاسم
رئيس مجلس ادارة	ماجستير ادارة اعمال	محمد مسروجي	مدير عام ورئيس مجلس ادارة	دكتوراة في ادارة المخاطر	د.محمد السبعواوي
عضو	بكالوريوس ادارة اعمال	توفيق حسين	عضو	رجل اعمال	احمد الصلاحيات
عضو	بكالوريوس محاسبة	عزيز عبد الجواد	عضو	بكالوريوس تجارة	ناهد القيشاوي
عضو	بكالوريوس علوم	زاهي عواد	عضو	رجل اعمال	خالد السبعواوي
عضو	بكالوريوس صيدلة	ابراهيم الطويل	عضو	رجل اعمال	فاروق الافرنجي
عضو	دكتوراة في القانون	سامر شحادة			
عضو	ماجستير علوم مصرفية	دينا المصري			
عضو	ماجستير قانون	فؤاد قطان			
عضو	ماجستير ادارة اعمال	هيثم مسروجي			
مدير عام	ماجستير ادارة اعمال	احمد مشعشع			

الجدول اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

جدول رقم (15) مجلس الإدارة 3

المشرق			التكافل		
المسمى	المؤهل	الاسم	المسمى	المؤهل	الاسم
رئيس مجلس ادارة	بكالوريوس هندسة ميكانيكية	ياسر عباس	رئيس مجلس ادارة	بكالوريوس كيمياء	طلال ناصر الدين
عضو	بكالوريوس ادارة اعمال	وانل زعرب	عضو	تفويض	ترست العقارية
عضو	بكالوريوس ادارة اعمال	ايوب زعرب	عضو	تفويض	ترست للتأمين
عضو	بكالوريوس ادارة مخاطر	وليد زعرب	عضو	تفويض	البنك الاسلامي
عضو	بكالوريوس ادارة اعمال	وسيم زعرب	عضو	تفويض	بيرزيت للادوية
عضو	بكالوريوس تاريخ	راغب الحج حسن	عضو	تفويض	تنمية اموال اليتامي
عضو	بكالوريوس ادارة اعمال	جلال ناصر الدين	عضو	تفويض	عنتاوي للتجارة
عضو	بكالوريوس اقتصاد	عدنان عبد اللطيف	عضو	تفويض	مركز رزان التخصصي
عضو	بكالوريوس حقوق	نادر المغربي	عضو	بكالوريوس حقوق	يوسف حسونة
عضو	بكالوريوس هندسة مدنية	سهيل مرار			
عضو	بكالوريوس حقوق	ناصر العمري			

الجدول اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

جدول رقم (16) مجلس الإدارة 4

فلسطين		
المسمى	المؤهل	الاسم
رئيس مجلس ادارة	بكالوريوس هندسة	كامل الغفري
عضو	دكتوراه اقتصاد	خالد الوادية
عضو	رجل اعمال	رضوان ابو الحلو
عضو	رجل اعمال	محمد عوض
عضو	رجل اعمال	محمود عبود
عضو	بكالوريوس هندسة	عبد الكريم الغفري
عضو	بكالوريوس ادارة اعمال	يحيى ابو عيدة

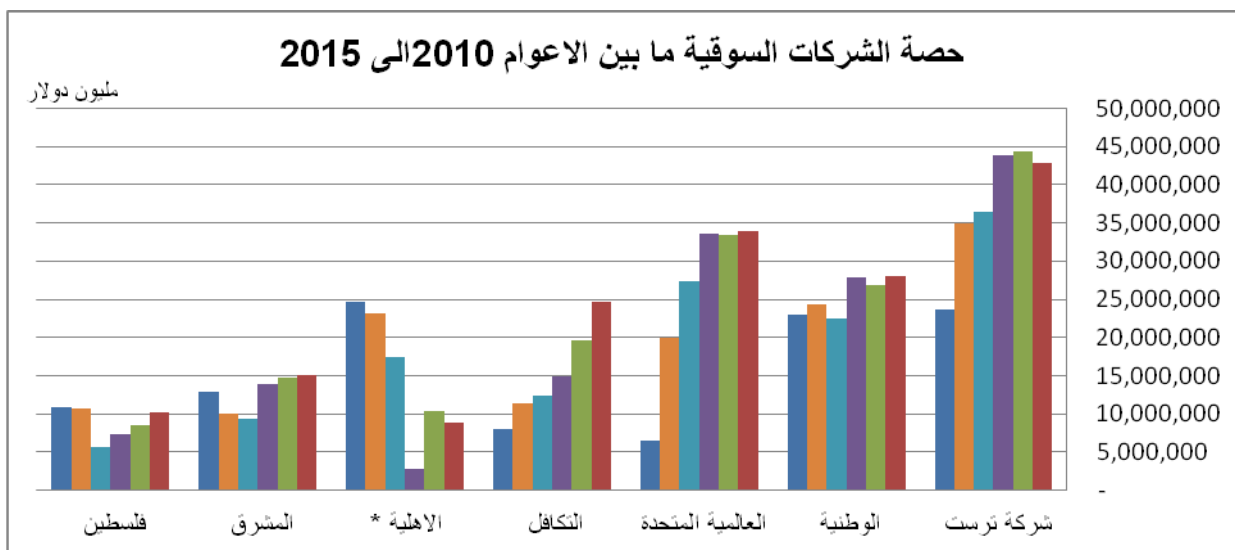
الجدول اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

أظهرت النتائج وجود تأثير لتركيبه مجلس الإدارة على الأداء العام لشركات التأمين، وبالتالي على المحتوى المالي وما له من انعكاس على هامش الملاءة المالية، حيث تشير البيانات أعلاه أنه ومن خلال نتائج هذه الشركات يدفع باتجاه تقسيم هذه الشركات إلى قسمين:

الأولى: ذات أداء جيد وهي (شركة التأمين الوطنية، شركة ترست للتأمين، شركة التأمين العالمية، شركة التكافل للتأمين)، وهي الشركات التي تتمتع بحجم وتركيبية مجلس إدارة جيد ودرجة أهلية واستقلالية عالية.

الثانية: ذات أداء متوسط وضعيف وهي (شركة فلسطين للتأمين، المجموعة الأهلية للتأمين، المشرق للتأمين)، وهي الشركات التي تتمتع بمجلس إدارة صغير الحجم ودرجة استقلالية وأهلية قليلة، مع العلم أنّ عدد أعضاء مجلس إدارة شركة المشرق كبير إلا أنه لم يكن كذلك، فقد تم زيادة العدد في الفترة الأخيرة.

فقد استطاعت الشركات ذات الأداء الجيد الحصول على حصة سوقية جيدة، وأيضاً معدلات استثمار وعائد جيد، أمّا الشركات ذات الأداء المتوسط والضعيف فكانت حصتها السوقية قليلة نسبياً ومعدلات استثمار منخفضة وعائد متوسط وضعيف، لذلك يمكننا أن نقبل بفرض أنّ تركيبة مجلس الإدارة ودرجة استقلاليته وأهليته تؤثر بشكل كبير على القدرة المالية للشركة وعلى ملاءتها المالية وتدفع باتجاه الحصول على أداء ونتائج أفضل، وتفسير ذلك في ضوء طبيعة اتخاذ القرارات، فكلما ازداد حجم الفريق القائم على اتخاذها ودرجة أهليته واستقلاله، ازدادت موثوقية هذه القرارات ونتائجها من خلال الخبرات المتعددة بالوصول إلى إجماع أو اتفاق على القرارات.



شكل رقم (26) حصص شركات التأمين اعوام، الشكل اعلاه من خلال البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين بين الأعوام 2010 إلى 2015.

الفرضية الثالثة: يؤثر قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج (كـرئيس لمجلس الإدارة ورئيس الإدارة التنفيذية للمنشأة) على الملاءة المالية للشركة بشكل إيجابي: فالفرضية هنا ترتبط بالفرض السابق، إذ أنّ ذلك يدخل في إطار حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، ودوره الإشرافي على عمل الإدارة والقرارات التي تتخذها. لذلك فإنّ مجلس إدارة الشركة يُعد هو المسؤول عن كل ما يدور في الشركة، وهو الذي يتولى إدارة أمور الشركة بناءً على تفويض من قبل المساهمين، ويتم انتخاب المجلس لكي يمثل المساهمين وأن يراعى أن يكون تعبيراً عن نسب توزيع رأس المال، ولكن قواعد التصويت تجعل المجموعة صاحبة الأغلبية من المساهمين قادرة على تعيين المجلس بأكمله من خلال التصويت على كل مرشح على حدة، لذلك فإن استخدام أسلوب تراكمي في التصويت على مرشحي مجلس الإدارة أو أن تُراعى نسب توزيع رأس المال بأي أسلوب آخر بحيث تكون النتيجة النهائية معبرة عن التمثيل النسبي للمساهمين في مجلس الإدارة، ويجب أن تقدم سيرة ذاتية مختصرة عن كل مرشح لعضوية مجلس إدارة الشركة إلى المساهمين عند دعوتهم لانتخاب المجلس، وأن يتضمن مجلس الإدارة أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين في الشركة، وأن تكون لدى الأعضاء غير التنفيذيين خبرات أو مهارات فنية وتحليلية، مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة. وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء غير التنفيذيين لأي شركة مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين لعضويته، وألا تمثل هذه العضوية تعارضاً مع مصالح أخرى له. ويتولى المجلس تعيين رئيس مجلس الإدارة ويفضل ألا يجمع ذات الشخص بين الصفتين، ومن هذا المنطلق فإنّ قياس هذا الأثر في واقع شركات التأمين الفلسطينية يأتي من خلال الرجوع إلى بيانات هذه الشركات وتقسيمها إلى مجموعتين وفق التصنيف التالي:

المجموعة الأولى: وهي الشركات التي يكون فيها رئيس مجلس الإدارة يقوم بدور مزدوج.

جدول رقم (17) رئيس مجلس الإدارة 1

المجموعة الأولى	الأهلية للتأمين	العالمية للتأمين			
-----------------	-----------------	------------------	--	--	--

الجدول اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

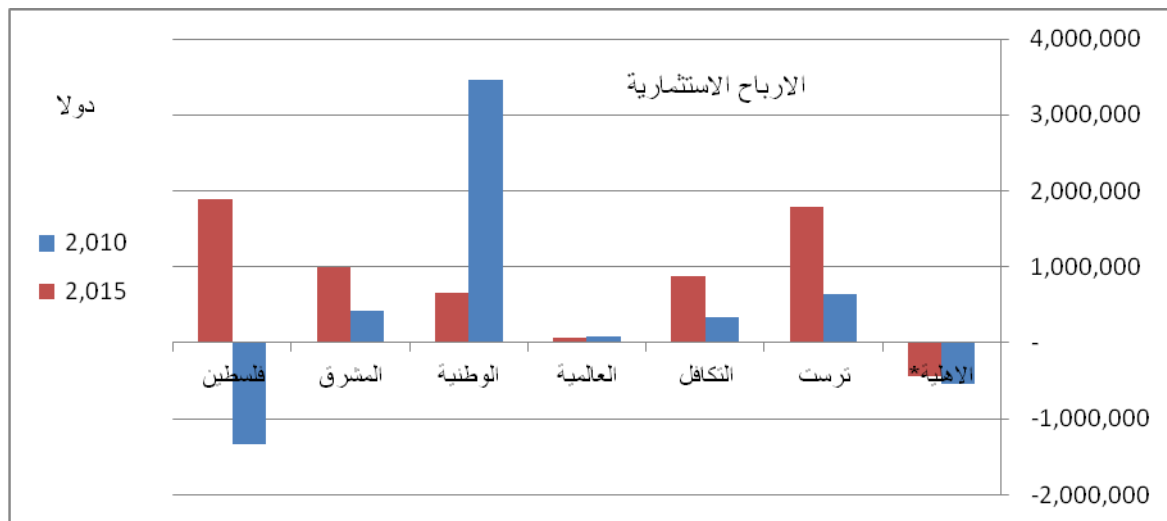
المجموعة الثانية: وهي الشركات التي تفصل بين رئاسة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

جدول رقم (18) رئيس مجلس الإدارة 2

المجموعة الثانية	ترست للتأمين	الوطنية للتأمين	التكافل للتأمين	المشرق للتأمين	فلسطين للتأمين
------------------	--------------	-----------------	-----------------	----------------	----------------

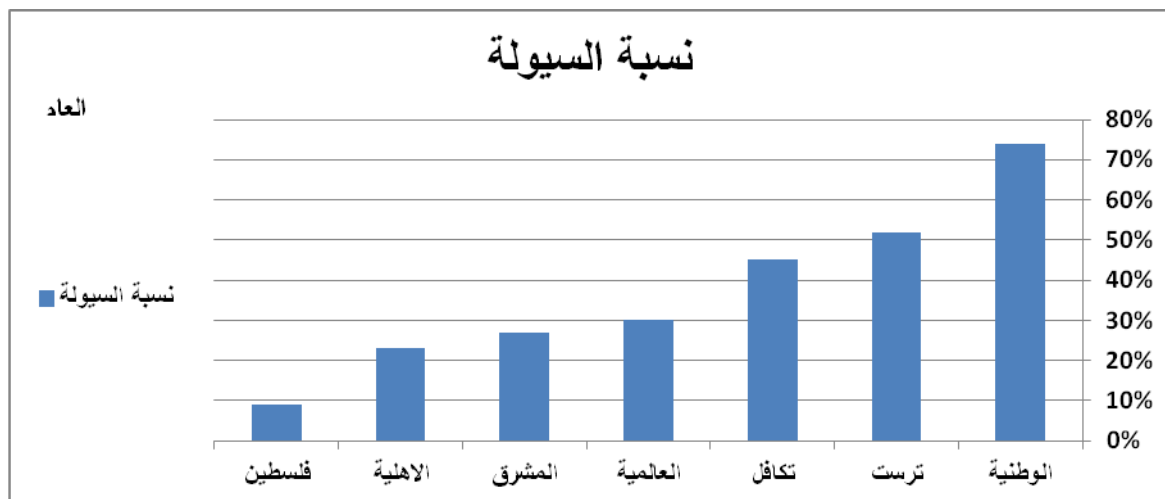
الجدول اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

وحيث أنّ مجلس الإدارة هو المسؤول بالدرجة الأولى عن الرقابة ومتابعة سير أعمال الشركة وتحديد اتجاهات الاستثمار ووضع سيولة الشركة، وأيضاً بشكل غير مباشر توجه الانتاج بالشركة لتحديد الوضع العام، وتقييم السياسات المالية والإدارية المتبعة، وما تشير إليه البيانات المأخوذة من التقارير المالية لشركات التأمين بين الأعوام 2010 إلى 2015 حول ماهية دلائل الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء العام:



شكل رقم (27) ارباح الاستثمار، الشكل اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

يقوم رئيس مجلس الإدارة بدور محوري لضمان إدارة فعالة للشركة وهو المسئول عن قيام المجلس بعمله على نحو فعال، أي أنّ الفصل بين دور مدير الشركة ورئيس مجلس الإدارة هو وسيلة لضمان التوازن المناسب للصلاحيات وزيادة المسئوليات، ومن قدرة المجلس على اتخاذ قرار مستقل، وبالتالي تحقيق توازن بين السلطة والوظائف والرقابة، ويهدف الفصل بين الأدوار في الحفاظ على فاعلية رئيس المجلس في مراقبة عمليات الإدارة التنفيذية التشغيلية والاستثمارية، ويمكن أن يتعرض هذا الدور الرقابي إلى التعارض إذا قام رئيس المجلس بممارسة مهام مدير عام الشركة إلى جانب مهامه في آن واحد، فوضع الشركة المالي وقراراتها الاستثمارية هي أهم المحاور التي تتابع بشكل مباشر من قبل مجلس الإدارة، فاستخدام سيولة الشركة في قرارات استثمارية غير مدروسة بشكل سليم قد يعرض الشركة إلى العسر المالي وما يتبع ذلك من مشكلات مالية تواجه الشركة، وذلك يجعل من الفصل بين الإدارة التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة رقيب على كل هذه القرارات المالية المصيرية بالنسبة للشركة أمراً في غاية الأهمية.



شكل رقم (28) نسبة السيولة، الشكل اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

وبناءً على ما تدلل البيانات أعلاه حول وضع هذه الشركات من حيث سيولة الشركة وأرباحها الاستثمارية والتي تظهر ان هذه الشركات (التي لا تفصل فيها بين الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة) تُوصَف بعدم الاتزان في القرارات الاستثمارية واستخدام سيولة الشركة، ما يدفع باتجاه رفض الفرضية أي أنّ عدم الفصل بين هذين المنصبين يؤثر سلباً على الأداء العام والأداء الاستثماري والمالي، وهو عبارة عن مرآة تعكس واقع الملاءة المالية للشركة.

الفرضية الرابعة: تضعف طول المدة الزمنية لمجلس الإدارة من ملاءة الشركة المالية: فالمدة

الزمنية والتي حددت حسب القوانين يجب أن لا تزيد مدة مجلس الإدارة على أربع سنوات تنتهي بانتخاب مجلس جدي، وهي جزء من الفرضيات الثلاث السابقة وتحدّد من خلالها. وعند الحديث عن المدة الزمنية لمجلس الإدارة وأثره في هامش الملاءة المالية نعود بالإجابة إلى الجزء الأول، والفرضية الأولى والثانية من إذا كان حجم مجلس الإدارة جيد وتركيبه مجلس الإدارة واستقلاليته بالمستوى الأفضل؛ فإنّ المدة الزمنية لا تؤثر بشكل يضعفها بل على العكس فإنّها تؤثر بشكل إيجابي، وذلك مما تمت الإشارة إليه سابقاً بالاستخدام الامثل لسيولة الشركة والتي تعكس قدرتها المالية، وأيضاً من خلال استراتيجية استثمارية جيدة تقوي الوضع المالي للشركة.

الفرضية الخامسة: الية تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية تؤثر على الملاءة المالية للشركة بشكل

سلبى: ونعني هنا إظهار المعلومات اللازمة عن نشاط الشركة والتي تهم المساهمين والمستثمرين وجعلها في متناول أيديهم ليتسنى لهم اتخاذ القرارات السليمة المبنية على معلومات صحيحة وتهدف سياسة الإفصاح في الشركة إلى نشر المعلومات العامة والمفيدة عن الشركة وفي الوقت المناسب. ويشتمل برنامج الإفصاح على التقارير الدورية والطارئة والنشرات ورسالة للمساهمين، وأيضاً عبر الرسائل الالكترونية وغيرها وصفحة الانترنت الخاصة بالشركة وموقع الشركة، إلى جانب المقابلات العامة والمؤتمرات الصحفية وكافة طرق نشر المعلومات الهامة. ويعتبر تقرير مجلس

الإدارة الذي يصدر سنوياً مؤشراً حقيقياً لنشاطات الشركة بحيث يتضمن عرضاً لعمليات الشركة خلال السنة المالية السابقة والعوامل المؤثرة في أعمالها، مما يساعد المستثمر على تقييم أصول الشركة وخصومها ووضعها المالي ككل، ويتم الإفصاح في التقرير أيضاً عما تم تطبيقه وما لم يتم تطبيقه من قوانين وقرارات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وأيضاً معايير الحوكمة، أما الشفافية فهي تشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف، فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات حول أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية دقيقة، فهي إبراز كافة المعلومات الجوهرية بالتوقيت المناسب والتي تشمل الموقف المالي والأداء والملكية إلى مساهمي الشركة والعموم، وإيضاً التزام مجلس الإدارة بتوضيح جميع القرارات الجوهرية التي يتخذها في اجتماعاته.

تضمن آلية تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية إطاراً تصورياً للواقع المالي والإداري للشركة، من خلال إعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المهنية السليمة وإظهار الواقع الإداري أيضاً بشكل دقيق، كما أن العلاقة بين الحوكمة والإفصاح والشفافية علاقة ذات اتجاهين، حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن الممارسات الإدارية والقرارات المالية والاستثمارية بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركة أمام كافة المتعاملين والمتعاقدين واكتساب الشركة سمعة حسنة الأمر الذي يجدد الثقة بها وبالقطاع المالي ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة. ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات، كذلك تعمل حوكمة شركات التأمين على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية التي

تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة، لذلك فإن آلية تطبيق مبدأ الإفصاح يحقق ميزات للشركة من خلال قدرة جمهور المتعاقدين والمتعاملين مع الشركة رؤية وضعها المالي بوضوح، كذلك تفسير الكثير من الأمور التي تدور في داخل الشركة وعلى صعيد مجلس الإدارة، فمثلاً طبيعة العلاقات داخل مجلس الإدارة وهذا ما تشير إليه البيانات المالية أدناه:

جدول رقم (19) الاقرباء في مجلس الادارة

الشركة	التامين الأهلية	ترست للتامين	التامين العالمية	التكافل للتامين	التامين الوطنية	المشرق للتامين	فلسطين للتامين
افراد العائلة	3	3	2	0	2	4	2

الجدول اعلاه من اعداد الباحث بناء على البيانات المالية لشركات التأمين خلال السنوات 2010-2015

فهي تدل على مدى تداخل العلاقات الاجتماعية في مجلس الإدارة، وهذا طبعاً تمت الإشارة إليه سابقاً بحجم مجلس الإدارة، فإن اتخاذ القرارات بحاجة إلى درجة كبيرة من الاستقلالية ليتسنى اتخاذ القرارات بشكل مدروس وسليم، فيجب أن يكون هناك وضوحاً لمدى تعارض المصالح وطبيعة الملكية الخاصة لكل عضو وهرمية القرارات في التعاقد لتقديم الخدمات المقدمة، لذلك فعدم تطبيق هذا المبدأ بالشكل السليم يترك الباب مفتوحاً أمام عدم الوضوح وعدم إعطاء بيانات مالية وإدارية تتمتع بالمصداقية، فهذه الفرضية مرفوضة لعدم تأثيرها بشكل سلبي على الملاءة المالية للشركة فعلى العكس؛ كلما كانت التقارير والبيانات المالية تعبر بشكل حقيقي ودقيق حول وضع الشركة المالي والإداري كلما زادت ثقة المتعاقدين والمستثمرين بهذه الشركة، وأدى ذلك إلى زيادة في النمو والاستثمار، وبالتالي التدفقات النقدية على الشركة، وهو ما ينعكس على ملاءة الشركة المالية.

الفصل الخامس:

الاستنتاجات والتوصيات:

استنتاجات البحث:

هدف هذا البحث إلى اختبار دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الأمثل على ملاءة الشركة المالية، ومن خلال التطبيق على عينة من 7 شركات نشطة مدرجة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تتوافر عنها بيانات خلال الفترة من عام 2005 حتى 2015 وذلك لاختبار خمسة فروض، بناء على نتائج هذه الدراسة تبين أن النتائج كما يلي:

1- حجم مجلس الإدارة يؤثر على الملاءة المالية للشركة بشكل مباشر، إذ أن وبالرغم من أن نتائج اختبار الفرض الثالث المتعلق بالعلاقة بين حجم المجلس على الملاءة المالية كانت النتيجة إيجابية من خلال واقع البيانات المالية وتم عرضه عن الشركات، إلا أنها أظهرت أنه كلما كان حجم المجلس أكبر كان الأداء أفضل (المتوسط 9 إلى 11 عضو) هو الأفضل. وعليه نستنتج أن الحجم

الافضل الذي يزيد من اداء الشركات للافضل هو الحجم الاقصى المسموح به لمجلس الادارة وهو
11 عضواً.

2 -تركيبة مجلس الإدارة تؤثر إيجابياً على الملاءة المالية، وذلك من خلال مقياس الوضع المالي للشركات من خلال بياناتها المالية على الملاءة المالية والأداء العام، إذ أظهرت النتائج أنّ الشركات التي يكون أغلبية أعضاء مجالس إدارتها من غير التنفيذيين وتتنوع لديهم الخبرة والكفاءة، تكون ملاءتها المالية أفضل من الشركات الأخرى من حيث ملاءتها المالية وطبيعة الأداء العام، إذاً نستنتج أن تركيبة الخبرات بمجلس الادارة لها دور رئيسي في تطور أداء الشركة وتقدمة.

3 - يؤثر قيام رئيس مجلس الإدارة بمهام رئيس الإدارة التنفيذية تأثيراً إيجابياً في ملاءة الشركة المالية، إذ أن الاستنتاج أنّ الأداء المالي والأداء العام لهذه الشركات تكون سلبية على الشركات التي لا يمارس رئيس مجلس الإدارة فيها هذا الدور المزدوج وهذه النتيجة تتسق مع المتطلبات القانونية التي تنص على وجوب فصل السلطات وأيضاً مع نتائج الفرضية السابقة وتكملها من حيث تركيبة مجلس الإدارة من غير الإداريين.

4 - تؤثر طول المدة الزمنية لمجلس الإدارة على هامش الملاءة المالية بشكل إيجابي إذ نستنتج أن طول المدة الزمنية تضعف الشركة وذلك مما تمت الإشارة إليه سابقاً بالاستخدام الأمثل لسيولة الشركة، والتي تعكس قدرتها المالية، وأيضاً من خلال استراتيجية استثمارية جيدة تقوي الوضع المالي للشركة.

5 - يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بشكل سلبي على الملاءة المالية للشركة، فنستنتج أن الإفصاح والشفافية عن المعلومات تلعب دوراً في التخفيف من الآثار السلبية على الشركة وعلى وضعها المالي، وأيضاً على اسهم الشركة المدرجة وترسيخ ثقة المستثمرين فيها، إذ تساهم بدرجة

مرتفعة في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية، وزيادة حجم الاستثمار، وتخفيض مخاطر الاستثمار، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها البحث، فإنّ النتائج إيجابية وليست سلبية.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

1. تطوير العديد من التشريعات والأنظمة والقوانين للارتقاء بأداء مجالس الإدارة والمديرين وحقوق المساهمين داخل الشركة بإعداد عدة معايير محددة ضمن معايير الحوكمة يكون هدفها ضبط أداء مجلس الإدارة وتوازنه، وتكون ملزمة قانوناً بتطبيقها.
2. إلزام الشركات بنشر العديد من المؤشرات المالية وغير المالية التي تعكس أداء الشركة على أن تتضمن هذه التقارير بعض المؤشرات المالية وأهمها هامش الملاءة المالية، ويتم توضيح ما تمثله هذه المؤشرات ليتسنى الاطلاع عليها.
3. نشر تقييم آراء الجهات الرقابة والإشراف على الشركات للاطلاع على آرائهم حول وضع الشركات المالي لزيادة الوعي وتعزيز البيئة الاستثمارية.
4. حث شركات التأمين الفلسطينية على إعداد ونشر بيانات مالية مستقبلية على درجة عالية من الإفصاح والشفافية، وبلغة سلسلة مفهومة لمن ليس لديه معرفة بالتقارير المالية.
5. تحديد مجموعة من المعايير حول المدة الزمنية لمجالس الإدارة وآلية نقل الصلاحيات والتفويض.

المراجع

- الرسائل الجامعية والابحاث المنشورة

- 1- ابو بكر، عيد، تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة، مصر، 2009.
- 2- اسماعيل، عماد، مدى نجاح الاندماج بين شركات التأمين التعاوني السعودية، 2012.
- 3- بارود، حمدي، العضو في مجلس الإدارة (دراسة في البناء التقليدي والحديث لشركات المساهمة في ضوء قواعد الحوكمة)، مجلة جامعة الأزهر، غزة، 2010.
- 4- بارودي، حمدي، العضوية في مجلس ادارة شركة المساهمة، دراسة في البناء التقليدي والحديث لشركة المساهمة في ضوء قواعد الحوكمة، غزة، 2010.
- 5- حسن، عيسى، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية، دراسة مقارنة، 2011.
- 6- حسين، بن الطاهر، دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، 2012.
- 7- حمودة، ابراهيم، الاسس العلمية والعملية لتقييم الاداء في شركات التأمين، مصر، 1998.
- 8- درويش، عدنان، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، القاهرة، 2007.
- 9- القاضي، حسن، الادارة الرشيدة(الحوكمة) في القطاع العام الاقتصادي، دمشق، 2010.
- 10- الطاهر، العماري، دور مجلس الإدارة في تحسين فعالية حوكمة الشركات، 2013.

- 11- الطاهر، العماري، دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات، الجزائر، 2013.
- 12- طبائية، سليمة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية التأمين.
- 13- العقدة، صالح، وآخرون، الحوكمة المؤسسية في الأردن، واقع وطموحات، الأردن، 2014.
- 14- غياط، شريف، وآخرون، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، 2013.
- 15- قزعاط، اسيل، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين، 2009.
- 16- قندوز، عبد الكريم، هامش الملاعة المالية في شركات التأمين وشركات اعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، اذار، 2015.
- 17- محمد، أما، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع محتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، 2103.
- 18- ميفاتي، "الملاعة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية" مجلة التأمين العربي، بيروت، 1992.
- 19- دخان، اسامة، الحصة السوقية ودورها في قياس اداء المنظمة، دمشق، 2010.

20- يوسف، محمد، محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة الخاصة لنمط تطبيقها في مصر،
2007.

21- البحيصي، عصام، بطاقة الأداء المتوازن - أسلوب حديث في تقييم أداء المنشآت، الجامعة
الاسلامية، غزة، 2010.

22- جميل، احمد، واخرون، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية، الجزائر،
2012.

23- غادر، محمد، محددات الحوكمة ومعاييرها، لبنان، 2012.

- كتب ومجلات

24- عقل، مفلح، مقدمة في الادارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،
الطبعة 1، المجلد 1، مصر، 2008.

25- مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للحكم المشترك، منظمة التعاون الاقتصادية،
الطبعة 2004.

- المراجع الاجنبية

26- Mrarkus, S, 2007, "Corporate governance as political insurance: firm-
level institutional creation in emerging markets and beyond"**research**

27- Boubakri, N, "Corporate Governance and Issues from the Insurance
Industry" research

- 28- Wanyama et al, 2013, "The effects of corporate governance on the financial performance of the insurance companies listed in Kenya" research
- 29- Fadun, 2013, "Corporate governance and the growth of the insurance companies, "Challenges and Opportunities" research
- 30- Edwin,et al.2014, "The impact of corporate governance on the performance of insurance companies in Nigeria"research
- 31- Tomyeva et al, 2012, "Corporate governance and corporate performance is evidence of the insurance sector in Ghana" research
- 32- "Corporate governance in the insurance sector in India", Chaudhary, 2014
- 33- HSU at al, 2010, "Corporate governance on the effectiveness of the performance of the insurance companies for non-life in Thailand" research

- مقالات ودوريات

1- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، واقع التأمين في فلسطين، الانجازات- الاخفاقات- التحديات، 2016.

2- اللجنة الوطنية للحوكمة، مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، تشرين ثاني، 2009.

3- مواقع الكترونية

4- أس أم أي فيننشال، موقع الكتروني <https://smefinancial.wordpress.com>

5- أساسيات الحوكمة، مفاهيم ومصطلحات، مركز ابو ظبي للحوكمة، 2013 موقع الكتروني
[.http://www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf](http://www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf)

6- جهاز المراجعة المالية، مفهوم الشفافية ودور الأجهزة العليا للرقابة، موقع الكتروني

http://shaffalibya.com/index.php?option=com_content&view=article&id=308:g-----&catid=198:2010-08-07-03-22-08&Itemid=182

7- الجهني، عمر، تقييم أداء الشركات، 2008

<https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/156079>

8- السلطة الوطنية الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، منظومة التشريعات الفلسطينية،

http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=12&leg_id=%20385

9- منتدى شبكة المحاسبين العرب <http://www.acc4arab.com>

10- ديوان الرقابة المالية الاتحادي، مؤشرات تقويم اداء شركات التامين، جمهورية العراق،

<http://www.d-raqaba-m.iq> 2011

11- نحو قانون فلسطيني موحد، ورشة عمل بتاريخ 2004/1/15 ورقة عمل الأستاذ/فهمي

النجار/قاضي محكمة بداية غزة <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2770>

12- هيئة الأوراق العراقية، 2011، موقع <http://www.isc.gov.iq/node/201>

13- هيئة سوق راس المال الفلسطيني، لمحة تاريخية، موقع الكتروني:

<http://www.pcma.ps/IA/Pages/About-sector.aspx>

14- الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، تعزيز مفهوم التأمين في فلسطين، 2016

<http://www.alsafeernews.com/arabic/ar/articles/20119.html>

15- بورصة فلسطين، بيانات المطلعين،

<http://www.pex.ps/PSEWebSite/ListedCompanies.aspx?Tabindex=0>

الملاحق

ملحق رقم(1) معادلة هامش الملاعة

البيانات			
	راس المال المتوفر	ملحق 2	اولا:
	راس المال المطلوب :		ثانيا:
-	راس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات	ملحق 3	
-	راس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابيه	ملحق 4	
-	راس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التامين	ملحق 5	
-	راس المال المطلوب مقابل مخاطر تامين الحياه	ملحق 6	
-	مجموع راس المال المطلوب		
#DIV/0!	هامش الملاعه = نسبة رأس المال المتوفر/ راس المال المطلوب		ثالثا :

ملحق رقم (2) رأس المال المتوفر

- نموذج قياس إجمالي رأس المال المتوفر حيث ينقسم الى جزئيين وهما رأس المال الاساسي وما يضاف عليه، مطروحاً منه الخسارة أو أي نقص لصالح الاحتياطيات أو أي خسارة مدورة

رأس المال المتوفر			
الرصيد		البيان	الفترة المالية المنتهية
			رأس المال الاساسي :
			رأس المال المدفوع :
			الاحتياطيات المعلنة:
		الاحتياطي القانوني	
		الاحتياطي الاختياري	
-		احتياطيات اخرى	
			علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينه
			الارباح المدوره
-			حقوق الاقلية
-		المجموع	
			ي طرح :
-		الخسائر المدوره	
-		خصم المصدر	
-		اسهم الخزينه	
-		النقص في المخصصات والاحتياطيات الفنيه	
		المجموع	
-			مجموع رأس المال الاساسي
			رأس المال الاضافي :
			الزيادة في قيمة الاستثمارات في الأراضي والعقارات
		التغيير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات الماليه المتوفره للبيع	
		فروق ترجمة العملات الاجنبيه	
		القروض المسانده - ترجح بالاوزان حسب الفتره المتبقيه لاستحقاقها على النحو التالي	
-	0%	سنة او اقل	
-	20%	اكثر من سنه - سنتين	
-	10%	اكثر من سنتين - ثلاث سنوات	
-	10%	اكثر من ثلاث سنوات - اربع سنوات	
-	80%	اكثر من اربع سنوات - خمس سنوات	
-	100%	اكثر من خمس سنوات	
			مجموع رأس المال الاضافي (شريطة ان لايزيد عن 50% من رأس المال الاساسي)
-			اجمالي رأس المال المتوفر = مجموع رأس المال الاساسي + مجموع رأس المال الاضافي

ملحق رقم (3) راس المال المطلوب

نموذج قياس، يستخدم لقياس رأس المال المطلوب مقابل المخاطر حيث يحلل النقد والقروض والشيكات برسم التحصيل			
البيــــــــان	الرصيد - دولار	الوزن	راس المال المطلوب - دولار
التقد في الصندوق ولدى البنوك		0%	-
مصاريف مدفوعة مقدما			-
المستحق من شركات التأمين واعادة التأمين	-	0%	-
الموجودات الضريبية الموجلة		10%	-
الأرصدة المدينة الأخرى		10%	-
صافي الذمم المدينة:			
حملة الوثائق/الوكلاء/ الوسيط	ذمم عمرها من يوم حتى 90 يوم	10%	-
الشركات التابعة والزميله - أقساط	ذمم عمرها من 91 يوم حتى 180 يوم	15%	-
القروض المستحقه وغير المدفوعه	ذمم عمرها من 181 يوم حتى 270 يوم	40%	-
الشركاء / الموظفين	ذمم عمرها من 271 يوم حتى 360 يوم	60%	-
	ذمم عمرها أكثر 360 يوم	100%	-
ذمم حكومية		0%	-
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		100%	-
المجمــــــــوع	-		-
المستردات للدعاوات غير المدفوعه		15%	-
اوراق القبض وشيكات برسم التحصيل			
	تستحق خلال 6 اشهر	10%	-
	تستحق بعد 6 اشهر	25%	-
المجمــــــــوع			
الاستثمارات			
ودائع لدى البنوك			
	لاجل أكثر من شهر وحتى سنه	1%	-
	لاجل أكثر من سنه	2%	-
موجودات ماليه للمتاجره ومتوفره للبيع ومحفظ بها لتاريخ الاستحقاق :			
نفقة ضمن المجموعة الأولى			
تحق خلال سنة			
تحق بعد سنة			
استثمارات في الأراضي والعقارات			
استثمارات في شركات تابعة بالصافي			
القروض - بالصافي:			
قروض لحملة وثائق الحياه التي لا تزيد عن القيمة التصفويه للوثيقه .			
قروض لشركات تابعة وأطراف ذات علاقة			
قروض اخرى (قروض طويلة الأجل)			
استثمارات اخرى غير ما ذكر أعلاه			
الموجودات الثابته والموجودات الاخرى			
الموجودات العقاريه لاستخدام الشركة			
وتشمل الشهره والموجودات غير الملموسه الاخرى والاثاث والمفروشات والاجهزه			
واي موجودات اخرى من ذات الطبيع .			
موجودات ضريبية مؤجلة - مخصص ديون			
موجودات ضريبية مؤجلة - مخصصهاية الخدمة			
اجمالي راس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات			0

ملحق رقم (4) كشف تعميم الذمم

النموذج الثالث وهو نموذج تحليل المديونية، حيث يستخدم هذا النموذج لتحليل اعمار الذمم وفترات تحصيلها وفق الجدول الزمني القانوني، وطرق وضع المخصصات ومتابعتها

كشف تعميم الذمم المدينة						
البيان	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار
	من يوم - 90 يوم	من 91 حتى 180	من 181 حتى 270	من 271 حتى 360	من 361 فما فوق	الاجمالي
ذمم العملاء - مدينة بالصافي						-
اجمالي ذمم العملاء - مدينة بالصافي						-
اجمالي ذمم العملاء - دائنه	-	-	-	-	-	-
ذمم الموظفين - بالصافي						-
ذمم الوزارات						-
يطرح : تعميم ذمم الوزارات - المدينه						-
يطرح :مخصص ديون مشكوك في تحصيلها						-
المجموع	-	-	-	-	-	-

ملحق رقم (5) مخاطر الاكتتاب

حيث يقيس هذا النموذج رأس المال المطلوب مقابل المخاطر الاكتتابية وفق أنواع الاكتتاب

اجمالي رأس المال المطلوب							
مجموع رأس المال المطلوب	رأس المال المطلوب	الوزن	صافي احتياطي ادعاءات تحت التسوية + احتياطي الادعاءات غير المبلغة	رأس المال المطلوب	الوزن	احتياطي الاخطار السارية	اجازات التامينات العامه
دولار	دولار		دولار	دولار		دولار	
-	-	20%		-	8%		المسؤولية المدنية على التامين الالزامي والطرف الثالث للمركبات (الالزامي)
-	-	20%		-	8%		المسؤوليات
-	-	15%		-	8%		حوادث العامة
-	-	20%		-	8%		حوادث عمال
-	-	15%		-	8%		بحري
-	-	15%		-	8%		حريق
-	-	15%		-	8%		هندسي
-	-	15%		-	8%		صحي
-	-	15%	-	-	8%		تكافلي عائلي
-	-		-	-		-	اجمالي رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية

ملحق رقم (6) حصص معيد التأمين

نموذج قياس اتفاقيات التأمين وحصص كل معيد من هذه الاخطار ومبالغ الاعادة وما يقابله من رأس المال

عادة التأمين								
اسم معيد التأمين	حصة معيدي التأمين	حصة معيدي التأمين	حصة معيدي التأمين	حصة معيدي التأمين	حصة معيدي التأمين	حصة معيدي التأمين	حصة معيدي التأمين	حصة معيدي التأمين
تصنيف معيد التأمين	من الأقساط غير المكتسبه	من احتياطي ادعاءات تحت التسويه	التأمين المدنيه	التأمين الدائنه	من معيدي التأمين واي ضمانات اخرى	المبالغ المحجوزة	مجموع المبالغ	الوزن
1	2	3	4	5	6	7	8	9
المجموعة الاولى								
HANNOVER	-	-	-	-	-	-	2%	0
MNRB	-	-	-	-	-	-	2%	0.00
GIC RE TAKAFUL	-	-	-	-	-	-	2%	0
AFRICA RE TAKAFUL	-	-	-	-	-	-	2%	0
CHEDID RE	-	-	-	-	-	-	2%	0.00
FENCHURCH FARI	-	-	-	-	-	-	2%	0.00
EMARITS RE	-	-	-	-	-	-	2%	0
TRUST RE	-	-	-	-	-	-	2%	0
TUNIS RE	-	-	-	-	-	-	2%	0
المجموعة الثانيه								
TAKAFUL- RE	-	-	-	-	-	-	15%	0
ARAB RE TAKAFUL	-	-	-	-	-	-	15%	0
NASCO	-	-	-	-	-	-	15%	0
GENERAL R/I SER	-	-	-	-	-	-	15%	0.00
	-	-	-	-	-	-		-

ملحق رقم (7) مخاطر تأمين الحياة

راس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة

البيانات	المبلغ - دولار	راس المال المطلوب - دولار
الجزء الاول		
اجمالي المخصص الحسابي :		1
حصة معيدي التامين من المخصص (بحد اعلى 15% من البند 1)		2
قروض لحملة وثائق الحياة		3
الصافي (1-2-3)	-	4
راس المال المطلوب (ناتج 4 * النسبه)	-	3%
الجزء الثاني		
اولا : الوثائق الفرديه		
اجمالي المبالغ المؤمنه - SUM INSURED		6
حصة معيدي التامين من اجمالي المبالغ المؤمنه (بحد أعلى 50% من البند 6)		7
الصافي - ناتج 6-7-1+2	-	8
راس المال المطلوب (ناتج 8 * النسبه)	-	0.15%
ثانيا : الوثائق الجماعيه		
اجمالي المبالغ المؤمنه - SUM INSURED		10
حصة معيدي التامين من اجمالي المبالغ المؤمنه (بحد أعلى 50% من البند 10)		11
الصافي 10-11	-	12
راس المال المطلوب (ناتج 12 * النسبه)	-	0.15%
اجمالي راس المال المطلوب (ناتج 5+9+13)	0	14

فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
112	معادلة هامش الملاءة	1
113	راس المال المتوفر	2
114	راس المال المطلوب	3
115	كشف تعمير الذمم	4
116	مخاطر الاكتتاب	5
117	حصص معيد التأمين	6
118	مخاطر تأمين الحياة	7

فهرس الجدول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
16	معلومات عامة عن الشركات	1
61	صافي الأرباح	2
61	معلومات عامة 2	3
64	ترست - معلومات ونتاج	4
65	وطنية - معلومات ونتاج	5
67	العالمية - معلومات ونتاج	6
68	التكافل - معلومات ونتاج	7
70	الاهلية معلومات ونتاج	8
71	المشرق معلومات ونتاج	9
73	فلسطين معلومات ونتاج	10
92	نسبة الملكية	11
93	مقارنة شركات	12
94	مجلس الإدارة 1	13
94	مجلس الإدارة 2	14
95	مجلس الإدارة 3	15
95	مجلس الإدارة 4	16
98	رئيس مجلس الإدارة 1	17
98	رئيس مجلس الإدارة 2	18
102	الأقرباء في مجلس الإدارة	19

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
8	نموذج الدراسة	1
14	هيكلية القطاع المال	2
36	القدرة المالية	3
42	الانذار المبكر	4
59	انتاج الشركات	5
59	الحصص السوقية	6
60	صافي الارباح	7
62	التطور النسبي	8
63	المطالبات من الانتاج	9
64	توزيع الانتاج ترست	10
66	توزيع الانتاج وطنية	11
67	توزيع الانتاج - العالمية	12
69	توزيع الانتاج - تكافل	13
70	توزيع الانتاج - الاهلية	14
72	توزيع الانتاج - المشرق	15
73	توزيع انتاج - فلسطين	16
75	نسبة التداول	17
76	نسبة السيولة السريعة	18
78	اجمالي الديون	19
81	الخصوم المتداولة	20
82	العائد على الملكية	21
83	العائد الى الاصول	22
85	راس المال العامل	23
86	دوران الذمم	24

87	فترة التحصيل	25
96	حصص شركات التأمين اعوام	26
98	ارباح الاستثمار	27
99	نسبة السيولة	28

فهرس المحتويات:

أ	الإقرار:
ب	شكر وتقدير
ج	الملخص:
هـ	مصطلحات الدراسة
1	الفصل الاول: خلفية الدراسة
1	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 أهمية الدراسة ومبرراتها.....
5	4.1 أهداف الدراسة
6	5.1 اسئلة الدراسة.....
6	6.1 فرضيات الدراسة.....
7	7.1 حدود الدراسة.....
8	8.1 نموذج الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10	1.2 مقدمة.....
12	2.2 نبذة عن شركات المساهمة العامة في فلسطين.....
15	3.2 شركات التأمين في فلسطين
16	4.2 تعريف الحوكمة.....
18	5.2 مفهوم الحوكمة.....
21	6.2 معايير الحوكمة.....
25	7.2 محددات تطبيق نظام الحوكمة.....
27	8.2 تعريف الملاءة المالية.....
27	9.2 مفهوم الملاءة المالية.....

27	10.2 آليات قياس قدرة شركات التأمين
43	الدراسات السابقة
48	الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة:
48	1.3 منهجية البحث:
56	الفصل الرابع: تقييم الأداء العام لشركات التأمين والمؤشرات المالية:
56	1.4 مقدمة
58	2.4 المرحلة الاولى: الأداء العام لشركات التأمين
88	3.4 مناقشة نتائج البحث حسب الفرضيات
103	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:
103	استنتاجات البحث:
105	التوصيات
106	المراجع
111	الملاحق
119	فهرس الملاحق:
120	فهرس الجداول:
121	فهرس الأشكال: